

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الفنّقة

مواضعها وصيغها في النحو العربي

د. عبد المقصود محمد الخولي

كلية التربية الأساسية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

الكويت



ISSN: 5248 - 1560

الرسالة ٥٢١ - الحولية ٣٩

١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م (يونيو)

حواصت الآداب والعلوم الاجتماعية ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمى - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل،
وتعنى بنشر الموضوعات التى تدخل فى مجالات العلوم
الإنسانية والاجتماعية.

الحولية التاسعة والثلاثون
الرسالة الحادية والعشرون بعد المئة الخامسة
١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩ م

هيئة التحرير

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

رئيس هيئة التحرير

أ. د. مجدي عبد الحافظ صالح

قسم الفلسفة

أ. د. جاسم سليمان الفهيد

قسم اللغة العربية وآدابها

أ. د. سند أحمد عبد الفتاح

قسم التاريخ

أ. د. محمد فلاح القضاة

قسم الإعلام

أ. د. هشام فتحي جاد الرب

قسم علم النفس

أ. د. عبد المحسن أحمد الطبطبائي

قسم اللغة العربية وآدابها

د. ليلى محمد المالح

قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

مها إبراهيم المسعد

مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. منى بيكر

جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

أ. د. باسل حاتم

الجامعة الأمريكية - الشارقة

الإمارات العربية المتحدة

أ. د. عبد القادر الفاسي الفهري

قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إبراهيم السعافين

قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. حمدي حسن أبو العينين

قسم كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. محمود السيد أبو النيل

قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر

في حَوَلِيَّاتِ الآداب والعلوم الاجتماعية

- ١- تنشر الحَوَلِيَّاتُ البحوث والدراسات الأصلية باللغتين العربية والإنجليزية في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية والآداب.
- ٢- أن تُمثَّل الدراسة إضافةً جديدةً في حقل التخصص.
- ٣- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمها للنشر إلى جهة أخرى في أثناء ورودها إلى الحَوَلِيَّات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهّد بأن البحث المُقدَّم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ٤- ألا يقلَّ عددُ كلمات الدراسة عن (١٥٠٠٠) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول، (بحدود ٥٠ صفحة). وألا يزيد عدد الكلمات عن (٦٠٠٠٠) كلمة (في حدود ٢٠٠ صفحة).
- ٥- يُقدَّم البحثُ بالبريد الإلكتروني: (aass@ku.edu.kw) مكتوبًا بواسطة مُعالِج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط (١٤) Arabic Simplified. في حالة البحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط (١٢) Roman New Times في حالة البحوث باللغة الإنجليزية.
- ٦- يُرفقُ الباحثُ ملخصًا للبحث، مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (٢٠٠) كلمة. على أن يحتوي ملخصُ البحث على: هدف الدراسة وأسئلتها، ومنهج الدراسة المُستخدَم، وأبرز النتائج المُستخلصة، وأهم الاستنتاجات.
- ٧- يُرفقُ الباحثُ مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
- ٨- تُقدَّم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وُجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة ٨٠٠*٦٠٠.
- ٩- في حالة رغبة الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة؛ يلتزم بدفع تكاليفها.
- ١٠- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بأحدث نسخة من أحد النظامين:
أ - Modern Language Association MLA
ب - American Psychological Association APA
يستخدم في البحوث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب نظام MLA، والبحاث في مجال الدراسات الاجتماعية نظام APA، من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، أو في قائمة المراجع.
- أولاً: في الدراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب، يمكن كتابة المرجع على نظام MLA على الوجه الموضح أدناه:
١ - الهوامش: - توضع الهوامش في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
- تُرتَّب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
- تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رقم الجزء، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.
مثال: (ابن حزم، الأحكام في أصول الأحكام، جزء ٢، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٦).
٢- المراجع:
(فؤاد زكريا، آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١).

ويمكن الرجوع إلى العديد من المواقع التي توضح عملية استخدام المراجع، منها:

[quickguide/mla/com.libguides.irsc:http](http://quickguide/mla/com.libguides.irsc)

ثانيًا: في مجال العلوم الاجتماعية، يمكن كتابة المراجع على الوجه الموضح أدناه (APA):

١- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعًا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام APA لمزيد من التفاصيل)

مثال: (Cortois, 2001)

٢- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام APA للتفاصيل.
مثال:

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433-.

<http://www.apastyle.org>

ويمكن زيارة موقع:

لمعرفة القواعد الخاصة بهذا النظام.

١١- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Roman Script).

١٢- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر رجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني.

شروط قبول البحوث في الحوليات:

أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي طريقة.

ب - لا تقبل المجلة نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلآت منها.

ج - لا تُرد ولا تُسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نُشرت أم لم تُنشر.

د - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها. وإذا ثبت ذلك؛ فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

هـ - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

و - يُعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقًا، بعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة.

ز - تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور، كإهداء.

تُرسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

<http://apc.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الرابع من الحولية التاسعة والثلاثين

بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

كما أشير إليه في العدد السابق، فقد عقدت حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ندوة علمية مغلقة تحت عنوان: قضايا ومشكلات التعليم في الكويت : واقع وتحديات وحلول، وذلك خلال الفترة من ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠١٩.

وقد تضمنت الندوة أربع جلسات علمية، شارك فيها ثلاثة عشر أكاديمياً مختصاً من مؤسسات مختلفة، تمثلت في جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وجمعية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ورابطة أعضاء هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وجمعية المعلمين الكويتية، والجمعية الكويتية لجودة التعليم، وكذلك القطاع الخاص. وقد جاءت الندوة في أربعة محاور، تمثل المحور الأول في "التعليم العام وتحدياته"، وجاء المحور الثاني تحت عنوان "التعليم الجامعي وتحدياته"، والمحور الثالث جاء تحت عنوان "بين التعليم الجامعي والخاص"، وأخيراً المحور الرابع، وتمثل في جلسة حوارية عن مشكلات التعليم العام والعالي. وقد دارت مناقشات عامة حول هذه المحاور، أسفرت عن مجموعة من التوصيات التي ستعرض في عدد خاص مستقلاً في شهر سبتمبر القادم، إن شاء الله.

أما هذا الإصدار ، فقد جاء متضمناً خمسة بحوث علمية، تتمثل في الرسالة (٥٢١)، تحت عنوان «الفنقلة مواضعها وصيغها في النحو العربي» للباحث عبدالمقصود الخولي من كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في الكويت. وجاءت الرسالة الثانية (٥٢٢) تحت عنوان «العود إلى الانحراف عند الأحداث الجانحين في المجتمع الأردني» للباحث عبد الباسط العزام من قسم الاجتماع بجامعة اليرموك. وجاءت الرسالة الثالثة (٥٢٣) للباحثين علي أسعد وطفة وزهاء الصويلان من كلية التربية في جامعة الكويت في بحث تحت عنوان «آراء طلاب جامعة الكويت ومواقفهم إزاء بعض التحديات الاجتماعية والسياسية الراهنة». وقد جاءت الرسالة (٥٢٤) في علوم المعلومات من جامعة القاهرة للباحث محمد سالم غنيم، وهي تحت عنوان «من التقييش والتفتيش إلى الحوسبة والرقمنة:

نحو قاعدة بيانات الاقتباسات العلمية العربية». أما الرسالة الأخيرة (٥٢٥) فقد جاءت تحت عنوان «استدراكات نقدية وتحليلية على تحقيق الجزء الأول من كتاب حوادث الزمان للجزري» للباحث نعمان جبران من قسم التاريخ بجامعة الكويت.

ولا بد من التنويه إلى أن الرسالة (٥٢٦) سوف تصدر لاحقاً؛ وذلك لاكتشاف الحوليات في اللحظات الأخيرة قبل طباعتها أنها تضمنت انتحالاً ذاتياً لباحثة اشتقت بحثها من رسالة الماجستير، من غير أن تشير إلى ذلك صراحة في بحثها، وهو ما يعد مخالفة لقواعد البحث العلمي وأصوله. ولذلك استبعدت هذه الرسالة في اللحظات الأخيرة على أن يتم استكمالها في عدد لاحق.

نتطلع من خلال هذا الإصدار إلى المزيد من الاستفادة من المعلومات والبحوث المقدمة التي جاءت موضوعاتها مهمة وفي مجالات معرفية متنوعة.

أ.د. يعقوب يوسف الكندري

الرسالة ٥٢١

الْفَنَقْلَةُ

مَوَاضِعُهَا وَصَيْفُهَا فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ

د. عبد المقصود محمد الخولي

كلية التربية الأساسية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية التاسعة والثلاثون ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

المؤلف:

د. عبد المقصود محمد الخولي

– دكتوراه في النحو والصرف والعروض وموضوعها: (دور الدلالة والسياق في
التفعيد عند ابن جني) – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – عام ٢٠١٣ م،
مع مرتبة الشرف الأولى.

– كلية التربية الأساسية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي (منتدب).

البريد الإلكتروني: elkholy.a7@gmail.com

الإنتاج العلمي

الأبحاث:

- ١ – معلقة النابغة الذبياني دراسة في ضوء علم اللغة النصي.
- ٢ – التماسك النصي في لامية الطغرائي.
- ٣ – الصوت والإيقاع في شعر ليلى الأخيلية.
- ٤ – الفواصل القرآنية دراسة صوتية دلالية نحوية.

المحتوى

١٣	 الملخص
١٥	 المقدمة
١٨	 تمهيد
٢٠	 تعريف الفنقلة لغة واصطلاحاً
٢٢	 المبحث الأول: صيغ الفَنَقْلَة في المسائل النحوية
٢٢	 أولاً- الفَنَقْلَة في المسائل النحوية الخاصة بالأسماء
٣١	 ثانياً- الفَنَقْلَة في المسائل النحوية الخاصة بالأفعال
٣٥	 ثالثاً- الفَنَقْلَة في المسائل النحوية الخاصة بالحروف
٤١	 رابعاً- صيغ الفَنَقْلَة في المرفوعات
٥٣	 خامساً- صيغ الفَنَقْلَة في المنصوبات
٦٠	 سادساً- صيغ الفَنَقْلَة في المجرورات
٦٢	 سابعاً- صيغ الفَنَقْلَة في الأساليب
٦٢	 أ. أسلوب التعجب
٦٨	 ب. صيغ الفنقلة في أسلوب التفضيل
٦٩	 ج. صيغ الفنقلة في أسلوب النداء
٧١	 د. صيغ الفنقلة في أسلوب العطف
٧٤	 هـ. صيغ الفنقلة في أسلوب الاستفهام
٧٥	 و. صيغ الفنقلة في أسلوب القسم

٧٦	 ز. صيغ الفنقلة في أسلوب الاستثناء
٧٩	 المبحث الثاني: صيغ الفنقلة في مسائل التصريف
٩٧	 الخاتمة
١٠٠	 التوصيات
١٠٢	 الهوامش
١١٥	 المصادر والمراجع

الملخص

الفَنْقَلَةُ مصطلح منحوت من التركيب اللغوي (فإن قلت ... قلت)، وما في معنى هذا التركيب من صيغ أخر، تلك التي حددناها في البحث فكانت خمساً وثلاثين صيغة لواحدٍ وثلاثين نحوياً، وجاء سبب اختيار الفَنْقَلَةِ لتكون موضوعاً للدراسة من كونها وسيلة مختارة في تقريب الفكرة من الأذهان، إضافة إلى الحجاج والبرهنة والتدليل في ترجيح رأي على آخر في فترة من العصر الذهبي للغة العربية أيام الخلاف بين المدارس النحوية، ولم نجد أبحاثاً تناولت الفَنْقَلَةَ بدقة وتفصيل؛ ولهذا ارتأينا دراسته والوقوف على أبرز مواضعه في كتب النحو والصرف.

وتضمنت الدراسة الوقوف على مواضع الفَنْقَلَةِ وصيغها في مبحثين اثنين: الأول في مسائل النحو، والثاني في مسائل التصريف، فأما المبحث الأول فقد درست الفَنْقَلَةَ ودلالاتها في سبعة أجزاء، وفيها رُتِبَتِ الشواهد النحوية المتضمنة الفَنْقَلَةَ بحسب ترتيب سيبويه لأقسام الكلام، بدءاً بالأسماء ثم الأفعال ثم الحروف، وفي كل قسم منها وقفنا على صيغ الفَنْقَلَةِ والدلالات التي تحملها، ثم رُتِبَتِ الأقسامُ التالية بعدها بدءاً بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم الأساليب، وفي المبحث الثاني الخاص بالتصريف جاء الترتيب بحسب الميزان الصرفي أولاً، ثم صيغ الأفعال وأنواعها وأوزانها، ثم أسلوب التصغير.

ومن أبرز نتائج البحث تحديد صيغ الفَنْقَلَةِ في خمس وثلاثين صيغة، تنوعت بين الغائب والمتكلم والمخاطب والمبهم، في دالتين اثنتين: إما أن تكون افتراضاً؛ أي: أن السؤال الذي يفترضه النحوي لم يقل به أحد من قبل، وإما أن تكون حاضراً؛ أي: أن السؤال الذي يعرضه النحوي موجود ومطروح من

أحد النحاة قبله، وجاءت التوصيات في أهمية البحث عن أساليب المحاجة في النحو والصرف بعامة، وفي المسائل النحوية الخلافية بخاصة؛ حيث تشكل المدارس النحوية مثلاً رائداً في هذا المجال.

المقدمة

استعمل العرب الإيجاز في لغتهم تأليفاً وتركيباً، ففي التأليف أوجدوا الإحالات القبلية والبعدية والمقامية، والحذف والتقدير وتحقيق البلاغة، والابتعاد عن طول العبارات باختصارها تلافياً للحشو المكروه، وفي التركيب في دمج مجموعة من الكلمات ذات الدلالة الواحدة رغبةً في إيجاز اللفظ واختصار حروف النطق، كما في قولهم: (سَبَحَلَّ) اختصاراً لتركيب (سبحان الله)، وقولهم: (حوقل) اختصاراً لتركيب (لا حول ولا قوة إلا بالله)، و(فَنَقَلَ) اختصاراً لتركيب (فإن قال ... قلت)، وما يشابهها من هذه الاختصارات، وهي كثيرة وشائعة في اللغة العربية.

واشتهرت الفَنَقَلَةُ في وقت متأخر لدى الفقهاء أكثر منها لدى النحويين، وتجدها عند القدامى مثل أبي العباس أحمد بن تيمية وتلميذه ابن القيم، ومن المعاصرين عند ابن عثيمين، وتعد الفَنَقَلَةُ من أحسن الطرق في نفي الشبهة عن جواب المفتي والمدرس، فلو ظن المجيب أن السائل سوف يستشكل بعض جوابه أورد ما يمكن أن يرد من شبهة، على طريقة فإن قيل: كذا، فيقال: كذا وكذا.

وتمثل الفَنَقَلَةُ نمطاً مهماً من أنماط تلاقح الأفكار وتنشيط الذهن، ويدل حضورها لدى مستعملها على حضور ذهنه واتقاد ذكائه، وقدرته على الإلمام بجميع أطراف المعادلة النحوية، وهي من أبرز وجوه الحاجة في المسائل الخلافية في النحو العربي؛ حيث إنها تغلق الباب أمام التأويلات المتوخاة من الآخر المحاجج، وتدفع بالحجة والبرهان قبل سماع الرأي المخالف وأعداره.

أهداف البحث :

- ١- تبیین مواضع الفَنَقْلَةِ في النحو العربي؛ في المرفوعات والمنصوبات والجمل الاسمية والفعلية والأحرف والأدوات.
- ٢- الوقوف على أهمية الفَنَقْلَةِ في النحو العربي.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في إحياء بعض المصطلحات النحوية القديمة، وأصالته ضمن ما تم الوقوف عليه من دراسات نحوية وصرفية لم تتعمق في دراسة الفَنَقْلَةِ وصورها في علمي النحو والصرف.

حدود الدراسة :

- الحدود الزمانية والمكانية: إن هذه الدراسة تجريدية تتعلق بالموضوع، ولا تتعلق بحدود الزمان أو المكان، فهي بحث في النظريات النحوية والصرفية، بداية من عصر اكتشاف النحو العربي في صدر الإسلام، إلى المؤلفات العلمية التي تناولت النحو لاحقاً دون تحديد لفترة زمنية دقيقة ينتهي عندها البحث.

- الحدود الموضوعية: محصورة في علم النحو الذي عرفه ابن جني بما نصه: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب، وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها»^(١). وهذا التعريف يشمل علمي النحو والصرف، وليس ذلك ببعيدٍ عن وجهة نظر أبي علي الفارسي في عدّه التصريفَ جزءاً من النحو؛ حيث قوله:

«النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما تغير يلحق أواخر الكلمة، والآخر تغير يلحق ذوات الكلمة، وأنفسها»^(٢)؛ ولهذا ستكون الدراسة في مواضع الفَنَقْلَةِ في علمي النحو والصرف.

منهج البحث:

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، بتناول أبرز مواضع الفَنَقْلَةِ في كتب النحو العربي، ثم ترتيبها بحسب حالاتها الإعرابية في نسقين اثنين؛ الأول: النحو، والثاني: الصرف، ثم تحديد نمط الفَنَقْلَةِ في كل مسألة نحوية ورد فيها بحسب معيارين؛ الأول: الصيغة اللغوية للفَنَقْلَةِ، الثاني: اتجاه الدلالة نحو الحاضر، أو الغائب المفترض.

الدراسات السابقة والموازية:

من خلال البحث في الكتب والدراسات النحوية والصرفية فإني لم أعثر على بحث أو كتاب خصصه مؤلفه للحديث عن الفَنَقْلَةِ في النحو العربي؛ بيد أن هذا المصطلح ورد في بعض الأبحاث البسيطة في إشارات فقهية لا نحوية، كما في كتاب (الأيام) لمؤلفه طه حسين؛ حيث يشير إلى أن الفَنَقْلَةَ كانت وسيلة تعليمية في الأزهر إلى وقت متأخر، إضافة إلى بحث منشور للباحث سعد هجرس، عنوانه: (الفَنَقْلَةُ)، صادر في مجلّة الحوار المتمدن، العدد (١٦٨٦)، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦ م.

تمهيد

تعد الفَنَقْلَةُ أسلوبًا مهمًّا ضمن طرائق تدريس النحو العربي؛ حيث إنها تُسَهِّلُ في تنشيط ذهن المعلم والمتعلم على حد سواء، وتفسح المجال أمام طالب العلم للتأمل في كل الوجوه النحوية المحتملة لأية مسألة نحوية تعترضه، أو تعرض عليه، ولولا حضور طريقة الفَنَقْلَةِ ومهارة علماء النحو فيها لما وجدنا ردودهم النحوية المقنعة حاضرة في مسائل الخلافات النحوية في بداية نشأة النحو العربي، وفي عصر الخلاف بين المدارس النحوية.

وهي أحد أبرز وجوه الحاجة العقلية؛ إذ أشار إليها ناصر بن علي الغامدي بما نصه: «أما استدلاله بالمعقول فما أولعه به! وما أبرعه فيه! فهو فارس هذا الميدان، ولا تكاد تخلو مسألة من حجة عقلية أو برهان منطقي، ولهذا يكثر في حجاجه من الفَنَقْلَةِ (فإن قيل، فإن قلت) لدفع اعتراض موهوم، أو شبهة حائمة»^(٣).

ويرى الباحث سعد هجرس أن مصطلح الفَنَقْلَةِ محصور في اللغة العربية فقط، فقال ما نصه: «لا أظن أن هناك لغة أخرى غير اللغة العربية توجد بها كلمة الفَنَقْلَةُ ... هذه الكلمة الغريبة والثقيلة على النطق وعلى السمع، كلمة مركبة تعبر عن طريقة في النقاش والجدال، وهي طريقة عجيبة وفريدة تتلخص في المجادلة في أي شيء يقوله من يناقشك، حتى إذا قال الآن شيئاً عكس ما قاله منذ خمس دقائق فإنك ترفضه مثلما رفضت عكسه، وبهذا تكتسب الفَنَقْلَةُ معناها الحرفي؛ بحيث (إذا قلت كذا، قلنا كذا)، وهو بهذا الشكل أقرب ما تكون إلى (المناكفة) والاختلاف حبًّا في الاختلاف»^(٤).

قد جانب سعد هجرس الصواب حين وصف الفَنَقْلَةَ بأنها كلمة غريبة وثقيلة، لأنها ليست غريبة ولا ثقيلة، ولكنها كلمة تنم عن ثراء العربية، وقدرة

العربي على النحت والاختصار، وهي طريقة يستخدمها النحويُّ للرد على آراء من يخالفه الرأي.

إن الفرق بين أسلوب الفنقلة والاعتراضات النحوية والصرفية، محصور في ثلاث نقاط مستفادة من استقراء مواضع كل من الأسلوبين، وهي على النحو الآتي:

١- تختص الاعتراضات بمعارضة رأي ضمن مسألة مطروحة، سواء أكانت نحوية أم صرفية، أمَّا الفنْقَلَةُ فهي تتعلق برأي حاضر حيناً وآخر مفترض غير مطروق من قبل حيناً آخر. وبهذا تكون الاعتراضات محصورة في الحاضر الموجود، والفنقلة أرحب مجالاً؛ حيث تتناول الحضور والغياب.

٢- لا تتميز الاعتراضات النحوية والصرفية بأسلوب لغوي خاص مميز لها، إنما هي بحاجة في سياق العموم دون منهج واحد، بينما تقوم الفنقلة على أسلوب واحد قائم على ضرورة وجود طرفين في المسألة؛ ومن ذلك: (فإن قيل ... قلنا)؛ أي: الاعتماد على السؤال والجواب.

٣- تعد بعض المسائل النحوية والصرفية التي تضمنت أسلوب الفنقلة جزءاً من الاعتراضات النحوية والصرفية أيضاً، لاشتراكها معها في الغاية بتفنيد الرأي الخاطئ وتصويبه، وإقامة الحجة عليه، بينما لا تعد الاعتراضات النحوية فنْقَلَةً إلا إذا تضمنت أسلوب الفنقلة ذا الطرفين الخطابيين، كما أشرنا إليهما في البند السابق.

وإننا في هذا البحث سنبين طرفاً من مواضع الفنْقَلَةِ في كتب النحو العربي، ونرتبها تباعاً بحسب أقسام الكلام العربي، بدءاً بالأسماء، ثم الأفعال، ثم الحروف، ثم المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، مع توضيح صيغة

الفَنْقَلَةُ الواردة في كل مثال من الأمثلة التي سنتناولها، وقبل ذلك نقف على التحديد اللغوي والاصطلاحي لهذا المصطلح فيما يأتي.

تعريف الفَنْقَلَةِ لغةً واصطلاحاً:

الفَنْقَلَةُ لغةً: تعد الفَنْقَلَةُ مصطلحاً حديثاً قياساً إلى تبين الجذور اللغوية للأفعال في اللغة العربية، بل إنها تركيب لغوي منحوت، مأخوذ من قولهم: (فإن قيل قلنا) أو (فإن قال قلنا)، ويشابه هذا التركيب مصطلحات أخر مشهورة في اللغة العربية، مثل: البسمة، وهي اختصار (بسم الله الرحمن الرحيم)، والسبحة، وهي اختصار (سبحان الله)، والحوقة، وهي اختصار (لا حول ولا قوة إلا بالله)، والحيعة، وهي اختصار (حي على الصلاة، حي على الفلاح) ... وما إلى ذلك.

الفَنْقَلَةُ اصطلاحاً: لم نجد تعريفاً دقيقاً للفنقلة في الاصطلاح ما خلا بعض الإشارات التي تفيد في تحديد مفهومها، ومن ذلك ما ذكرناه من قول ناصر الغامدي: «ولهذا يكثر في حجاجه من الفَنْقَلَةِ (فإن قيل، فإن قلت) لدفع اعتراض موهوم، أو شبهة حائمة»^(٥). وحددها سعد هجرس بقوله: «كلمة مركبة تعبر عن طريقة في النقاش والجدال»^(٦). وإننا - من خلال ما وقفنا عليه من أساليب الفَنْقَلَةِ وأوجه استعمالها في النحو العربي - لاحظنا أن صيغ ورودها متنوعة، فتارة تكون (فإن قالوا ... قلنا)، وتارة (فإن قيل ... قلنا)، وتارة (فإن قالوا ... قلت)، وتارة (فإن قالوا ... فالجواب)، ولهذا فهي من التراكيب المنحوتة غير المقيدة بلفظين محددين لأصل تكوينها، وبهذا يكون تعريفها الاصطلاحي على النحو الآتي:

الفَنْقَلَةُ: (تركيب منحوت حديث في اللغة، يستعمله النحاة والفقهاء في الحجاج والمناقشة والمناظرة لدفع حجة واقعة أو مفترضة، وإغلاق الجدل عند المجيد لها أكثر من الطرف الآخر، وهي وسيلة تعليمية استُعين بها منهجاً

في فتح الذهن وتطوير العبقرية)، كما تكون الفَنَقْلَة أسلوباً ملتوياً لا يختصر المعلومة، وإنما يجنح بها نحو التطويل، وتكون للتوضيح فقط دون أن تتضمن افتراضاً، ولا تساؤلاً يشتمل الذهن، ومن أمثلة ذلك أن تأتي الفَنَقْلَة في الإعراب على توقع من ينادون بالأوجه الإعرابية، كما قول ابن جني: «وأما (بعد) من قوله: (وأما الحي بعد فأصبحوا) فمتعلقة بقوله (أصبحوا)، فإن قلت: فكيف يتقدم ما بعد الفاء وهي جواب عليها وأنت لا تجيز: (إن تأتني زيدا فاضرب)، قيل: هذا مع (أما) جائز، وذلك إن تقدير نظم الكلام معها مخالف لظاهره، ألا ترى إلى قوله الله سبحانه: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٧)، وذلك أن معناه: مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم، فهو كلام محمول على باطن معناه دون ظاهر لفظه»^(٨).

ومن ذلك ما جاء في إعراب لامية الشنفرى في قوله:

هُمُ الْأَهْلُ لَا مُسْتَوْدَعُ السَّرِّ ذَائِعٌ لَدَيْهِمْ وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَّ يُخْذَلُ^(٩)
«فإن قيل: فما موضع الجملة التي هي (لا مستودع). قيل: موضعها حال. فإن قيل: (هم) لا يعمل في الحال، وكذلك (الأهل). [قيل: الحال تنتصب] على المعنى، والمعنى: هم المعتد بهم والمتحققون بحكم الأهلية، فكأنه قال: هم الثقات الناصحون»^(١٠).

تجدر الإشارة إلى أن أسلوب الفَنَقْلَة لا يختص بالمسائل الخلافية في النحو والصرف، إنما يؤدي وظيفة أخرى لإزالة الإبهام وزيادة الإيضاح، واكتفي بأمثلة النحاة الذين انتهجوا الفَنَقْلَة أسلوباً في حجاجهم وإثبات وجهة نظرهم، مع العلم بأن نحاة آخرين كثيراً لم يستعملوا هذه الوسيلة، وفيما يأتي تفصيل ذلك من خلال مبحثين اثنين:

المبحث الأول

صيغ الفَنْقَلَةِ في المسائل النحوية

يتضمن هذا المبحثُ توضيحَ مواضعِ الفَنْقَلَةِ في المسائل النحوية الخاصة بالأسماء، ثم المسائل النحوية الخاصة بالأفعال، ثم الحروف، ثم المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم الخاصة بالأساليب، وتفصيلها على النحو الآتي:

أولاً - الفَنْقَلَةُ في المسائل النحوية الخاصة بالأسماء:

الاسمُ: ما دلَّ على معنى في نفسه، دلالة مجرّدة عن الاقتران؛ كخالد وفرسٍ وعُصفورٍ ودارٍ وحنطةٍ وماءٍ^(١١)، «وَاخْتُلِفَ فِي أَصْلِ اسْتِقَاقِهِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ السَّمَةِ؛ بِمَعْنَى: الْعَلَامَةِ، وَقِيلَ: مِنْ السُّمُوِّ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ»^(١٢).

وللإسم في اللغة العربية علامات خمس يتميز بها عن الفعل والحرف، وهي: علامة الجر، علامة التنوين، علامة النداء، علامة (أل) التعريف، علامة الإسناد للإسم. فيكفي في تمييز الإسم مجرد قبول علامة من العلامات الخمس المذكورة، كما أنه يكفي من ذلك علامة واحدة فأكثر^(١٣).

وفيما يأتي سنتناول المسائل النحوية الخاصة بالأسماء التي تتضمن أسلوب الفَنْقَلَةِ فيها، وهي على النحو الآتي:

- الفَنْقَلَةُ في تعريف الاسم: ورد تعريف الاسم في كتاب الأصول في النحو لابن السراج بما نصه: «الاسم: ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً، وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر، وأمّا ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة

والساعة، وإنما قلت: (ما دل) على معنى مفرد لا فرق بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل، فإن قلت: إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زماناً فقط، كما أن اليوم زمان فقط، فالיום معنى مفرد للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى^(١٤).

استعمل ابن السراج الفَنَقْلَةَ في هذه المسألة بصيغة واحدة (فإن قلت ... قلنا) وهي صيغة تخاطب المفرد المخاطب بافتراض سؤاله، بينما جاءت الإجابة بصيغة الجمع لجماعة المتكلمين، والدلالة العامة في هذه الصيغة دلالة الافتراض والغياب؛ أي: أن ما يبني عليه ابن السراج جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، ويستبق الإجابة عنه. وقد وضع أثر الفَنَقْلَةَ هنا ليستبعد الفعل، خصوصاً مع الأسماء الدالة على الزمان كالיום وغيره.

- مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوُسْم؛ لأن الوُسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، فصار كالوسم عليه، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُّو لأن السُّمُّو في اللغة هو العلو ... والجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم: (إنما قلنا إنه مشتق من الوُسْم؛ لأن الوُسْم في اللغة: العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، وعلامة عليه يعرف به). قلنا: هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بدَّ فيها من مراعاة اللفظ، ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه»^(١٥).

صيغة الفَنْقَلَة في المسألة: (قولهم ... قلنا)، وهي صيغة جمع في طرفيها؛ الأولى للغائبين، بتوثيق رأيهم غير المفترض والاعتراض عليه، والثانية لجماعة المتكلمين.

يحمل أسلوب الفَنْقَلَة في هذه المسألة إشارة مهمة؛ وهي أنه عندما يكون طرفا الفَنْقَلَة بصيغة الجمع فهذا يدل أن المسألة المختلف فيها عامة وليست فردية، وأن المعترضين يشكلون فريقاً أو مدرسة يردّون على فريق آخر، ويدحضون حججه وبراهينه. بينما لو كان الطرفان بصيغة الإفراد، فهذا يعني بأن المسألة لا تتجاوز أن تكون رأياً فردياً لدى أحد النحاة، ويثبت صحة ذلك أن هذه المسألة هي من المسائل الخلافية بين مدرستي الكوفة والبصرة، وجاءت الفَنْقَلَة هنا لتدحض رأي الكوفيين وتثبت رأي البصريين.

- باب النكرة والمعرفة: ورد في كتاب شرح التصريح على التوضيح للأزهري ما نصه: «إذا لم يتأتّ الاتصال وجب الانفصال، مثال: (ما لم يتأتّ فيه الاتصال أن) يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو قوله: بنصركم نحن كنتم ظافرين، أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو: (عجبت من ضرب الأمير إياك)، فإن قالوا: يجوز: (ضربك الأمير)، قلنا: ويجوز: (بنصرنا إياكم)، فما كان جوابهم فهو جوابنا»^(١٦).

إن صيغة الفَنْقَلَة في المسألة: (فإن قالوا ... قلنا)، وهي صيغة جمع في طرفيها؛ الأولى للغائبين، والثانية لجماعة المتكلمين، وهي تحمل دلالة الافتراض والغياب، والمعارضة بين آراء جماعتين نحويتين.

- باب الأسماء التي وقعت على حرفين: ورد في كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ما نصه: «وذكرنا ما ذهب منه (الياء والواو)؛ فأبْنُ واسم من ذلك، لقَوْلِكَ (بُنَيَّ وَسُمِّيَ وَأَبْنَاءُ وَأَسْمَاءُ)، كَمَا قُلْنَا فِي (الْأَبِ وَالْأَخِ)،

فَأَمَّا الذَّاهِبُ مِنَ (الْأَبِ وَالْأَخِ) فَقَدْ بَانَ لَكَ أَنَّهُمَا (وَاوَانِ)، وَقُلْنَا كَذَلِكَ فِي (ابْنِ)، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِرَاجِعٍ فِي تَثْنِيَّةٍ، وَلَا جَمْعٍ مَا دَلَّ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ؟ قُلْنَا: نَسْتَدِلُّ بِالنَّظَائِرِ؛ أَمَّا (ابْنُ) فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي مُوْتَنِّهِ: (ابْنَةُ) وَتَقُولُ: (بِنْتُ) مِنْ حَيْثُ قُلْتَ: (أَخْتُ)، وَمِنْ حَيْثُ قُلْتَ: (هَنْتُ)، وَلَمْ نَرِ هَذِهِ التَّاءَ تَلْحَقُ مُوْتَنَّا إِلَّا وَمَذْكَرُهُ مَحْذُوفُ الْوَاوِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ (أَخْوَانُ)، وَمِنْ رَدِّ فِي (هَنْ) قَالَ: هَنَوَاتُ، فَأَمَّا (الِاسْمُ) فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ (فَعْلٌ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ (فُعْلٌ)، وَأَسْمَاءٌ تَكُونُ جَمْعًا لِهَذَا، وَهَذَا تَقُولُ فِي (جِذْعُ: أَجْذَاعُ)، كَمَا تَقُولُ فِي (قُفْلُ: أَقْفَالُ)، وَلَا يَدْرِكُ صِيغَةَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا بِالسَّمْعِ»^(١٧).

إِنْ صِيغَةُ الْفَنْقَلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ هِيَ (فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ ... قُلْنَا)، وَجَاءَ طَرَفَا الْفَنْقَلَةِ مُخْتَلَفَيْنِ بَيْنَ صِيغَةِ الْمَفْرَدِ وَصِيغَةِ الْجَمْعِ، فَالْأُولَى (فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ) إِفْرَادٌ يَحْمِلُ دَلَالَةَ الْعُمُومِ، وَفِيهِ دَلَالَةُ الْإِفْتِرَاضِ، وَالثَّانِيَّةُ (قُلْنَا) دَلَالَةُ الْخُصُوصِ بِجَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَدَلَالَتُهَا الْعَامَّةُ دَلَالَةُ افْتِرَاضٍ؛ أَيْ: أَنْ مَا يَبْنِي عَلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ جَوَابَهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ، بَيِّدَ أَنَّهُ يَفْتَرِضُ ذَلِكَ السُّؤَالَ فَيَسْتَبِقُ الْإِجَابَةَ عَنْهُ. وَيَبْدُو أَنَّ الْمَبْرَدَ يُمَثِّلُ جَمَاعَةَ نَحْوِيَّةٍ يَتَكَلَّمُ بِاسْمِهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لَكِنَّهُ يَرُدُّ بِذَلِكَ عَلَى فَرْدٍ وَاحِدٍ يَفْتَرِضُ قَوْلَهُ، وَلَا يَجْعَلُ رَدَّهُ فِي سِيَاقِ الرَّدِّ عَلَى جَمَاعَةٍ أَوْ مَدْرَسَةٍ.

مِنْ خِلَالِ الْفَنْقَلَةِ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ يَتَضَحُّ أَنَّ الْقَدَمَاءَ كَانُوا يَسْتَدِلُّونَ فِي بَيَانِهَا بِالنَّظَائِرِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ لَدَى الْمَبْرَدِ فِي الْمَثَالِ الَّذِي عَرْضْنَاهُ؛ إِذْ اتَّكَأَ الْمَبْرَدُ فِي إِضْحَاحِ تَعْلِيلِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أُسْلُوبَيْنِ مَدْمُجَيْنِ؛ أَوَّلُهُمَا: الْفَنْقَلَةُ، وَثَانِيَهُمَا: النَّظَائِرُ، وَهَذَا يَزِيدُ مِنْ بَيَانِ الْمَسْأَلَةِ، وَيُؤَكِّدُ أَنَّ اسْمَ وَابْنٍ وَغَيْرَهُمَا لَا مَهَا مَحْذُوفَةٌ، وَيَدْحُضُ حُجْجٌ مِنْ يَرُونِ خِلَافَ ذَلِكَ.

- مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ما نصه: «أما الجواب عن كلمات الكوفيّين: أمّا قولهم: إن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الإفراد فكذلك في حال الإضافة، قلنا: هذا فاسد؛ لأن حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء، ولأن اللام التي هي الواو من (أَبُو) لمّا حذفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة؛ فكانت الحركات عليها حركات إعراب، فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردّوا اللام في الإضافة ...»^(١٨).

إن صيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (أما قولهم ... قلنا)، ويحمل طرفا الفَنْقَلَة دلالة الحضور في الطرف الأول، (أما قولهم): والحضور في الطرف الثاني (قلنا): أي: أن ما يبني عليه الأنباري جوابه قيل به من قبل أحد المعترضين على المسألة النحوية، فوضع الجواب عليه، كما أثّرنا.

اعتمد الأنباري على أسلوب الفَنْقَلَة لتوضيح المعنى، ثم لجأ إلى التعليل النحوي لتبيين فساد رأي الكوفيّين في إعراب الأسماء الستة، وتقديم جملة من البراهين والأدلة من صميم المسألة النحوية للاستدلال على رجحان رأيه.

- مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ما نصه: «وأما قولهم: إن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة نحو: هذا غلامٌ، وهذا غلامك، قلنا: إنما تكون الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحداً، نحو (هذا غلام، وهذا غلامك)، وأمّا قولهم: تغيّر الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر يدلّ على أنها حركات إعراب، قلنا: هذا لا

يدل على أنها حركات إعراب؛ لأنها إنما تغيرت توطئة للحروف التي بعدها؛ لأنها من جنسها، كما قلنا في الجمع السالم نحو (مسلمون ومسلمين)، وأمّا قولهم: إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلّة حروفها، قلنا: هذا ينتقض بغدٍ ويدٍ ودم؛ فإنها قليلة الحروف، ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد، وأمّا قولهم: ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان، قلنا: الإيضاح والبيان قد حصلّا بإعراب واحد، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة، والحكم لا يزيد شيئاً لغير فائدة؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام، والله أعلم»^(١٩).

وردت الفَنَقْلَةُ في صيغة واحدة مكررة أربع مرات، مما يشير إلى الخلاف في أوجه هذه المسألة، ويحمل طرفا الفَنَقْلَةِ فيها دلالة الحضور: أي: أن ما يبني عليه الأنباري إجابته قائم على قولٍ موجودٍ حقيقةً، وليس افتراضاً.

نلاحظ اعتماد الأنباري على التعليل لإثبات صحة رأيه في المسألة النحوية الخاصة بإعراب الأسماء الستة، فلجأ إلى أسلوب الفَنَقْلَةِ لتفنيد جميع الأقوال في هذه المسألة، والرد عليها بحسب ما يراه صواباً في المسألة النحوية، ثم ختم قوله بـ(والله أعلم) فتكون الفَنَقْلَةُ غير قطعية التسليم بالصواب أو الخطأ، لكنه اجتهد نحوي من الأنباري، وهذا يتيح له مخرجاً فنياً في حال ثبوت فساد رأيه.

– مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حدة: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ما نصه: «وأما قولهم: إن سيبويه سماها حروف الإعراب. قلنا: هذه حجة عليكم؛ لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم، وهذه الحروف هي أواخر الكلم؛ فكانت حروف الإعراب. قولهم: إنما سماها حروف الإعراب؛ لأنها هي التي أعرب الاسم بها، كما تقول: حركات الإعراب. قلنا: هذا خلاف

الظاهر؛ فإن الظاهر في اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة. وأما قولهم: إنه جعل الألف والواو والياء في التثنية والجمع رفعاً وجرّاً ونصباً إلى آخر ما ذكروه. قلنا: معنى قوله (يكون في الرفع ألفاً، ويكون في الجرياء، وفي النصب كذلك)؛ أي: أنه يقع موقع المرفوع، وإن لم يكن مرفوعاً، ويقع موقع المجرور، وإن لم يكن مجروراً، ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن منصوباً. قولهم: هذا إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف. قلنا: لا نسلم، بل الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، سواء كان معرباً بالحركة أو معرباً بالحرف ... والله أعلم»^(٢٠).

وردت الفَنَقْلَة في هذه المسألة في أربعة مواضع، بصيغتين اثنتين؛ فأما الصيغة الأولى فهي (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ ... قُلْنَا) مكررة مرتين، والصيغة الثانية (قَوْلُهُمْ ... قُلْنَا) مكررة مرتين، ويحمل طرفا الفَنَقْلَة في جميعها دلالة الحضور؛ أي: ما يبني عليه الأنباري إجابته قائم على قول موجود حقيقة، وليس افتراضاً.

يلجأ الأنباري في هذه المسألة إلى الرد بأسلوب الفَنَقْلَة الافتراضية، واعتماد تقديم الحجج والبراهين من صميم رأي المخالفين، فهو يدينهم من رأيهم؛ حيث يورد الرأي، ثم يثبت رأيه بفساده، ثم يسوق تعليل صواب رأيه إزاء فساد رأي الآخرين، ويثبت بالفنقلة أن المثني وجمع المذكر يعربان بالحروف.

– الاسم المجرد: ورد في كتاب شرح التصريح على التوضيح ما نصه: «ينقسم الاسم إلى مجرد من الزوائد، وأقله الثلاثي: ك(رجل)؛ لأنه يحتاج إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به، والموقوف عليه؛ حيث يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوف عليه ساكناً، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما، فإن قيل: المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً، وأياً ما كان يلزم التنافي مع أحدهما

أجيب بأنه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي، وغايته الخماسي كـ(سفرجل)، وما بينهما؛ أي: بين الثلاثي والخماسي والرباعي كـ(جعفر)، ولم يجوزوا سداسياً؛ لئلا يتوهم أنه كلمتان، (وإلى مزيد فيه)، وأقله أربعة كـ(قتال)، وغايته سبعة كـ(استخراج)، وبينهما ذو الخمسة كـ(إكرام)، وذو الستة كـ(انطلاق)، وأمثله كثيرة بلغت في قول سيبويه ثلاثمئة مثال وثمانية أمثلة، وزاد الزبيدي عليه نيفاً وثمانين مثلاً، وذكرها لا يليق بهذا المختصر، فلا نشتغل بها روماً للاختصار، بل نذكر أماكن الزيادة حفظاً للضبط، وتقليلاً للانتشار. نقول: الزيادة تكون واحدة وثلثين وثلثاً وأربعاً، ومواضعها أربعة: ما قبل الفاء، وما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام، وما بعد اللام، ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة»^(٢١).

إن صيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (فإن قيل ... نقول) وهي تتضمن الجمع في طرفها الثاني، ويحمل الطرف الأول (فإن قيل) دلالة الغياب والافتراض، ويحمل الطرف الثاني (نقول) دلالة الحضور بجماعة المتكلمين، والدلالة العامة دلالة غياب لافتراض السؤال؛ أي: أن ما يبني عليه الأزهرى جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول فيستبق الإجابة عنه.

ليس شرطاً أن تكون الفَنْقَلَة لتقديم حجج وبراهين لإثبات فساد رأي إزاء صواب رأي آخر، بل قد يستعملها النحوي لزيادة التوضيح والإسهاب في التفصيل، لتحقيق علاقة التفصيل بعد الإجمال، أو تقديم الخلاصة بعد الشرح، وهذا ما تحقق في هذه المسألة؛ إذ زاد رأي الأزهرى المسألة وضوحاً وجلاءً.

– الأسماء التي تعمل عمل الفعل: ورد في كتاب شرح شذور الذهب ما نصه: «وأما الناقص، فإن قيل: إن له مصدرًا فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني،

وأما ما لا يتفاوت معناه والجامد فلا يتعجب منهما ألبتة، وما يتوصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يُتوصل به إلى التفضيل، ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً، فتقول: هو أشد استخراجاً وحمرة»^(٢٢).

نلاحظ الإيجاز في رأي ابن هشام من مسألة الأسماء التي تعمل عمل الفعل، فهو لم يقدم براهين وأدلة على صحة رأيه وفساد رأي المخالفين له، إنما أوجز الجواب في جملة واحدة مختصرة (هو أشد استخراجاً وحمرة)، ونلاحظ - من خلال صيغة المخاطب المذكور في قوله (فتقول) - أن أسلوب الفَنَقْلَة في هذا الموضع تعليمي يعنى بالمتلقين على ابن هشام.

جاء أيضاً في كتاب اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري في المسألة نفسها ما نصه: «فإن قيل: للأفعال أحكاماً وخصائص، فلم لم يثبت للاسم المُشَبَّه للفعل غير منع الجرّ والتنوين؟ وهلاً امتنع الألف واللام، أو كونه فاعلاً، أو نحو ذلك؟ قيل: هذه الخصائص لها معنى في الأسماء، فلو مُنِعَها الاسم لبطل ذلك المعنى بخلاف الجرّ والتنوين، فإن منع الاسم مِنْهُمَا لا يبطل معنى فيه»^(٢٣).

يستعمل العكبري أسلوب الفَنَقْلَة في صيغة السؤال والجواب، ويقيم الحجة في الجواب لتعليل فساد رأي مفترض وتقديم الأدلة الوافية لذلك، وإن الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قيل) وطرفا صيغتها يحملان دلالة الغياب على عكس ما جاءت به الصيغة المعهودة بين الغياب في الطرف الأول (فإن قيل، فإن قالوا) والحضور في الطرف الثاني (قلنا، قلت)، والدلالة العامة دلالة افتراض وغياب: أي: أن ما يبني عليه العكبري جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبقي الإجابة عنه.

من خلال ما تناولناه في الفَنَقْلَة الخاصة بمسائل الأسماء في بعض كتب النحو، نلاحظ أن صيغ الفَنَقْلَة الواردة فيها تعددت على النحو الآتي:

صيغة الفَنْقَلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قلت ... قلنا)	الافتراض	مخاطب مفرد + جماعة المتكلمين
(فإن قالوا ... قلنا)	الافتراض	غائب جمع + جماعة المتكلمين
(فإن قال قائل ... قلنا)	الافتراض	غائب مفرد + جماعة المتكلمين
(فإن قيل ... قيل)	الافتراض	غائب + غائب
(فإن قيل ... فنقول)	الافتراض	غائب + جماعة المتكلمين
(قولهم ... قلنا)	الحضور	غائب جمع + جماعة المتكلمين
(أما قولهم ... قلنا)	الحضور	غائب جمع + جماعة المتكلمين

هنا يمكن الإشارة إلى أن دلالة الغياب هي الأجوبة التي ينص عليها بناء على أسئلة مفترضة، أمّا دلالة الحضور فهي الأجوبة التي ينص عليها النحوي بناء على أسئلة مطروحة فعلاً، ونلاحظ أن دلالة الغياب جاءت أكثر من دلالة الحضور في المسائل النحوية التي تناولناها، وهي تشير إلى المقدرة الذهنية على الإلمام بمختلف الوجوه النحوية لمسائل الخلاف، كما تشير إلى قدرة النحوي في الرد على جميع الآراء التي ستدور في أذهان بعض النحاة.

ثانياً - الفَنْقَلَة في المسائل النحوية الخاصة بالأفعال:

وردت صيغ الفَنْقَلَة في المسائل النحوية الخاصة بالأفعال في مواضع كثيرة وصيغ متعددة في كتب النحو، منها ما حمل دلالة الافتراض، ومنها ما حمل دلالة الحضور، وسنبينها فيما يأتي:

- حركة حرف المضارعة في الأفعال: ورد في بحث حركة حروف المضارعة ما نصه: «وإذا بني المضارع من ثلاثي أو خماسي أو سداسي كانت حركة حرف المضارعة الفتح، فإن قيل: فلم فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي، وضمّوه من الرباعي؟ قيل: لأنّ الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخفُّ

من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأثقل الأقل ليعادلوا بينهما، فإن قيل: فالخماسي والسُداسي أقلُّ من الرُّباعي فهلا وجب ضمُّه ؟ قيل: إنما وجب فتحه لوجهين: الأوَّل: أنَّ النَّقل من الثلاثي أكثر من الرُّباعي، فلمَّا وجب الحمل على أحدهما كان الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقلِّ، والآخر: أنَّ الخماسي والسُداسي ثقلان لكثرة حروفهما، فلو بنوهما على الضَّمَّ لادَّى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وثقل الضَّم، وذلك لا يجوز فأعطوها أخفَّ الحركات وهو الفتح»^(٢٤).

وردت صيغة الفَنَقْلَة في المسألة في موضعين بالصيغة نفسها (فإن قيل ... قيل)، وطرفا الفَنَقْلَة فيها يحملان دلالة الافتراض والغياب؛ أي: أن ما يبني عليه القرني الجواب المفترض مبني على سؤال مفترض.

صيغة الفَنَقْلَة في المسألة قائمة على الافتراض، ثم الجواب، ثم التعليل، وينم هذا الاستعمال عن سعة الإدراك والتحرز في المسائل النحوية.

- عمل الأفعال: ورد لدى العكبري فيما نقله من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب ما نصه: «وأولى الفَعْلَيْنِ بِالْعَمَلِ الأخير مِنْهُمَا، وَقَالَ الكوفيُّون الأوَّل أولى ... واحتجَّ الآخرون بِأَبْيَاتٍ عمل فِيهَا الأوَّل، وَلَيْسَ فِيهَا حِجَّةٌ على الأوَّل، بل الجَوَان. فَأَمَّا قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(٢٥)

فإنَّما أعمل الأوَّل فِيهِ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ: أَي: لَوْ كُنْتُ أَسْعَى لِأَمْرٍ حَقِيرٍ كَفَانِي الْقَلِيل، وَلَوْ نَصَبَ عَلَى هَذَا لَتَنَاقَضَ الْمَعْنَى، فَإِنْ قَالُوا: الأوَّل أهم للبدء بِهِ، قُلْنَا: لَوْ اشْتَدَّ الْاهْتِمَامُ بِهِ لَجُعِلَ مَعْمُولُهُ إِلَى جَانِبِهِ على الاهتمام بالأقرب أشدَّ على مَا بَيْنَنَا»^(٢٦).

يعتمد العكبري على الإجابات المختصرة الموجزة دون إسهاب وتطويل، وإن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قالوا ... قُلْنَا) والدلالة في الطرف الأول (فإن قالوا) دلالة افتراض وغياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قُلْنَا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه العكبري جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبقي الإجابة عنه، واستعمل العكبري الفَنَقْلَة هنا، ليثبت أن الثاني هو الأولى بالعمل منتصفاً لرأي البصريين، ومدحضاً رأي الكوفيين.

- تضمين فعل معنى فعل آخر: ورد في كتاب النحو الوافي لعباس حسن ما نصه: «قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشف: فإن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة»^(٢٧).

هو تعليل متعلق بالإجابة عن سؤال مفترض حول الاستعمال الحقيقي والمجازي للفعل، وإن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قُلْنَا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض وغياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قُلْنَا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه عباس حسن جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبقي الإجابة عنه.

- مسألة القول في نعم وبئس، أفعلان هما أم اسمان: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «وقد قالوا (ما قعد إلا المرأة، وما قام إلا الجارية) فحذفوا تاء التأنيث ألبتة، ولم تأتِ مثبتة إلا في ضرورة، فإن قالوا: إنما حذفت تاء التأنيث ههنا تنبيهاً على المعنى؛ لأن

التقدير: ما قعد أحد إلا المرأة، وما قام أحد إلا الجارية، قلنا: هذا مُسَلَّمٌ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير بدل من أحد، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل»^(٢٨).

وفي هذه المسألة لا يدحض الأنباري رأي من قالوا بحذف تاء التأنيث تنبيهاً على المعنى، إنما أثبت صحة قولهم بأنه من المسلمات فلا خلاف فيه، لكنه شرع في التفصيل والشرح لإبراز وجه جديد للتحليل، وإن صيغة الفَنَقْلَة (فإن قالوا ... قلنا) في المسألة تحمل دلالة الغياب وبناء الإجابة على الافتراض، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قالوا) دلالة غياب بصيغة الجمع، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فهي دلالة حضور بجماعة المتكلمين: أي: أن ما يبني عليه الأنباري جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبق الإجابة عنه.

– أفعال الظن: ورد في كتاب نتائج الفكر لعبد الرحمن السهيلي ما نصه: «فإن قيل: فهل يجوز: (أظننت زيداً عمراً قائماً)، كما تقول: أعلمت ؟ قلنا: الصحيح امتناعه؛ لأن الظن إن كان بعد علم – والعلم ضروري – فمحال أن يرجع ظناً، وإن كان العلم نظرياً لم يرجع العالم إلى الظن إلا بعد النسيان أو الذهول عن ركن من أركان النظر، وهذا ليس من فعلك أنت به، فلا تقول: (أظننته) بعد أن كان عالماً»^(٢٩).

إن صيغة الفَنَقْلَة (فإن قيل ... قلنا) في المسألة تحمل دلالة الغياب وبناء الإجابة على الافتراض، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض غياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين: أي: أن ما يبني عليه السهيلي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبق الإجابة عنه، ويثبت بالفَنَقْلَة أن أظننت ليست ك(أعلمت).

من خلال ما تناولناه في الفَنَقْلَة الخاصة بمسائل الأسماء في بعض كتب النحو، نلاحظ أن صيغ الفَنَقْلَة الواردة فيها تعددت في ست صيغ على النحو الآتي:

صيغة الفَنَقْلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قلت ... قيل)	الافتراض	مخاطب مفرد مخصص + غائب مفرد مخصص
(فإن قالوا ... قلنا)	الافتراض	غائب جمع عموم + متكلم جمع مخصص
(فإن قيل ... قلنا)	الافتراض	غائب عموم + متكلم جمع مخصص
(فإن قيل ... قيل)	الافتراض	غائب عموم + مفرد عموم
(فإن قيل ... فالجواب)	الافتراض	غائب عموم + مفرد مخصص
(فإن قالوا ... قلنا)	الافتراض	غائب جمع + متكلم جمع

نلاحظ من الجدول أن استعمالات الفَنَقْلَة جاءت في دلالة الغياب والافتراض، ولم تأت في دلالة الحضور، فالنحوي يجتهد فيبحث عن الثغرات في المسائل النحوية الخاصة بالأفعال، ثم إنه يفترض الأسئلة التي يمكن أن يطرحها أولو النقد والتمحيص في هذه المسائل، فيضع الأجوبة عليها استباقاً لما يتوقع أن يبدر منهم من أسئلة.

ثالثاً - الفَنَقْلَة في المسائل النحوية الخاصة بالحروف:

اختلف النحاة في التعريف اللغوي للحرف بين الشمول والدقة في التحديد؛ فالخليل بن أحمد يطلق مصطلح الحرف على الحرف الهجائي، كما يطلقه على أي كلمة^(٣٠). أمّا سيبويه فيقول: «فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس

باسم ولا فعل»^(٣١). وهو تعريف جامع يجعل كل ما لا يمكن اعتباره اسمًا أو فعلًا من جنس الحروف، وأشمل تحديد لدى الشريف الجرجاني في قوله: «ما دل على معنى في غيره، والحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظًا وتقديرًا، والحرف الزائد ما سقط في بعض تصاريف الكلمة، وحرف الجر ما وضع لإفشاء الفعل أو معناه إلى ما يليه نحو مررت بزيد، وأنا مار بزيد»^(٣٢).

وهو عند بعض النحاة المعاصرين: «لو سمعت كلمة الحرف فسيتبادر إلى ذهنك معناه الاصطلاحي قبل معانيه اللغوية»^(٣٣)؛ أي: أن المعنى هو المخول بتحديد جنس الكلمة، أمّا من الناحية الصوتية فتعريفه: «الحرف كيفية تعرض للجسم بتبعية الصوت»^(٣٤)، ومن أبرز المسائل النحوية الخلافية التي تضمنت الفَنَقْلَةَ فيما يتعلق بالحرف ما يأتي:

- وقوع الحرف حشوّاً، واستعماله في أكثر من معنى: جاء في كتاب الجنى الداني لبدر الدين المرادي ما نصه: «فإن قيل: فإن الحرف قد يقع حشوّاً، نحو: مررت بزيد، فليست الباء في هذا بطرف، فالجواب: إن الحرف طرف في المعنى؛ لأنه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطاً، وقيل: لأنه يأتي على وجه واحد، والحرف، في اللغة، هو الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَجْأُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(٣٥)؛ أي: على وجه واحد، وهو أن يعبد الله السراء دون الضراء؛ أي: يؤمن بالله، ما دامت حاله حسنة، فإن غيرها الله وامتنحه كفر به، وذلك لشكه وعدم طمأنينته، فإن قيل: فإن الحرف الواحد قد يرد لمعانٍ كثيرة؟ فالجواب: إن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه فيستعمل في غيره»^(٣٦).

نلاحظ في المسألة السابقة استعمال الفَنَقْلَةَ في موضعين اثنين بصيغة واحدة (فإن قيل ... فالجواب)، وكلاهما يفيدان دلالة الافتراض والغياب؛ أي:

أن ما يبني عليه المرادي إجابته لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبق الإجابة عنه، بيد أنه لم يحدد صاحب القول في الطرف الثاني، بل تركه غامضاً يوحي به السياق إلى أنه خاص بالمتكلم.

يعتمد المرادي في صيغة الفَنْقَلَة على رأي آخر إزاء رأيه في الرد على من قالوا: (إن الحرف يقع حشواً) فأورد رأيه (إن الحرف طرف في المعنى؛ لأنه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطاً)، ثم دعم رأيه برأي آخر أسنده للغائب في قوله: (وقيل: ...)، ويستعمل هذا الأسلوب في زيادة قوة الحجة، وإضافة دليل لترجيح رأي على آخر.

- همزة التسوية: جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ما نصه: «فائدة: أجز في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣٧) كون سواء خبراً عما قبلها فما بعدها في تأويل المصدر فاعل لها؛ لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سابق، أو خبراً عما بعدها فما بعدها في تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها في تأويل المصدر خبر، ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلاً، ولا مبتدأ مؤخرًا، ولا خبراً مؤخرًا؛ لأن هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية، فإن قيل: أم لأحد الأمرين، وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعددًا؟ فالجواب: إن (أم) هنا سلخ عنها الأحد وجردت للعطف والتشريك. فإن قيل: يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء؟ فالجواب: أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذي تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام؛ أي: الاستواء في علم المستفهم، والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق له الكلام، كأنه قيل: المستويان في علمك مستويان في عدم النفع»^(٣٨).

وفي هذه المسألة وردت الفَنْقَلَة في موضعين اثنين بصيغة واحدة (فإن

قليل ... فالجواب)، وكلاهما يفيدان دلالة الغياب؛ أي: أن ما يبني عليه الصبان جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول فيسبق الإجابة عنه، وفي هذه الصيغة لم يحدد صاحب القول في الطرف الثاني، بل ظل غامضاً يوحي به السياق إلى أنه خاص بالمتكلم.

يأتي الصَّبَّانُ بالمسألة، ثم يفترض سؤالاً متعلقاً بأوجه استعمالها، ثم يورد الإجابة مدعومة بالأمثلة، وهذا يزيد في الإيضاح والبرهان على صحة رأي إزاء آخر.

- دلالة الحرف على معنى في غيره: جاء في كتاب الجنى الداني ما نصه: «فإن قيل: ما معنى قولهم الحرف يدل على معنى في غيره، فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم والفعل»^(٣٩).

نلاحظ في هذه المسألة استعمال الفَنَقْلَة في موضع واحد بصيغة (فإن قيل ... فالجواب)، وهي تفيد دلالة الافتراض والغياب؛ أي: أن ما يبني عليه بدر الدين المرادي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيسبق الإجابة عنه دون تحديد صاحب القول أو صاحب الإجابة.

وجاءت الدلالة في هذا الأسلوب للتعريف والتحديد وزيادة الإيضاح، وهذا ينم عن سعة معرفة المرادي بأوجه النحو ومسائله، فهو لم يعترض على مسألة، ولم يرجح رأياً على آخر، ولم يقدم أدلة تثبت فساد رأي وصواب رأي، إنما استعمل الفَنَقْلَة في توضيح المسألة وتبيينها.

- الضمير المتصل التاء: جاء في كتاب نتائج الفكر في النحو ما نصه: «فإن قيل: فلم قلت: إن التاء حرف، ولم تجعلها علامة إضمار إذا تأخرت، وعلامة تأنيث إذا تقدمت؟ قلنا: قول العرب: الهندان قامتا وفعلتا، وبالتاء

والضمير معاً، يدل على أن التاء حرف، وليست بضمير؛ حيث لا يكون للفعل ضميران فاعلان، وهذا بين لا خفاء به وبالله التوفيق، فإن قيل: فما الفرق بين قوله عز وجل: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾^(٤٠) وبين قوله: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٤١) حتى ثبتت التاء في إحداهما، وحذفت في الأخرى؟ قلنا: لو كان هذا السؤال في غير القرآن ما احتاج إلى جواب؛ لأن الإثبات والحذف جائزان، فللمتكلم أن يفعل من ذلك ما شاء، ولكن كلام (الحكيم) الخبير ليس كغيره من الكلام، لإعجازه في الأسلوب والانتظام^(٤٢).

وفي هذه المسألة وردت الفَنَقْلَة في موضعين اثنين بصيغة واحدة (فإن قيل ... قلنا)، ودلالة الطرف الأول (فإن قيل) هي دلالة افتراض وغياب، ودلالة الطرف الثاني (قلنا) دلالة حضور بجماعة المتكلمين، والدلالة العامة هي دلالة الافتراض؛ أي: أن ما يبني عليه عبد الرحمن السهيلي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

يستدل السهيلي على صحة رأيه بالمأثور عن العرب من أقوال في هذا الشأن، ثم إنه يبين مدى عنايته في عدم الخوض في تعليل الاستعمالات النحوية في القرآن الكريم، وهذا ينم عن حرصه الشديد في إطلاق الأحكام التي يراها صائبة في جميع المسائل النحوية خلاف القرآن الكريم.

- أحرف العلة: جاء في شرح شافية ابن الحاجب للأسترباذي ما نصه: «وقد تكتب الياء بدل الهمزة في نحو: (مستهزئون) و(مستهزئين)؛ لأن الياء ليست مثل الواو في الاستثقال، فيستثقلون الواوين لفظاً وخطاً، ولم يستثقلوا الياءين، ولا الواو والياء لفظاً وخطاً، فإن قيل: الألف أخف من الواو فينبغي أن يكتب بدل الهمزة الألف؟ قلنا: إنما لم يكتب الألف؛ لكرهتهم صورة

الألف مرتين في المثنى رفعاً نحو: مستهزئان، فلم تكتب في غيره، اطراداً للباب، بخلاف: قرأ، يقرأ، فإنهم كتبوا ذلك بألفين؛ خوف لبس»^(٤٣).

استعمل الأسترباذي الفَنَقْلَةَ في هذا الموضع بصيغة واحدة (فإن قيل ... قلنا)، وهي تفيد دلالة الافتراض؛ أي: أن ما يبني عليه الأسترباذي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبق الإجابة عنه.

اعتمد الأسترباذي في هذه المسألة على القياس في كراهية بعض الاستعمالات النحوية على الرغم من صحتها نحوياً، ومن ذلك تلافي تكرار الألف في المثنى لتحقيق سلاسة اللفظ كتابيةً، عدا بعض الأمثلة التي تكتب فيها الألف مكررة تلافيًا لوقوع اللبس بينها وبين غيرها.

- الأحرف المشبهة بالفعل: ورد في كتاب اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ما نصه: «و(لكنَّ) مُفْرَدَةٌ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ هِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ (لَا) وَ(إِنْ) وَ(الْكَافِ) زَائِدَةٌ وَ(الْهَمْزَةُ) مَحْذُوفَةٌ، وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ خِلَافَ الْأَصْلِ، ثُمَّ هُوَ فِي الْحُرُوفِ أَبْعَدُ، ثُمَّ إِنَّ فِيهِ أَمْرَيْنِ آخَرَيْنِ يَزِيدَانِهِ بَعْدًا، وَهُمَا زِيَادَةُ الْكَافِ فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ وَحَذْفُ الْهَمْزَةِ فِي مِثْلِ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ قَاطِعٍ، فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَى النَّفْيِ وَالتَّأْكِيدِ بَاقٍ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ جَعْفَرَ) مَنْطَلِقٌ حَصَلَ مَعْنَى التَّأْكِيدِ وَالنَّفْيِ؟ قِيلَ: هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ (لَا) النَّافِيَةَ لَا يَبْطُلُ نَفْيُهَا بِدُخُولِ (إِنْ) عَلَى مَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ لَا إِنْ جَعْفَرَ قَائِمٌ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ لَا جَعْفَرَ قَائِمٌ فِي الْمَعْنَى، وَ(لَكِنَّ) تَثْبِتُ مَا بَعْدَهَا لَا تَنْفِيهِ، فَلَمْ يَصَحَّ مَا قَالُوا»^(٤٤).

إن صيغة الفَنَقْلَةَ في المسألة هي (فإن قالوا ... قيل)، وهي تحمل دلالة الافتراض والغياب في الطرف الأول (فإن قالوا)، وجاءت بصيغة جمع العموم، وجاءت الدلالة في الطرف الثاني (قيل) للغياب بالفعل المبني للمجهول؛ أي: أن

ما يبني عليه العكبري جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، ثم يسند الإجابة إلى مجهول.

نفى العكبري سلامة رأي من قالوا ببقاء معنى النفي والتأكيد في هذه المسألة، وقدم أدلته المبنية على القياس في جمل الاستشهاد النحوي، فالعكبري يحارب المخالف بأدواته التي استند إليها، وهذا يزيد في رجحان رأيه على رأي المخالف. ومن خلال ما تناولناه في هذا المطلب نلاحظ أن صيغ الفَنْقَلَة جاءت على النحو الآتي:

صيغة الفَنْقَلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قيل ... فالجواب)	الافتراض	غائب عموم + متكلم عموم
(فإن قيل ... قلنا)	الافتراض	غائب + متكلم جمع
(فإن قالوا ... قيل)	الافتراض	غائب + مجهول عموم

جاءت الفَنْقَلَة في هذا المطلب محصورة في ثلاث صيغ: (فإن قيل ... فالجواب)، (فإن قيل ... قلنا)، (فإن قالوا ... قيل)، وهي صيغ ثنائية تتألف من جزأين أو طرفين، وقد جاءت جميعها لدلالة الافتراض، وأدبت الوظيفة المَنْوطة بها في جلاء المعنى والإجابة عن السؤال المفترض في المسائل النحوية التي تناولناها، وهي مسائل خلافية.

رابعاً - صيغ الفَنْقَلَة في المرفوعات:

من المعلوم في الدرس النحوي أن «المرفوعات سبعة، وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبذل»^(٤٥).

ومن صيغ الفَنْقَلَة الواردة في مسائل المرفوعات ما يأتي:

- رفع الفاعل: ورد في كتاب الخصائص لابن جني ما نصه: «ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ومثل منه برفع الفاعل، قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه، قلنا: ارتفع بفعله. فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة، وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لا يبدأ هذا، فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله؛ أي بإسناد الفعل إليه»^(٤٦).

وردت الفَنْقَلَة في المسألة بصيغتين اثنتين هما:

- (قال ... قلنا) وتعد من أقصر الصيغ المستعملة في الفَنْقَلَة، وأكثرها إيجازاً في اللفظ، وتقوم على ثنائيتين في القول، الأولى مخاطب المفرد الحاضر، والثاني جمع المتكلم الحاضر.

- (ألا ترى أنه إذا قيل له ... قال) وتعد هذه الصيغة من أطول صيغ الفَنْقَلَة، وجاء طرفها الأول بين المخاطب والغائب المفرد، وطرفها الثاني للغائب المفرد.

يعتمد ابن جني في أسلوب الفَنْقَلَة على الإجابات الموجزة إذا تحققت فائدة التوضيح بها، وإن الدلالة العامة في الصيغة الأولى دلالة حضور؛ أي: أن ما بنى عليه ابن جني إجابته هو سؤال مطروح فعلاً، وليس افتراضاً بقصد التحليل والإلمام بالأوجه النحوية للمسألة، أمّا الدلالة العامة في الصيغة الثانية فهي دلالة غياب؛ أي: أن ما يبني عليه ابن جني جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه

يفترض ذلك القول، فيستبِق الإجابة عنه، واستعمل الفَنَقْلَة هنا لإثبات رفع الفاعل بفعله أو بالفاعل فيه.

- العامل في رفع الفاعل: ورد في كتاب من تاريخ النحو العربي للأفغاني ما نصه: «فإن قيل: فلم كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذي هو الأصل موجباً للرفع دون النصب؟ وهلا كان الأمر بالعكس؟ قيل: لأنه لما وجب الفرق بين الفاعل والمفعول لإزالة اللبس، ووجدنا إسناد الفعل لا يكون إلا إلى فاعل واحد، ووقوعه يكون على مفعولات كثيرة، فمنه ما يقع على مفعول واحد، ومنه على مفعولين، ومنه على ثلاثة، مع أن جنس الفعل متعدياً كان أو لازماً يتعدى إلى سبعة أشياء غير هذه الثلاثة، وهي: المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له والحال والمفعول معه والمستثنى، مع خلاف في المفعول معه والمستثنى؛ فتلك عشرة كاملة»^(٤٧).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قيل)، وطرفا الفَنَقْلَة يحملان دلالة الغياب على عكس ما جاءت به الصيغة المعهودة بين الغياب في الطرف الأول (فإن قيل، فإن قالوا)، والحضور في الطرف الثاني (قلنا، قلت)، والدلالة العامة دلالة غياب؛ أي: أن ما يبني عليه الأفغاني جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبِق الإجابة عنه.

- باب الابتداء وخبره: ورد في كتاب علل النحو لابن الوراق ما نصه: «فإن قال قائل: أليس إذا قلنا: (زيد عندك)، فعندك: منصوب بإضمار فعل تقديره: (زيد استقر عندك)، فإذا قدمت (عندك) على (زيد) فكيف يصلح أن ترفع (زيداً) بالابتداء، وقد تقدمه (استقر) وهو فعل؟ فالجواب في ذلك: أن (استقر) لو كان تقديره على ما سألت عنه لم يجز أن ترفع (زيداً) بالابتداء، وإنما (استقر) مؤخر بعد ذكر الابتداء وخبره. فإن قيل: فمن أين لك أن التقدير يجب على ما

ذكرت دون أن يكون على ما سألنا عنه؟ قيل له: الدليل على ذلك أنا نقول: إن عندك زيداً، فتنصب (زيداً) بـ(إن)، ولو كان (استقر) مقدراً بين (عندك، وزيداً) لم يجز أن تتخطاه (إن) فتعمل في (زيد)، فقد بان بما ذكرنا أن الظرف تقدم، أو تأخر فلا يمنع الاسم من الابتداء»^(٤٨).

وردت الفنقلة في المسألة بصيغتين اثنتين هما:

– (فإن قال قائل ... فالجواب) صيغة ثنائية، الأولى المخاطب المفرد الغائب ودلالاتها للعموم، والثانية حاضر، ودلالاتها للتخصيص.

– (فإن قيل ... قيل له) تتميز هذه الصيغة بأن طرفيها يحملان دلالة الغياب لفظاً وتوظيفاً، فجاء طرفها الأول دالاً على الغائب المفرد، وطرفها الثاني دالاً على الغائب المفرد، وكلاهما في سياق العموم.

يستعمل ابن الوراق صيغة الفنقلة في السؤال والجواب معتمداً على الإيجاز في الإجابة وإيراد الأمثلة القريبة من أمثلة فريق الخلاف، ويقصد من هذا إقامة الحجة عليهم من أدواتهم التي استندوا إليها لترجيح رأيهم، ويثبت بالفنقلة أن الظرف إذا تقدم أو تأخر لا يمنع الاسم من الابتداء التي هي علة رفعه.

والدلالة العامة في الصيغة الأولى دلالة غياب وافترض؛ أي: أن ما بنى عليه ابن الوراق إجابته هو سؤال مفترض رغبة منه في الإحاطة بالأوجه النحوية في المسألة، أما الدلالة العامة في الصيغة الثانية فهي دلالة غياب؛ أي: أن ما يبني عليه ابن الوراق جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه. والدلالة العامة في الصيغتين هي دلالة عموم؛ حيث إن طرفي الصيغة يفيدان الغياب دون تخصيص القول بأحد محدد.

وفي مسألة الابتداء - أيضاً - جاء في كتاب (حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك) ما نصه: «فإن قيل: المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأساً، قلت: لا وجه لإرادة ذلك؛ لأن قلة العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط؛ لأنها توجد فيه نحو من يقيم في المسجد فله درهم فتأمل»^(٤٩).

إن صيغة الفَنَقْلَة (فإن قيل ... قلت) في المسألة تحمل دلالة الغياب في الطرف الأول (فإن قيل) وهي تفيد العموم، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلت) فهي دلالة حضور تفيد التخصيص، والدلالة العامة للصيغة دلالة افتراض وغياب؛ أي: أن ما يبني عليه الصبان جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول فيستبق الإجابة عنه.

وجاء في كتاب حاشية الصبان في المسألة نفسها ما نصه: «فإن قيل: فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قيل زيداً ضربت؛ لأنه إذا قدم زيداً تحير السامع فيما بعده أضربت، أو أكرمت مثلاً، وإذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيداً أو عمرًا مثلاً، قلت: أجاب ابن الحاجب في أماليه بوجوه؛ منها أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك؛ لأنه لا بد من تقديم جزء على جزء فمهما قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل ما يصلح»^(٥٠).

إن صيغة الفَنَقْلَة (فإن قيل ... قلت) في المسألة تحمل دلالة الغياب في الطرف الأول (فإن قيل) وهي تفيد العموم، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلت) فهي دلالة حضور تفيد التخصيص، والدلالة العامة للصيغة دلالة افتراض وغياب؛ أي: أن ما يبني عليه الصبان جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

نلاحظ أن الصبّان لما كان على معرفة وعلم برأي علماء النحو واللغة فإنه استند إلى آرائهم لإقامة الحجة على المخالفين، فقد أجاب على المسألة

برأي ابن الحاجب في أماليه، ويعد هذا توظيفاً أخلاقياً وعلمياً في الإجابة، منه الاعتراف بأهمية رأي ابن الحاجب إزاء رأي الصبان، وقناعته بعلم ابن الحاجب ومكانته النحوية.

– تقديم الخبر: ورد في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ما نصه: «فإن قيل: وينبغي لمن أجاز تقديم الخبر، أن يجيز تقديم (معموله)، قلت: ليس بلام؛ لأنه يلزم من تقديم المعمول إيلاء العامل معمول غيره، ولا يلزم ذلك مع تقديم الخبر، فإن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو: (ما عندك أحد قائماً)، (وما بي أنت معنياً)، فإن قلت: من أين يؤخذ هذا الشرط الرابع من كلامه ؟ قلت: من قوله: وسبق حرف جر ... البيت، فإن مفهومه أن معمول الخبر إن لم يكن ظرفاً أو مجروراً»^(٥١).

وردت الفَنَقْلَةُ في المسألة بصيغتين اثنتين، هما:

– (فإن قيل ... قلتُ)، وهذه الصيغة تحمل دلالة الغياب والافتراض في الطرف الأول (فإن قيل)، ودلالة الحضور في الطرف الثاني (قلتُ) بصيغة المتكلم المفرد.

– (فإن قلت ... قلتُ)، وهذه الصيغة تحمل دلالة الافتراض في طبيعة السؤال في الطرف الأول (فإن قلت)، وهي تفيد التخصيص للمخاطب المفرد، ودلالة الحضور في الطرف الثاني (قلتُ) بصيغة المتكلم المفرد.

فالدلالة العامة جاءت دلالة افتراض في الصيغة الأولى، ودلالة حضور في الصيغة الثانية، ويستفاد هذا من توجيه الخطاب بين الغائب والمخاطب وسياق المعنى نفسه، وقد اعتمد المرادي على تقديم البراهين والأدلة للإجابة عن السؤال المفترض فحققت الفَنَقْلَةُ الوظيفة المنوطة بها في التوضيح وإزالة الإبهام.

ورد في كتاب نتائج الفكر في النحو للسهيلي في المسألة نفسها ما نصه: «فإن قيل: كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن والكلام الفصيح نحو قوله سبحانه: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾^(٥٢)، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم: (مسيء أنت)، و(مسكين فلان)، لا سيما وفي الحديث: (مسكين رجل لا زوجة له، مسكينة امرأة لا زوج لها)؟ قلنا: لا يخفى على مثل الخليل مثل هذه الشواهد، ولكنه أراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو: المدح والذم والترحم والتعظيم، وغير ذلك؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسّنت تأخير المبتدأ؛ لأنه قد صار بسببها مفعولاً في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (حسنٌ زيد!)، فإن المعنى: أستحسن زيداً. وإذا قلت: (مسيء عمرو!)، فالمعنى: أذمّ عمرًا. وإذا قلت: (مسكين فلان!) فالمعنى: أرحم فلاناً وأرق له»^(٥٣).

إن صيغة الفنّقة في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا)، وتحمل هذه الصيغة دلالة الغياب والافتراض في الطرف الأول (فإن قيل)، وهي تفيد العموم، وجاءت الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) دلالة حضور تفيد التخصيص لجماعة المتكلمين، أمّا الدلالة العامة فيها فدلالة غياب وافتراض؛ حيث إن الإجابة مبنية على سؤال مفترض.

وفي هذه المسألة يعلل السهيلي نيابة عن اللغوي الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويوضح سبب منعه تقديم الخبر، فجاءت صيغة الفنّقة في أسلوب الدفاع عن رأي سابق، وليس دحضاً لرأي مخالف، أو تأكيداً لصواب رأي السهيلي.

وفي المسألة نفسها ورد في كتاب الإنصاف أيضاً ما نصه: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: وقولهم: لو جوّزنا تقديمه لأدّى ذلك إلى أن تُقدّم ضمير الاسم على ظاهره، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأن الخبر، وإن كان مقدّمًا في اللفظ،

إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار»^(٥٤).

وصيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (وقولهم ... قلنا)، وتحمل دلالة الحضور في الطرف الأول (وقولهم)، وهي تفيد العموم، وجاءت الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) دلالة حضور تفيد التخصيص لجماعة المتكلمين، أمّا الدلالة العامة فيها فدلالة حضور وليس دلالة افتراض؛ حيث إن الإجابة مبنية على سؤال موجود. فالأنباري يعلل سبب عدم جواز تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ويقر بفساد هذا الرأي، ثم إنه لا يكتفي بإفساد الرأي، بل يسوق الأمثلة التي تؤكد رؤيته وتثبت مقصده.

- تقديم خبر ليس عليها: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «وأما قولهم: إن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة، قلنا: هذا يدل على جواز إعمالها؛ لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و(ليس) فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه؛ فنحن عملنا بمقتضى الدليلين، فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف العلم لعدم وصف الفعلية وهو التصرف؛ فاعتبرنا الأصل بالأصل؛ والوصف بالوصف»^(٥٥).

إن صيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (وأما قولهم ... قلنا)، وهي تحمل دلالة الحضور في الطرف الأول (وأما قولهم)، وهي تفيد التخصيص لجماعة الغائبين، ودلالة الحضور في الطرف الثاني (قلنا) الدال على جماعة المتكلمين. واستعمل الأنباري الفَنْقَلَة في هذا المثال؛ ليثبت أن (ليس) فعل، ويبين أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها.

- القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «وأما قولهم: إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة إلى آخر ما قرروا، قلنا: قد بينّا أن الابتداء عبارة عن التّعري عن العوامل اللفظية، وقولهم: فإذا كان معنى الابتداء هو التعري عن العوامل اللفظية هو - إذا - عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً، قلنا: قد بينّا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما يغني عن الإعادة ههنا، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع؛ فإنكم تقولون: (يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة)، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعري عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعري عاملاً في الاسم المبتدأ»^(٥٦).

اكتفى الأنباري بالإيجاز في الرد على القول في رافع المبتدأ والخبر، وعلل ذلك بأنه أجاب سابقاً عن هذه المسألة فلم يشأ الخوض في تفاصيلها مجدداً، وكذلك الشأن في قولهم بأن عدم العوامل لا يكون عاملاً، فاكتفى بالإشارة إلى الخوض سابقاً في هذه المسألة، ثم إنه أسهب بعض الشيء في إثبات وجهة نظره ليزيد من الإقناع والمحااجة.

ومن ذلك أيضاً في المصدر نفسه: «وأما قولهم: إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، قلنا: أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة؛ لأنها، وإن كانت متقدمة في اللفظ، إلا أنها متأخرة في التقدير؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديرًا، فلا تصح له رتبة الابتداء»^(٥٧).

وردت صيغة الفَنْقَلَة (وأما قولهم ... قلنا) في ثلاثة مواضع في هذه المسألة، وهي تحمل دلالة الحضور في الطرف الأول (وأما قولهم): حيث تفيد

التخصيص لجماعة الغائبين، ودلالة الحضور في الطرف الثاني (قلنا) الدال على جماعة المتكلمين.

- مسألة القول في العامل في الاسم المرفوع: ورد في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «وأما الجواب عن كلمات البصريين: أمّا قولهم: إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا حرف غير مختص، قلنا: نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص»^(٥٨).

يتصف الأنباري في هذه الصيغة بالإنصاف في عرض وجهة النظر مخالفة وموافقة لرأي الجماعة الأخرى، فهو يعترف بتسليمه بأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولكنه لا يسلم بالشق الآخر بأن لولا حرف غير مختص.

كما لجأ الأنباري إلى أسلوب الفَنَقْلَة في إفساد الشاهد الشعري الذي يستند إليه المخالف في المسألة النحوية، ومن ذلك ما ورد في كتاب الإنصاف في مسألة (القول في العامل في الاسم المرفوع) ما نصه: «قولهم: إنه يدخل على الفعل، كما يدخل على الاسم، كما قال الشاعر: (لولا حددت ولا عُذَرى لمحدود) فأدخلها على الفعل، قلنا: لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع (لا)، كما هي مركبة مع لا في قولك: (لولا زيد لأكرمك)، وإنما لو حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معها بمعنى لم؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحد»^(٥٩).

وورد أيضاً في كتاب الإنصاف في المسألة نفسها ما نصه: «في قول الشاعر: (لولا حددت ولا عُذَرى لمحدود) ، وأما قولهم: لو كانت لولا هي العاملة؛ لأن التقدير لو لم يمنعني زيد لكان فيها معنى الجحد، فكان ينبغي أن يعطف عليها بـ(لولا)؛ لأن الجحد يعطف عليه بـ(لولا) إلى آخر ما قرروه. قلنا: إنما لم يجر ذلك؛ لأن (لولا) مركبة من (لو) و(لا)، فلما ركبتا خرجت (لو) من حدها، و(لا)

من الجحد؛ إذ ركبنا فصيّرتا حرفاً واحداً؛ فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر»^(٦٠).

ووردت الفَنَقْلَةُ في المواضع الثلاثة بصيغة (وأما قولهم ... قلنا)، وهي تحمل دلالة الحضور في الطرف الأول (قولهم): حيث تفيد التخصيص لجماعة الغائبين، ودلالة الحضور في الطرف الثاني (قلنا) الدال على جماعة المتكلمين، والدلالة العامة تفيد الحضور، ولا تفيد الافتراض؛ حيث إن الأنباري لا يفترض سؤالاً للإجابة عنه، إنما يتناول أسئلة مطروحة فعلاً، فيضع الأجوبة عنها.

- مسألة القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع: جاء في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «وأما قولهم: إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به، قلنا: هم، وإن كانوا يُعْنَوْنَ بالابتداء، إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر، على ما بيّنا في دليلنا، وأما قولهم: لو أعملنا الثاني لأتى إلى الإضمار قبل الذكر، قلنا: إنما جوزنا ههنا الإضمار قبل الذكر؛ لأن ما بعده يفسّره؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب»^(٦١).

وردت الفَنَقْلَةُ في المسألة في صيغة (وأما قولهم ... قلنا) في موضعين، وهذه الصيغة تحمل دلالة الحضور في الطرف الأول (وأما قولهم)، وهي تفيد التخصيص لجماعة الغائبين، كما أن الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) دلالة حضور تفيد التخصيص لجماعة المتكلمين، أمّا الدلالة العامة فهي دلالة حضور؛ حيث إن الإجابة ليست مبنية على سؤال مفترض، وإنما على سؤال مطروح على النحوي فعلاً.

نلاحظ أن الصيغ المستعملة في مطلب المرفوعات جاءت على النحو الآتي:

صيغة الفَنَقْلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قيل ... قيل)	الافتراض	غائب عموم + غائب عموم
(فإن قيل ... قيل له)	الافتراض	غائب عموم + غائب مخصوص
(فإن قيل ... قلنا)	الافتراض	غائب عموم + متكلم جمع مخصوص
(فإن قيل ... قلتُ)	الافتراض	غائب عموم + متكلم مفرد مخصوص
(وأما قولهم ... قلنا)	الحضور	غائب جمع مخصوص + متكلم جمع مخصوص
(قولهم ... قلنا)	الحضور	غائب جمع مخصوص + متكلم جمع مخصوص
(وقولهم ... قلنا)	الحضور	غائب جمع مخصوص + متكلم جمع مخصوص
(فإن قال قائل ... فالجواب)	الافتراض	غائب عموم + متكلم مخصوص
(ألا ترى أنه إذا قيل له ... قال)	الافتراض	غائب عموم + غائب مخصوص
(فإن قالوا ... قلنا)	الافتراض	غائب جمع عموم + متكلم جمع مخصوص
(فإن قلتم ... قلنا)	الافتراض	مخاطب جمع مخصوص + متكلم جمع مخصوص
(فإن قلت ... قلتُ)	الافتراض	مخاطب مفرد مخصوص + متكلم مفرد مخصوص
(قال ... قلنا)	الحضور	غائب مفرد مخصوص + متكلم جمع مخصوص

تعددت صيغ الفَنَقْلَة المستعملة في مسألة المرفوعات، ولعل هذا يشير إلى أنها من أكثر المسائل النحوية خلافاً بين النحويين، ولذلك أكثروا من استعمال منهج الفَنَقْلَة في الإجابة عن الأسئلة المطروحة عليهم، والإجابة عن الأسئلة المفترضة منهم احترازاً.

خامساً - صيغ الفَنْقَلَة في المنصوبات:

إن «الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولى على ضربين؛ فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرفع بالمرفوع، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب، والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف، أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة، وقد تما بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما، ولولا هما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب»^(٦٢).

ومن صيغ الفَنْقَلَة التي وردت في بعض مسائل المنصوبات ما يأتي:

– مسألة القول في عامل النصب في المفعول: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم: إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل؛ لأنه لا يكون إلا بعدهما إلى آخر ما قرّروا. قلنا: هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه؛ لما بيّنا أن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل، والكلام عليه كالكلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى»^(٦٣).

إن صيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (أما قولهم ... قلنا)، ويحمل طرفا الفَنْقَلَة دلالة الحضور في الطرف الأول (أما قولهم)، والطرف الثاني (قلنا)؛ أي: أن ما يبني عليه الأنباري جوابه قيل به من قبل أحد المعترضين على المسألة النحوية، فوضع الجواب عليه – كما أشرنا – فالأنباري في هذه المسألة يستند إلى قول المخالفين لاستخراج نقيض رأيهم مما قالوا، وهذا يزيد في الإقناع وإثبات الحجة.

- الاسم المنصوب بنزع الخافض: ومن ذلك ما ورد في بحث المنصوب على نزع الخافض ما نصه: «فإن قيل: إن نزع الخافض في غير مواطنه القياسية موقوف على السماع، ولا تحمل الشواهد القرآنية إلا على المسائل القياسية، فأقول: إن الأئمة من النحاة والمفسرين والعربيين للقرآن أكثروا من القول بنزع الخفض في غير مواطن القياس، وارتضوه في آيات كثيرة، ومن الخير عدم الشذوذ عنهم، والتعسف في توجيه تلك الشواهد فراراً من القول بنزع الخافض، ولكن يقال هذه شواهد تحفظ ولا تتخذ قياساً»^(٦٤).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قيل ... فأقول) وهي صيغة تتضمن الغياب والعموم في طرفها الأول والمتكلم المفرد في طرفها الثاني، والدلالة العامة دلالة غياب لافتراض السؤال؛ أي: أن ما يبني عليه البُعيمي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول فيستبق الإجابة عليه.

ونلاحظ أن البُعيمي استند إلى آراء من سبقه من الأئمة النحاة والمفسرين والعربيين للقرآن الكريم لدحض رأي من قالوا بأن نزع الخافض موقوف على السماع، واستناده هذا يزيد في بلاغة البرهان وإقامة الحجة.

- العامل في نصب الحال: ومن ذلك ما ورد في بحث المنصوب على التقريب بما نصه: «وأجاب ابن يعيش عن اختلاف العامل في الحال وصاحبها فقال: فإن قيل: فأنتم قد قررتم أن العامل في الحال يكون هو العامل في ذي الحال، والحال هاهنا في قولك هذا زيد منطلقاً من زيد، والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر، والابتداء لا يعمل نصباً فالجواب: إن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه، والتقدير أشير إليه أو أنبه له»^(٦٥).

اعتمد البُعيمي الإيجاز في هذه المسألة دون الخوض في تفاصيل إثبات الرأي والبرهنة عليه، وإن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قيل ... فالجواب)

فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور؛ أي: أن ما يبني عليه البعيمي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

– نصب الحال: ومن ذلك ما ورد في كتاب الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب للموصلي ما نصه في إعراب بيت الشعر الآتي:

ولا كُنْتُ إِلَّا لُقِيَ لَا أَحْسُ وهل في البريةِ إِلَّا خَبِيثًا^(٦٦)

«فإن قيل: الضمير في (وهل) للغائب، وفي (أحس) للمتكلم، فكيف صح أن يكون حالاً؟ قلت: هذا عدول من الخطاب إلى الغيبة، وهو جائز بلا خلاف، التقدير: لا أحس واهلاً في البرية ولا مغيباً، وقد وجهه بعض النحويين على غير هذا، وهو تكلف بعيد»^(٦٧).

استند الربعي إلى أسلوب الالتفات لتعليل نصب الحال في البيت السابق، وقد حملت صيغة الفَنَقْلَة (فإن قيل ... قلت) في المسألة دلالة الغياب والافتراض في الطرف الأول (فإن قيل) وهي تفيد العموم، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلت) فهي دلالة حضور تفيد التخصيص، والدلالة العامة للصيغة دلالة افتراض وغياب؛ أي: أن ما يبني عليه الربعي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبق الإجابة عنه.

وجاءت الفَنَقْلَة في المسألة نفسها – أيضاً – في كتاب نتائح الفكر في النحو للسهيلي بما نصه: «فإن قيل: فكيف يصح في قوله عز وجل: ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٦٨) أن يكون حالاً، والحال تعطي التحول والانتقال إليها عن حالة أخرى، وأنت لو قلت: جاء زيد قرشياً أو حبشياً، لم يجز؛ لأنه لم يزل كذلك؟ فالجواب: أن قوله عز وجل: ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ حال من الضمير في (مُصَدِّق)، لا من (كتاب)؛ لأنه نكرة، والعامل في الحال ما في (مُصَدِّق) من معنى الفعل»^(٦٩).

وردت صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... فالجواب) في المسألة مكررة في موضعين، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافتراض، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور دون تحديد صاحب الإجابة؛ أي: أن ما يبني عليه السهيلي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبق الإجابة عنه، ويتضح من صيغة الفَنْقَلَة أن السهيلي أزال الخلاف بناء على رد الإحالة إلى المحال إليه الصحيح في الآية الكريمة، وأن الخلاف كان في توجيه الإحالة.

- نصب المفعول به: ورد في المدارس النحوية لشوقي ضيف نقلاً عن الزجاج ما نصه: «وكان الزجاج يعلل لرفع الفاعل ونصب المفعول بقوله: إنما فُعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأله نفسه فقال: فإن قيل: فهل عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون»^(٧٠).

إن صيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قيل)، وطرفا الفَنْقَلَة يحملان دلالة الغياب، على عكس ما جاءت به الصيغة المعهودة بين الغياب في الطرف الأول (فإن قيل، فإن قالوا)، والحضور في الطرف الثاني (قلنا، قلت)، والدلالة العامة دلالة غياب؛ أي: أن ما يبني عليه الزجاج جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

وفي استعمال الصيغة نفسها جاء في المغني: «وقد سئلت قديماً عن قول القائل: (زيد وعمرو كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان)، فكتبت إن قدر (كلاهما) توكيداً قيل (قائمان)؛ لأنه خبر عن (زيد وعمرو)، وإن قدر مبتدأ فالوجهان،

والمختار الإفراد، وعلى هذا، فإذا قيل: (إن زيداً وعمراً). فإن قيل: (كليهما). قيل: (قائمان) أو (كلاهما) فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو (كلاهما محب لصاحبه)؛ لأن معناه كل واحد منهما^(٧١).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قيل) وطرفا الفَنَقْلَة يحملان دلالة الغياب على عكس ما جاءت به الصيغة المعهودة بين الغياب في الطرف الأول (فإن قيل، فإن قالوا)، والحضور في الطرف الثاني (قلنا، قلت)، والدلالة العامة دلالة افتراض؛ أي: أن ما يبني عليه الغلاييني جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبقي الإجابة عنه، وعلى الرغم من أن صيغة الفَنَقْلَة جاءت مختصرة موجزة إلا أنها ساهمت في إزالة الإبهام والخلاف عن المسألة.

- تعليق الاسم المنصوب: ورد في كتاب مغني اللبيب لابن هشام: «وإذ علق أياماً بالصيام من قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٨٣) أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴿٧٢﴾ فَإِن فِي الْأَوَّلَى الْفَصْلُ بِخَبَرٍ إِنْ وَهُوَ لِقَادَرٍ، وَفِي الثَّانِي الْفَصْلُ بِمَعْمُولٍ كَتَبَ، وَهُوَ كَمَا كَتَبَ، فَإِن قِيلَ: لَعَلَّهُ يَقْدَرُ كَمَا كَتَبَ صَفَةً لِلصِّيَامِ فَلَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِكَتَبَ. قُلْنَا: يُلْزَمُ مَحْذُورٌ آخَرٌ، وَهُوَ إِتْبَاعُ الْمَصْدَرِ قَبْلَ أَنْ يَكْمَلَ مَعْمُولُهُ وَنَظِيرُ اللَّازِمِ لَهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَا لَزِمَهُ»^(٧٣).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافتراض، أما الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور؛ أي: أن ما يبني عليه ابن هشام جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبقي الإجابة عنه، وقد أزال ابن هشام الخلاف في هذه المسألة باعتماد أسلوب الفَنَقْلَة القائم على افتراض السؤال، وعرض الجواب المسبق.

- مسألة القول في تقديم خبر ليس عليها: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ما نصه: «وأما قولهم: إنه لا يجوز أن تقاس ليس على ما. قلنا: قد بيّنًا وجه المناسبة بينهما واتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحد منهما لنفي الحال كالآخر، وقولهم: إن ليس تخالف ما؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها، بخلاف ما. قلنا: ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويًا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لا بدّ أن يكون بينهما مُغايرة في بعض أحكامه. قولهم: فإذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها. قلنا: هذا لا يلزم؛ لأن (ليس) أخذت شبهًا من كان؛ لأنها فعل كما أنها فعل، وشبهًا من (ما)؛ لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال، وكان يجوز تقديم خبرها عليها، وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما أخذت شبهًا من (كان)، وشبهًا من (ما) صار لها منزلة بين المنزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من ما؛ لأنها فعل وما حرف، والفعل أقوى من الحرف، ولم يجز تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من كان؛ لأنها لا تتصرف وكان تتصرف، وهذا في غاية الوضوح والتحقيق، والله أعلم»^(٧٤).

ساهمت الفَنَقْلَة في إزالة الخلاف الحاصل في المسألة، وإثبات الصواب بالدليل والبرهان، وقد وردت صيغة الفَنَقْلَة (أما قولهم ... قلنا) في ثلاثة مواضع في المسألة، ويحمل طرفا الفَنَقْلَة في كل منها دلالة الحضور في الطرف الأول (قولهم)، والحضور في الطرف الثاني (قلنا)، وكلاهما بصيغة الجمع، الأول للغائب والثاني لجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه الأنباري جوابه قيل به من قبل أحد المعترضين على المسألة النحوية، فوضع الجواب عليه، كما أشرنا.

وجاءت الصيغة نفسها في مسألة القول في عامل النصب في المفعول بما ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ما نصه: «وأما قولهم: لو

كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه، ولا يفصل بينه وبينه. قلنا: هذا يبطل بأن: فإننا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال: (إن في الدار لزيداً، وإن عندك لعمراً) قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾^(٧٥)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾^(٧٦) نصب الاسم بإن وإن لم تَلِه، فكذلك ههنا؛ وإذا لم يلزم ذلك في الحرف - وهو أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل - فلأن لا يلزم ذلك في الفعل، وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى»^(٧٧).

يحمل طرفا الفَنْقَلَة في الصيغة (أما قولهم ... قلنا) دلالة الحضور في الطرف الأول (قولهم)، والطرف الثاني (قلنا)، وكلاهما بصيغة الجمع، الأول للغائب، والثاني لجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه الأنباري جوابه قيل به من قبل أحد المعارضين على المسألة النحوية، فوضع الجواب عليه، كما أشرنا.

من خلال ما سبق في هذا المطلب نجد أن صيغ الفَنْقَلَة جاءت على النحو الآتي:

صيغة الفَنْقَلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قيل ... قلنا)	الافتراض	غائب عموم + حاضر جماعة المتكلمين
(فإن قيل ... قيل)	الافتراض	غائب عموم + مفرد عموم
(فإن قيل ... فالجواب)	الافتراض	غائب عموم + مفرد مخصوص
(أما قولهم ... قلنا)	الحضور	غائب جمع مخصوص + حاضر جماعة المتكلمين
(فإن قيل ... فأقول)	الافتراض	غائب عموم + حاضر مفرد
(فإن قيل ... قلنا)	الافتراض	غائب عموم + حاضر جماعة المتكلمين
(فإن قيل ... قلتُ)	الافتراض	غائب عموم + مفرد
(فإن قيل ... أجب بأنه)	الافتراض	غائب عموم + مفرد

نلاحظ من الجدول السابق أن صيغ الفَنْقَلَة قد جاءت متنوعة بين الافتراض والحضور، فغلب الافتراض عليها، وهذا يشير إلى أن المسائل التي تناولناها لم يخض فيها النحويون كثيراً، لذلك كان مجال تأويل الأسئلة وافترضها وارداً.

سادساً - صيغ الفَنْقَلَة في المجرورات:

مما جاء في تحديد المجرورات عند الزمخشري ما نصه: «لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب، والعامل ههنا غير المقتضي كما أن ثمة، وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزید، وزید في الدار، وغلّام زید، وخاتم فضة»^(٧٨).

وحدها ابن هشام بما نصه: «ثم قلت باب المجرورات ثلاثة أحدها المَجْرُور بالحرف ... وأقول الثاني من أنواع المجرورات المَجْرُور بِالإِضَافَةِ ... ثم قلت الثالث المَجْرُور للمجاورة، وهو شاذ نحو هذا جُر صَب خرب»^(٧٩).

وفيما يأتي سنتناول أبرز مواضع الفَنْقَلَة في المسائل النحوية في المجرورات، وهي كما وضعنا - في البداية - مسائل خلافية، كوُتت خلافاً حصل بين النحويين في تحديد بعض أركانها أو تأويل بعض أوجهها، ومنها ما يأتي:

- حذف الجار: ورد في كتاب الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ما نصه: «ووقع في بعض العبارات: (لا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ) واستعمله السَّعْدُ في كتبه أيضاً، وقال الفَنَرِيُّ: إِنَّ الْوَائِزَ مَزِيدٌ فِي الْخَبَرِ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَشِّينَ: هَذِهِ الْوَائِزُ لِلصُّوقِ: أَيُّ لَزِيَاةٍ لِّصُّوقٍ (لَا) بِالْخَبَرِ، وَفِيهِ بَحْثٌ، فَإِنَّ الْكُونَ الْمُنْسَبَكُ مِنْ (أَنْ) وَالْفِعْلُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا مَعْنَى، فَإِنَّ قِيلَ: حَذَفَ الْجَارُ بَعْدَ (أَنْ) وَ(أَنْ) مَطْرَدٌ. قُلْنَا: إِذَا قُدِّرَ الْجَارُ يَكُونُ لَغَوًّا مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ (بُدَّ)، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ كَمَا مَرَّ»^(٨٠).

اعتمد ابن عابدين على الإيجاز في عرض السؤال المفترض والإجابة عنه، ويدل هذا على وضوح المسألة في ذهنه، وأنه أشار إليها موضع آخر، وجاءت صيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا)، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافترض، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه ابن عابدين جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبق الإجابة عنه.

– باب الإضافة: جاء في كتاب شرح التصريح على التوضيح ما نصه: «(نوناً تلي الإعراب أو تنوينا ... مما تضيف احذف كطور سينا) وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر معد، فإن قالوا: إنها عدت الفعل المذكور فخطأ؛ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني. وإن قالوا: عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه، ففيه تقدير ما لا حاجة إليه، ولم يلفظ به في وقت»^(٨١).

وردت صيغة الفَنْقَلَة في المسألة في موضعين:

– (فإن قالوا ... فخطأ) وهي تحمل دلالة الغياب والافتراض في الطرف الأول والتعليل من المتكلم في الطرف الثاني.

– (وإن قالوا ... ففيه) وهي تحمل دلالة الغياب والافتراض في الطرف الأول والتعليل من المتكلم في الطرف الثاني.

ويدل استعمال الفَنْقَلَة في أكثر من صيغة ضمن المسألة الواحدة أنها تحتل أكثر من وجه تأويلي أو إعرابي، وأن النحوي يعلم بهذه الوجوه المتعددة، حتى وإن لم يقل بها أحد قبله، فيستبق الإجابة عنها.

صيغة الفَنْقَلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قيل ... قلنا)	الافتراض	غائب عموم + حاضر جماعة المتكلمين
(فإن قيل ... قيل)	الافتراض	غائب عموم + مفرد عموم
(فإن قالوا ... خطأ)	الافتراض	غائب جمع عموم + تعليل من المتكلم
(وإن قالوا ... ففيه)	الافتراض	غائب جمع عموم + تعليل من المتكلم

نلاحظ من خلال الجدول أن صيغ الفَنْقَلَة ذات الأسئلة الافتراضية هي المسيطرة على هذه المسائل، وهذا يشير إلى عدم خوض النحاة في تحديد الأوجه الخلافية والإلزام بها في هذه المسائل؛ لأنهم لو كانوا قد تساؤلوا عن الأوجه فيها لكان الأجدى بالنحوي المستعمل لصيغة الفَنْقَلَة ألا ينسب السؤال إلى غائب مفترض، بل أن يجعله موجهاً إلى مخاطب حاضر، أو غائب حاضر على السواء.

سابعاً - صيغ الفَنْقَلَة في الأساليب:

(أ) أسلوب التعجب:

- مسألة القول في أفعل في التعجب، اسم هو أو فعل: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «والرابع: أن (ليس، وعسى) لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أفعله على أفعل الذي للمفاضلة، فيحمل (ما أحسنهم) على قولهم (هو أحسنهم) فبان الفرق بينهما، فإن قالوا: هذا يبطل بنعم وبئس؛ فإنهما للمبالغة في المدح والذم، كما أن التعجب موضوع للمبالغة، وإنهما لا يتصرفان، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما. قلنا: هذا الإلزام على مذهبكم ألزم؛ لأنهما عندكم اسمان كأفعل في التعجب؛ فهلاً جاز فيهما التصغير، كما جاز فيه ؟ فإن قلتم: إن ذلك لم

يسمع من العرب. قلنا: كما قلتم، ثم فرقنا بينهما، وذلك أنهما، وإن كانا لا يتصرفان، فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة»^(٨٢).

وردت الفَنَقْلَة في المسألة بصيغتين اثنتين؛ وهما:

– (فإن قالوا ... قلنا) والخطاب هنا في صيغة جمع الغائب الدال على العموم في الطرف الأول، وجمع المتكلم الدال على الخصوص في الطرف الثاني.

– (فإن قلتم ... قلنا)؛ إذ انتقل الخطاب في هذه الصيغة من جمع الغائب ذي دلالة العموم، إلى جمع المخاطب ذي دلالة الخصوص.

أدت الصيغتان الوظيفة المنوطة بهما في توضيح المعنى وجلائه وإزالة الخلاف في المسألة بالإجابة عن السؤالين المطروحين، الأول مفترض، والثاني واقع حاصل فعلاً.

ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «وأما قولهم: الدليل على أنه اسم تصحيح عينه في (ما أقومُه ! وما أبيعُه!)، قلنا: التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب أفعال الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح؛ من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله، ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين، كما منعها الفعل، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء؛ فكذلك ههنا، وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيهاً على الأصل مع بعدها عن الاسم، فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف؟»^(٨٣).

يحمل طرفاً صيغة الفَنَقْلَة في هذه المسألة (وأما قولهم ... قلنا) دلالة الحضور، فجاء للغياب في الطرف الأول وللحضور بالضمير الدال على جماعة

المتكلمين في الطرف الثاني؛ أي: ما يبني عليه كمال الدين الأنباري إجابته قائم على قول موجود حقيقة، وليس افتراضاً.

وورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه أيضاً: «فإن قالوا: التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ، وتصحيح أَفْعَل في التعجب قياس مطرد. قلنا: قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ، وذلك نحو تصحيح (حَوْلَ، وَعَوَرَ، وَصَدَّ) حملاً على (أَحَوْلَ، وَاَعَوَّرَ، وَاَصْدَدَ)، وكذلك جاء التصحيح - أيضاً - في قولهم (اجْتَوَرُوا، وَاَعْتَوَنُوا) حملاً على (تَجَاوَرُوا، وَتَعَاوَنُوا)، فكذا - أيضاً - ههنا: حمل (ما أقومه وما أبيعه) على (هذا أقوم منك، وأبيع منك)، ومع هذا فلا ينبغي أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه؛ لأن أَفْعَل به قد جاء مصححاً، وهو فعل، كما أن التصحيح في قولهم (أَقُومُ به! وَأَبِيعُ به!) لا يخرج به عن كونه فعلاً، فكذا التصحيح في (ما أفعله) لا يخرج به عن كونه فعلاً، وأما قولهم: لو كان التقدير فيه شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا: ما أعظم الله، شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل، قلنا: معنى»^(٨٤).

وردت الفَنْقَلَة في المسألة بصيغتين اثنتين؛ وهما:

- الأولى: (فإن قالوا ... قلنا) يحمل طرفاً صيغة الفَنْقَلَة فيها دلالة الافتراض والغياب، فجاء الطرف الأول بضمير الغائب الدال على الجماعة، والخطاب هنا في صيغة جمع الغائب الدال على العموم في الطرف الأول، وجمع المتكلم الدال على الخصوص في الطرف الثاني.

- الثانية: (وأما قولهم ... قلنا) يحمل طرفاً صيغة دلالة الحضور، فجاءت دالة على الحضور بضمير الغائب في الطرف الأول والحضور بالضمير الدال على جماعة المتكلمين في الطرف الثاني؛ إذ انتقل الخطاب في هذه الصيغة من جمع الغائب ذي دلالة العموم، إلى جمع المخاطب ذي دلالة الخصوص.

أدت الصيغتان المهمة المنوطة بهما في توضيح المعنى وجلائه من خلال الإجابة عن السؤالين المطروحين؛ الأول مفترض، والثاني واقع حاصل فعلاً؛ أي: ما يبني عليه كمال الدين الأنباري إجابته قائم على قول موجود حقيقة، وليس افتراضاً.

- شرح التعجب: ورد في كتاب الأصول في النحو لابن السراج ما نصه: «فقوله: بعمرو في موضع رفع، كما قالوا: كفى بالله، والمعنى: كفى الله؛ لأنه لا فعل إلا بفاعل، وزيد فاعله إذا قلت: أكرم يزيد! لأن زيدا هو الذي كرم، وإنما لزم الباء هنا الفاعل لمعنى التعجب، وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار، فإن قال قائل: كيف صار هنا فاعلاً، وهو في قولك: ما أكرم زيدا! مفعول؟ قلنا: قد بينا أن الفاعل في هذا الباب ليس هو شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنك لو قلت: ما أحسن زيدا! فقليل لك: فسرره وأوضح معناه وتقديره. قلت على ما قلناه: شيء حسن زيدا، وذلك الشيء الذي حسن زيدا ليس هو شيئاً غير زيد؛ لأن الحسن لو حل في غيره لم يحسن هو به، فكأن ذلك الشيء - مثلاً - وجهه أو عينه، وإنما مثلت لك بوجهه وعينه تمثيلاً، ولا يجوز التخصيص في هذا الباب؛ لأنك لو خصصت شيئاً لزال التعجب؛ لأنه إنما يراد به أن شيئاً قد فعل فيه هذا وخالطه، لا يمكن تحديده، ولا يعلم تلخيصه»^(٨٥).

وردت الفَنْقَلَة في المسألة بصيغتين اثنتين؛ وهما:

- الصيغة الأولى: (فإن قال قائل ... قلنا) وهي تحمل الغياب والافتراض في الطرف الأول، والحضور بالضمير الدال على جماعة المتكلمين في الطرف الثاني مع زيادة (فإن) التي يعد حضورها نادراً في صيغ الفَنْقَلَة.

- الصيغة الثانية: (ألا ترى أنك لو قلت ... فقليل لك ... قلت على ما قلناه)، وجاءت الصيغة في هذا الموضع مركبة ثلاثية الأطراف على عكس المعهود عن صيغة

الفنقلة ذات الطرفين، فأما الدلالة في هذه الصيغة فهي الافتراض في الجزء الأول والثاني، والحضور في الجواب الذي هو الجزء الثالث، ونمطها الخطابي يبدأ بالمخاطب ثم الغائب ثم المخاطب ثم المتكلم.

- التعجب في الأمر وإدخال الباء: ورد في بحث التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين للباحث سليمان العايد ما نصه: «فإن قيل: فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر، وإدخال الباء معه، قيل: أرادوا بذلك التوسع في العبارة، والمبالغة في المعنى، أما التوسع فظاهر؛ لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد، وأما دخول الباء فلما ذكرنا من إرادة الدلالة على التعجب؛ إذ لو أريد الأمر لكان كسائر الأفعال، ويتعدى بما تتعدى تلك الأفعال، فكنت تقول في (أحسن بزيد): أحسن إلى زيد؛ لأنك تقول: أحسنت إلى زيد، ولا تقول: أحسنت بزيد»^(٨٦).

يحمل طرفاً صيغة الفنقلة في هذه المسألة (فإن قيل ... قيل) دلالة الافتراض، فهي للغياب في كلا الطرفين أيضاً، على غير ما تجري عليه الصيغ المشهورة للفنقلة بأن يكون الطرف الأول منها افتراضياً دالاً على الغياب، والطرف الثاني دالاً على الحضور لتضمنه إجابة السؤال المطروح، أو الافتراض في الجزء الأول من المسألة.

- مسألة القول في جواز التعجب من البياض: ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «قال الشاعر: (لما دعاني السّمهرى أجبتُه ... بأبيض من ماء الحديد صَقيل)، وأما قولهم: إنما جوّزنا ذلك؛ لأنهما أصلاً للألوان، ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع. قلنا: هذا لا يستقيم؛ وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها (ما أفعله، وأفعل منه): لأنها لازمت محالها، فصارت كعضوٍ من الأعضاء،

فإذا كان هذا هو العلة فنقول: هذا على أصلكم ألزم؛ وذلك لأنكم تقولون: إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود، على ما تزعمون، بل هي مركبة من البياض والسواد؛ فإذا لم يجز مما كان متركباً منها لملازمته المحل؛ فلأن لا يجوز مما كان أصلاً في الوجود، وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى، والله أعلم»^(٨٧).

يحمل طرفاً صيغة الفَنَقْلَة في هذه المسألة (وأما قولهم ... قلنا) دلالة الحضور؛ حيث إن النحوي يجيب على رأي مقال به، ولا يفترضه افتراضاً، فكانت الصيغة تحمل دلالة الغياب لجماعة القائلين في الطرف الأول، والحضور لجماعة المتكلمين في الطرف الثاني.

ومن خلال ما تناولناه في أسلوب التعجب نلاحظ أن صيغ الفَنَقْلَة جاءت على النحو الآتي:

الخطاب	الدلالة	صيغة الفَنَقْلَة
غائب عموم + غائب عموم	الافتراض	(فإن قيل ... قيل)
غائب جمع مخصوص + متكلم جمع مخصوص	الحضور	(وأما قولهم ... قلنا)
مخاطب مفرد مخصوص + غائب عموم + مخاطب مفرد مخصوص + متكلم جمع مخصوص	الافتراض	(لو قلت ... فقل لك ... قلت على ما قلناه)
غائب عموم + متكلم جمع مخصوص	الافتراض	(فإن قال قائل ... قلنا)
غائب جمع مخصوص + متكلم جمع مخصوص	الحضور	(وأما قولهم ... قلنا)
غائب جمع عموم + متكلم جمع مخصوص	الافتراض	(فإن قالوا ... قلنا)
مخاطب جمع مخصوص + متكلم جمع مخصوص	الافتراض	(فإن قلت ... قلنا)

تنوعت الصيغ بين الافتراض والحضور، وبين الغائب والمخاطب والمتكلم،

ووجدنا أن صيغة جديدة تم استعمالها في هذا المطلب، وهي (لو قلت ... فقل لك ... قلت على ما قلناه)؛ حيث إن الصيغة المعهودة في الفَنْقَلَة هي صيغة ثنائية تتألف من جزأين، كنيينا عن كل واحد منهما باسم الطرف الأول أو الطرف الثاني، أمّا في هذه الصيغة فكانت ثلاثة أطراف بدأت بالمخاطب المفرد، ثم الغائب، ثم المخاطب المفرد مقروناً بالدلالة على جماعة المتكلمين، وعلى الرغم من اختلاف الصيغة، إلا أنها أدت الوظيفة المنوطة بها في توضيح المسألة والإجابة عن السؤال المفترض.

(ب) صيغ الفَنْقَلَة في أسلوب التفضيل:

– استعمال أفعال في تفضيل المفعول: ورد في كتاب شرحان على مراح الأرواح لشمس الدين دنقوز ما نصه: «ولا يجيء (أفعل) لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس (تفضيل المفعول) بـ(تفضيل الفاعل)؛ إذ لو قيل أضرب لم يعلم أن المراد أكثر ضاربة أو أكثر مضروبة، فإن قيل: لم لا يجعل على العكس بأن يجيء أفعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس، قلنا: جعله للفاعل أولى من عكسه؛ لأن الفاعل مقصود؛ حيث لم يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في الكلام؛ لأن الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود أولى، وأيضاً يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول؛ إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفاعل مع أنه أكثر عرياً عن معنى التفضيل إلا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة، ويبقى كثير من الأفعال بلا تفضيل»^(٨٨).

إن صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... قلنا) في المسألة تحمل دلالة الغياب وبناء الإجابة على الافتراض، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور لجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما

يبني عليه شمس الدين جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

صيغة الفَنْقَلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قيل ... قلنا)	الافتراض	غائب عموم + حاضر جماعة المتكلمين

(ج) صيغة الفَنْقَلَة في أسلوب النداء:

من ذلك ما ورد في كتاب شرح التصريح على التوضيح للأزهري ما نصه: «فإن قيل: إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة، فكيف توصف بالنكرة، وإنما توصف بالمعرفة، حكى يونس عن العرب: يا فاسق الخبيث، وأخبر سيبويه بذلك؟ أجيب بأنه: يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية، ويحتمل أن يكون المنادى محذوفاً، و(رجلاً): حال موطئة منه، والتقدير: يا زيد رجلاً كريماً أقبل»^(٨٩).

وردت صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... أجيب بأنه) في المسألة مكررة في موضعين، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض غياب، أما الدلالة في الطرف الثاني (أجيب بأنه) فدلالة حضور تشير إلى المتكلم؛ أي: أن ما يبني عليه الأزهري جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

وورد في كتاب اللامات للزجاجي ما نصه: «فإن أردت نداء ما فيه الألف واللام ناديته فقلت يا أيها الرجل، ويا أيها الغلام، كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾^(٩٠)، وقوله تعالى أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾^(٩١)، وليس في العربية اسم في أوله الألف واللام دخل عليه حرف النداء إلا قولهم: يا الله اغفر لنا، فإنهم أدخلوا الألف واللام وحرف النداء، وإنما جاز ذلك؛ لأن أصله إله، ثم دخلت الألف واللام، وحذفت الهمزة فصارت الألف واللام لازمتين، كالعوض من الهمزة

المحذوفة، فصارت كأنهما من نفس الكلمة، فلذلك دخل عليه حرف النداء، فإن قال قائل: فإن الذي والتي وتثنيتهما وجمعها لا تفارقه الألف واللام، ولا تنفصل منه، فهل يجوز على هذا أن نناديه فنقول: يا الذي في الدار، ويا الذي قام، قلنا: ذلك غير جائز والفرق بينهما هو أن الألف واللام في الله - عز وجل - عوض من الهمزة المحذوفة - كما ذكرنا - وليستا في الذي وبابه عوضاً من محذوف فصارتا في الله - عز وجل - كأنهما من نفس الكلمة؛ إذ كانتا عوضاً من حرف أصلي، وقد غلط بعض الشعراء فأدخلها على الذي لما رأى الألف واللام لا تفارقانه»^(٩٢).

إن صيغة الفَنَقْلَة التي استعملها الزجاجي (فإن قال قائل ... قلنا) تحمل دلالة الغياب والعموم في الطرف الأول (فإن قال قائل) دون تحديد هذا القائل، ودلالة الحضور بجماعة المتكلمين في الطرف الثاني (قلنا)، وإن الدلالة العامة هي دلالة افتراض؛ حيث إن الجواب الذي يأتي به الزجاجي لم يأت به أحد قبله، ولذلك افترض السؤال استباقاً لأي سؤال متوقع لاحقاً.

وورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «وأما قولهم: إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر، أو ما جرى مجراه، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى. قلنا: لا نسلم، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي، أمّا الخبر فقد قال الله تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا حَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾^(٩٣)، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَتَأْتِ بِإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^(٩٤)، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَتَأْتِ بِإِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا﴾^(٩٥)»^(٩٦).

وفي صيغة الفَنَقْلَة في المسألة (وأما قولهم ... قلنا)، يحمل طرفاً الفَنَقْلَة دلالة الحضور في الطرف الأول (وأما قولهم) والطرف الثاني (قلنا)؛ أي: أن ما يبني عليه الأنباري جوابه قيل به من قبل أحد المعترضين على المسألة النحوية، فوضع الجواب عليه - كما أشرنا.

الخطاب	الدلالة	صيغة الفَنْقَلَة
غائب عموم + مفرد مخصوص	الافتراض	(فإن قيل ... أجب بأنه)
غائب جمع مخصوص + متكلم جمع مخصوص	الحضور	(وأما قولهم ... قلنا)
غائب عموم + متكلم جمع مخصوص	الافتراض	(فإن قال قائل ... قلنا)

نلاحظ أن صيغ الفَنْقَلَة في مسائل أسلوب النداء لا تكون بالزخم نفسه للمسائل النحوية المتعلقة بالقضايا النحوية الرئيسة كالمرفوعات، أو المنصوبات، أو المجزورات، كما نجد أن صيغ الفَنْقَلَة متنوعة بين الحضور والافتراض، وقد أدت الصيغ وظيفتها المنوطة بها في توضيح المعنى بأسلوب ميسر ومنطقي مبني على القياس اللغوي والحجة والدليل.

د- صيغ الفَنْقَلَة في أسلوب العطف:

ومن ذلك في إعراب مفردات الآية الكريمة: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾^(٩٧)، «فإن قيل: فعلى هذا يكون اتبعوه عطفًا على لا تشركوا، ويصير التقدير: فاتبعوا صراطي؛ لأنه مستقيم، وفيه جمع بين حرفي عطف الواو والفاء، وليس بمستقيم، وكذا إن جعلنا الواو استئنافية قلنا: ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ في الكلام مثل ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾^(٩٨)»^(٩٩).

إن صيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض وغياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بضمير المتكلم؛ أي: أن ما يبني عليه الصبان جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

ومن ذلك ما ورد في كتاب مغني اللبيب لابن هشام في أوجه إعراب الواو في البيت الآتي:

عَنْدِي اضْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعَا^(١٠٠)

«إِذْ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا لِلْحَالِ، وَسَيَأْتِي أَنْ ذَلِكَ مَسْوُوعٌ، وَإِنْ سَلِمَ الْعَطْفُ فَثَمَّ صِفَةُ مُقَدَّرَةٍ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ أَيُّ وَشَكْوَى عَظِيمَةٍ عَلَى أَنَا لَا نَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا كُلِّهِ فَإِنَّ الْخَبَرَ هُنَا ظَرْفٌ مُخْتَصٌّ، وَهَذَا بِمُجَرَّدِهِ مَسْوُوعٌ - كَمَا قَدَمْنَا - وَكَأَنَّهُ تَوْهَمُ أَنَّ التَّسْوِيعَ مَشْرُوطٌ بِتَقَدُّمِهِ عَلَى النِّكَرَةِ، وَقَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا كَانَ لِدَفْعِ تَوْهَمِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ هُنَا لِحُصُولِ الْاِخْتِصَاصِ بِدُونِهِ، وَهُوَ مَا قَدَمْنَاهُ مِنَ الصِّفَةِ الْمُقَدَّرَةِ، أَوِ الْوُقُوعِ بَعْدَ وَאוُ الْحَالِ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ تَأَخُّرُ الظَّرْفِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾^(١٠١). فَإِنْ قُلْتُ: لَعَلَّ الْوَاوَ لِلْعَطْفِ، وَلَا صِفَةَ مُقَدَّرَةٍ فَيَكُونُ الْعَطْفُ هُوَ الْمَسْوُوعُ، قُلْتُ: لَا يَسْوُوعُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسْوُوعَ عَطْفُ النِّكَرَةِ وَالْمَعْطُوفُ فِي الْبَيْتِ الْجُمْلَةُ لَا النِّكَرَةَ، فَإِنْ قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّ الْوَاوَ عَطَفَتْ اسْمًا وَظَرْفًا عَلَى مَثْلَيْهِمَا فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْمُفْرَدَاتِ، قُلْنَا: يَلْزِمُ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ؛ إِذَا الْاضْطِبَارُ مَعْمُولٌ لِلْاِبْتِدَاءِ وَالظَّرْفُ مَعْمُولٌ لِلْاِسْتِقْرَارِ، فَإِنْ قِيلَ: قَدَرُ لِكُلِّ مِنَ الظَّرْفَيْنِ اِسْتِقْرَارًا، وَاجْعَلِ التَّعَاظُفَ بَيْنَ الْاِسْتِقْرَارَيْنِ لَا بَيْنَ الظَّرْفَيْنِ. قُلْنَا: الْاِسْتِقْرَارُ الْأَوَّلُ خَبَرٌ وَهُوَ مَعْمُولٌ لِلْمَبْتَدَأِ نَفْسِهِ عِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ فَرَجَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْعَطْفِ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ»^(١٠٢).

وردت الفَنْقَلَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ بِصِيغَتَيْنِ عَلَى النُّحُو الْآتِي:

– (فَإِنْ قُلْتَ ... قُلْتُ) وَالدَّلَالَةُ فِي الظَّرْفِ الْأَوَّلِ (فَإِنْ قُلْتَ) دَلَالَةُ افْتِرَاضِ مُسْتَعْمَلَةٍ لِلْمَخَاطَبِ، وَفِي الظَّرْفِ الثَّانِي دَلَالَةُ حُضُورِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَفْرَدِ.

– (فَإِنْ قِيلَ ... قُلْنَا) وَوَرَدَتْ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَالدَّلَالَةُ فِي الظَّرْفِ الْأَوَّلِ (فَإِنْ قِيلَ) دَلَالَةُ غِيَابِ وَافْتِرَاضِ، أَمَّا الدَّلَالَةُ فِي الظَّرْفِ الثَّانِي (قُلْنَا) فَدَلَالَةُ حُضُورِ بَجْمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

والدلالة العامة المشتركة بين الصيغتين هي الافتراض في السؤال؛ أي: أن ما يبني عليه ابن هشام جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

– مسألة (ولا يجوز العطف على عاملين): ومن ذلك ما ورد في كتاب اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ما نصه: «فإن قيل: من شروط ذلك أن يكون الضمير هو اسم ليس ليكون من سببه والضمير في (مأمورها) للأمور لا للمنهي. قلنا: بل هي للمنهي؛ لأن المنهي أمر من جملة الأمور، وأنت الضمير؛ لأن المنهي مضاف إلى مؤنث فجوز تأنيث ضميره، كما قالوا ذهب بعض أصابعه»^(١٠٣).

إن صيغة الفَنَقَلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافتراض، أما الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه العكبري جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

ووردت الصيغة نفسها لدى السهيلي في كتاب نتائج الفكر في النحو بما نصه: «فإن قيل: فإذا جاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير، فينبغي أن يجوز عطف الاسم على الفعل، فيقول: (مررت برجل يقوم وقاعد)؟ قلنا: هذا ممتنع على قبح، والزجاج قد أجازَه في (المعاني) قياساً على الأول، وليس هو مثله، لأنك إذا عطفت الفعل على الاسم المشتق منه رددت الفرع إلى الأصل؛ لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه»^(١٠٤).

إن صيغة الفَنَقَلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافتراض، أما الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه السهيلي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

صيغة الفَنْقَلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قيل ... قلنا)	الافتراض	غائب عموم + متكلم جمع مخصوص
(فإن قلت ... قلتُ)	الافتراض	مخاطب مفرد + متكلم مفرد

الدلالة في أسلوب العطف هي دلالة افتراض في المواقع التي وردت فيها، وهذا يشير إلى قلة عناية النحويين بهذه المسائل إزاء القضايا النحوية الرئيسة.

هـ- صيغ الفَنْقَلَة في أسلوب الاستفهام:

من ذلك ما ورد في كتاب حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك بما نصه: «فإن قيل: السائل بقوله من جاءك مثلاً قد حصل التصديق بأن أحداً جاء المخاطب، وهذا التصديق غير التصديق بأن زيدا مثلاً جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني، فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق في نحو: أزيد قائم أو عمرو؟ قلت: فرق بينهما؛ لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال، فإذا أجيب بزيد مثلاً أفاده تصور خصوصه، واختلف بحسبه التصديق أيضاً بخلاف نحو أزيد قائم أو عمرو؛ إذ لا يفيد جوابه تصور التصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق»^(١٠٥).

صيغة الفَنْقَلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قيل ... قلتُ)	الافتراض	غائب عموم + متكلم مفرد

إن صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... قلتُ) في المسألة تحمل دلالة الغياب في الطرف الأول (فإن قيل) وهي تفيد العموم، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلتُ) فهي دلالة حضور تفيد التخصيص، والدلالة العامة للصيغة دلالة افتراض وغياب؛

أي: أن ما يبني عليه الصبان جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال فيستبِق الإجابة عنه.

و- صيغ الفَنْقَلَة في أسلوب القسم:

من ذلك ما ورد في كتاب مغني اللبيب لابن هشام تحت عنوان (جواب القسم) بما نصه: «وَكَانَ الْجَيِّدُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ يُبِطِنُ﴾^(١٠٦) فَإِنْ قِيلَ: تَحْتَمِلُ مِنَ الْمُوصُوفِيَّةِ: أَي: (لَفَرِيقًا لِيَبْطِنَ). قُلْنَا: وَكَذَا مَا فِي الْآيَةِ: أَي: لِقَوْمٍ لِيُوفِينَهِمْ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَقَعُ صِفَةٌ إِلَّا مَا يَقَعُ صَلَةً، فَالاستدلال ثابت، وَإِنْ قَدَرْتَ صِفَةً. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهه وَالْجُمْلَةُ الْأُولَى إِنْشَائِيَّةٌ، قُلْتُ: جَازَ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ جُمْلَةُ الْجَوَابِ، وَهِيَ خَبَرِيَّةٌ، وَلَمْ يُؤْتَ بِجُمْلَةِ الْقَسَمِ إِلَّا لِمُجَرَّدِ التَّوَكُّيدِ لَا لِلتَّأْسِيسِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي شَرَطَهُ احْتِمَالُ الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ الْخَبَرُ الَّذِي هُوَ قَسِيمُ الْإِنْشَاءِ لَا خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الْإِفْرَادَ، وَاحْتِمَالُ الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْكَلَامِ، وَعَلَى جَوَازِ أَيْنَ زَيْدٌ وَكَيْفَ عَمَرُو، وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ السَّمَاعَ وَرَدَ بِمَا مَنَعَهُ ثَعْلَبُ»^(١٠٧).

وردت الفَنْقَلَة في المسألة بصيغتين؛ وهما:

- (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافتراض، أما الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور.
- (فإن قيل ... قلت) وهي دلالة غياب وافتراض في الطرف الأول (فإن قيل)، ودلالة حضور بالمتكلم المفرد في الطرف الثاني (قلت).

الخطاب	الدلالة	صيغة الفَنْقَلَة
غائب عموم + متكلم جمع مخصوص	الافتراض	(فإن قيل ... قلنا)
غائب عموم + متكلم مفرد	الافتراض	(فإن قيل ... قلتُ)

إن وجه الاختلاف بين الصيغتين أن الطرف الثاني الخاص بالمتكلم والمتعلق بالإجابة جاء بصيغة الجمع في الصيغة الأولى، وبصيغة المفرد في الصيغة الثانية، أمّا الدلالة العامة المشتركة بين الصيغتين في المسألة فهي دلالة الافتراض والغياب؛ أي: أن ما يبني عليه ابن هشام جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

ز- صيغ الفَنْقَلَة في أسلوب الاستثناء:

من ذلك ما ورد في كتاب شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بما نصه: «وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق، فقال السيرافي: على الحال، وهذا مشكل؛ لتصريحهم في غير هذا الموضوع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً، كما يقع المصدر الصريح في نحو: (أرسلها العراك)، وقيل: على الظرف، و(ما) وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت، فالمعنى على الأول: قاموا مجاوزين زیداً، وعلى الثاني: قاموا وقت مجاوزتهم زیداً، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب (غير) في: (قاموا غير زيد)، (وانجرار) بهما حينئذ (قد يرد) أجاز ذلك الجرمي والربعي والكسائي والفارسي، لكن على تقديره (ما) زائدة لا مصدرية؛ فإن قالوا بالقياس ففاسد؛ لأن (ما) لا تزداد قبل الجار، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(١٠٨)، ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾^(١٠٩)، وإن قالوه بالسماع، فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به»^(١١٠).

وفي المسألة نفسها، وباستعمال الصيغة ذاتها ورد في كتاب شرح التصريح على التوضيح للأزهري ما نصه: «فإن قالوا: بالزيادة قياساً، ففاسد؛ لأن (ما) لا تزداد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(١١١)، وإن قالوا: ذلك سماعاً، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى، وهو مخالف لما هنا»^(١١٢).

وردت صيغة الفَنْقَلَة متفقة في موضعين مختلفين على النحو الآتي:

– (فإن قالوا ... ففاسد) الدلالة في الطرف الأول (فإن قالوا) للغياب والافتراض، وفي الطرف الثاني (ففاسد) صيغة تعليل دون الإشارة إلى المجيب صراحةً.

– (وإن قالوا ... فهو) الدلالة في الطرف الأول (وإن قالوا) للغياب والافتراض، وفي الطرف الثاني (فهو) صيغة تعليل دون الإشارة إلى المجيب صراحةً.

الدلالة العامة المشتركة في الصيغتين أنهما حملتا دلالة الغياب والافتراض، وأن الطرف الثاني جاء بصيغة التعليل دون ذكر المجيب صراحةً، كما في صيغ الفَنْقَلَة السابقة، والافتراض جاء من افتراض السؤالين على المسألة، ثم الإجابة عنهما بصيغة التعليل.

– وفي المسألة نفسها ورد في كتاب اللوحة في شرح الملحة لابن الصائغ ما نصه: «فإن قيل: إلّا تدخل على الفعل، كقولك: نشدتك الله إلّا فعلت وما تأتيني إلّا قلت خيراً. الجواب: أن دخولها على الفعل إذا كان في تأويل الاسم؛ فمعنى نشدتك الله إلّا فعلت: (ما) أسألك إلّا فعلك؛ ومعنى الثاني: ما تأتيني إلّا قائلاً خيراً»^(١١٣).

وردت صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... الجواب) في المسألة مكررة في موضعين، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (الجواب) فدلالة حضور دون تحديد صاحب القول؛ أي: أن ما يبني عليه ابن

الصائغ جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

صيغة الفَنَقْلَة	الدلالة	الخطاب
(فإن قيل ... الجواب)	الافتراض	غائب عموم + غائب عموم
(وإن قالوا ... فهو)	الافتراض	غائب جمع عموم + صيغة تعليل
(فإن قالوا ... ففاسد)	الافتراض	غائب جمع عموم + صيغة تعليل

نلاحظ أن صيغ الفَنَقْلَة في هذه المسألة جاءت في دلالة الافتراض والغياب، وهو يشير إلى قلة عناية النحويين بمثل هذه المسائل قياسًا إلى المسائل النحوية الرئيسة.

المبحث الثاني

صيغ الفَنْقَلَة في مسائل التصريف

التَّصْرِيف لغة: «مصدر للفعل الثلاثي المزيد فيه بالتَّضْعِيف صرف، تقول: صرف فلان الأمر تصريفاً: دبره ووجهه»^(١١٤). قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾^(١١٥)، وقال جل شأنه: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(١١٦)، وقال عز اسمه: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ءَايَتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(١١٧).

التصريف اصطلاحاً كما ورد عند سيبويه بما نصه: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»^(١١٨)، وهو يقصد أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم.

والتصريف عند ابن جني: «هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو: التصريف فيها والتصريف لها»^(١١٩).

وردت الفَنْقَلَة في علم التصريف في مواضع مختلفة، وفي صيغ متنوعة متقاربة، وأول ما نبدأ به هو الميزان الصرفي؛ إذ جاء في شرح شافية ابن الحاجب للأسترباذي ما نصه: «فإن قيل: جاء (خَرْنُوب) بفتح الفاء، لنبت معروف. قلنا: خَرْنُوب، بفتح الفاء، ضعيف؛ لأن الفصيح (خَرْنُوب) بضم الفاء. وقيل: إن (خَرْنُوب) - بفتح الفاء - متفرع على (خَرْوَب)؛ أبدلوا النون من إحدى الرءاءين كراهية التضعيف، ووزنه: فَعْنُول. قلنا: خَرْنُوب - بفتح الفاء - ضعيف؛ لأن الفصيح (خَرْنُوب)»^(١٢٠).

وردت الفَنْقَلَةُ في هذه المسألة بصيغتين؛ وهما:

- (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافترض،
أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فهي دلالة حضور بجماعة المتكلمين.
- (وقيل ... قلنا) على تقدير (إن)؛ أي: (وإن قيل) لعطفها على الصيغة السابقة،
فتنطبق عليها أحكامها ودلالاتها.

الدلالة العامة في الصيغة دلالة غياب وافترض؛ أي: أن الاستراباذي يفترض السؤال، ويحضر الإجابة عنه بصيغة الغائب المجهول أيضاً.

تتميز الفَنْقَلَةُ في الميزان الصرفي بأن بعض اللغويين العرب استعملوها ضمن مسائل ثابتة غير خلافية، إنما جاؤوا بها لتقريب فكرة الميزان الصرفي من الأذهان، ومن ذلك ما ورد في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ما نصه: «فإن قيل: ما وزن ضرب؟ فقل: فعل. وما وزن زيد؟ فقل: فعل. وما وزن جعفر؟ فقل: فعل، وما وزن فستق؟ فقل: فعل، وتكرر اللام على حسب الأصول»^(١٢١).

وردت الفَنْقَلَةُ في المسألة بصيغة واحدة متكررة في أكثر من مواضع، وهي: (فإن قيل ... فقل)، ثم إن ابن عقيل أثر حذف (فإن) لدلالة السياق اللاحق عليها، واكتفى بطرح السؤال، ثم الإجابة عنه بصيغة (فقل) الموجهة للمخاطب بصيغة الأمر، وهي من الصيغ النادرة في الاستعمال، كما تبين معنا في المسائل السابقة على امتداد البحث، وجاءت الدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافترض، بينما جاءت في الطرف الثاني دلالة حضور بالمخاطب، ولم يجعلها ابن عقيل خاصة بالمتكلم، كما فعل النحاة الآخرون، والدلالة العامة افتراض؛ أي: أنه يفترض السؤال، ثم يملئ على المخاطب أن يجيب عنه.

ومنه ما جاء في باب التمثيل في كتاب الممتع الكبير لابن عصفور ما نصه: «فإن قيل لك: ما وزن أحمد؟ قلت: (أَفْعَلُ)؛ لأنَّ أحمد همزته زائدة، فأبقيتها في الوزن بلفظها، وسائر حروفه كلّها أصول، فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللام، فإن قيل لك: ما وزن عَقَنَقَل؟ قلت: (فَعَنَعَلُ)؛ لأنَّ حرفين من حروفه زائدان - وهما النون وإحدى القافين - وسائر حروفه أصلية، فجعلت في مقابلة الأصول الفاء والعين واللام، وبقيت النون في المثال بلفظها؛ لأنها زائدة، وجعلت في مقابلة القاف الزائدة العين، ولم تنزهها بلفظها؛ لأنها تكرّرت من لفظ العين، فكرّرتها في المثال من لفظ العين، حتّى يوافق المثال الممثل، فإن قيل: وما الفائدة في وزن الكلمة بالفعل؟ فالجواب: أن المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصلي، على طريق الاختصار؛ ألا ترى أنك إذا وزنت أحمد بـ(أَفْعَل) أغنى ذلك عن قولك: الهمزة من (أحمد) زائدة، وسائر حروفه أصول، وكان أخصر منه، فإن قيل: فلم كنوا عن الأصول بالفاء والعين واللام؟ فالجواب: أن الذي حملهم على ذلك أن حروف الـ(فعل) أصول، فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول»^(١٢٢).

وردت الفَنَقْلَة في المسألة بصيغتين مكررتين في أربعة مواضع على النحو الآتي:

- (فإن قيل لك ... قلت) ووردت مرتين في المسألة، وجاء المخاطب في طرفي الفَنَقْلَة دون حضور للمتكلم في أي طرف، والدلالة حضور بالمخاطب وافترض للسؤال.

- (فإن قيل ... فالجواب) ووردت مرتين في المسألة، وجاء الغائب في طرفي الفَنَقْلَة على عكس ما جاء في الصيغة الأولى، ولعل التقدير يشير إلى الخطاب لعطف الصيغتين على بعض، فيكون التقدير (فإن قيل لك ... فجوابك).

ومن ذلك أيضاً ما ورد في معاني فعل في كتاب شرح شافية ابن الحاجب للأسترباذي ما نصه: «كان يمكنهم مراعاة البنية والدلالة عليها في خفت؛

لأن كسرة فاء الفعل تدل على كسرة العين؛ لأن (الكسرة) فيها نقلت إلى الفاء، وفرقوا في قلت وبعث؛ لأن الضمة هي (قُلت) لا تدل على فتح العين، وكسروا الفاء في: (بِعث)، و(هِنْتُ) لتدل على الياء المحذوفة، فإن قلت: احتمل أن يكون مضموم الفاء فُعل، بضم العين، وأن يكون مكسور الفاء فَعِل، بكسر العين، فيحصل الالتباس، قلنا: يعلم كونه ليس مضموم العين بكونه متعدياً كقُلْتُه وصُمْتُه، ولمجيء اسم الفاعل على فاعل نحو: قائم وصائم، وهو في مضموم العين نادر كخاثر وحامض، ويعلم كونه مكسور الفاء، ليس فَعِل مكسور العين بمجيء مضارعه على يفعل بكسر العين»^(١٢٣).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قلت ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قلت) دلالة افتراض موجهة للمخاطب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور لجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه الاسترابةاذي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

جاء في كتاب نتائج الفكر في النحو للسهيلي ما نصه: «فإن قيل: فلم قال: (السجود) على وزن فعول، ولم يقل السُّجَّد كما قال (الرُّكْع)، وكما قال في آية أخرى: ﴿رُكْعًا سُجَّدًا﴾ وما الحكمة في جمع ساجد على سجود، ولم يجمع راع على ركوع؟ فالجواب: أن السجود - في أصل موضوعه - عبارة عن الفعل، وهو في معنى الخشوع والخضوع، وهو يتناول السجود الظاهر والباطن، ولو قال: (السُّجَّد) جمع ساجد لم يتناول إلى المعنى الظاهر، وكذلك الرُّكْع، ألا تراه يقول: ﴿تَرَبُّهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا﴾^(١٢٤): يعني رؤية العين، وهي لا تتعلق إلا بالظاهر، والمقصود هاهنا الركوع الظاهر لعطفه على ما قبله مما يراد به قصد البيت، والبيت لا يتوجه إليه إلا بالعمل الظاهر، وأما الخشوع والخضوع الذي يتناوله لفظ الركوع، دون لفظ الركع فليس مشروطاً بالتوجه إلى البيت»^(١٢٥).

إن دلالة صيغة الفَنَقْلَة (فإن قيل ... فالجواب) في المسألة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض وغياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور؛ أي: أن ما يبني عليه السهيلي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، فيستبقي الإجابة عنه.

ومن ذلك في الإبدال بما ورد في كتاب شرحان على كتاب مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين دنقوز ما نصه: «ونحو قراءة من قرأ بالهمزة وهو أيوب السخثياني: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾»^(١٢٦)، وقراءة عمرو بن عبيد: ﴿وَلَا جَانٌ﴾»^(١٢٧) بفتح الهمزة فيهما؛ إذ لا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف أصله الضالين بالألف؛ لأنه اسم فاعل، وإنما آخر الإبدال من الألف عن الإبدال من الهاء مع أن المناسب أن يقدم الإبدال من الألف عليه؛ لئلا يقع الفصل بينها وبين أختيها نظرًا إلى أن الإبدال من الهاء في ماء لازم، والإبدال من الألف في المشتق غير لازم، ولازم الإبدال في بابه مقدم على غيره، فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن يقدم الإبدال من الهاء على الإبدال من الواو والياء؛ إذ الإبدال فيهما غير لازم، قلنا: الإبدال فيهما، وإن كان غير لازم، إلا أنه ليس بشاذ؛ إذ الحركة مطلقاً عليهما ثقيلة بخلاف الإبدال من الهاء فإنه شاذ كالإبدال من الألف في نحو المشتق؛ إذ لا تخفيف فيهما، بل فيهما ثقل، وإنما جعل إبدال الهمزة من الألف من غير المطرد»^(١٢٨).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض وغياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه شمس الدين جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، فيستبقي الإجابة عنه.

وفي باب مسائل التصريف ورد في كتاب الأصول في النحو لابن السراج ما نصه: «قال أبو العباس: الذاهِبُ مِنْ (ابن) وأَوْ كَمَا ذَهَبَ مِنْ (أبٍ وَأَخٍ)، فإن

قِيلَ: فَمَا الدليلُ عليه، وليسَ براجعٍ في تنبيهٍ ولا جمعٍ ما يدلُّ على أحدهما دون الآخر؟ قلنا: نَسْتَدِلُّ بالنظائرِ أمَّا (ابن) فَإِنَّكَ تَقُولُ في مؤنثه: (ابنةٌ) وتقولُ: (بنتٌ) مَنْ حَيْثُ قُلْتَ: (أُخْتُ) وَمِنْ حَيْثُ قُلْتَ: (هَنْتُ)، ولم نَرِ هذه التاءَ تلحقُ مؤنثًا إلا ومذكره محذوفُ الواوِ يدلك على ذلك (أخوان)، وَمَنْ رَدَّ في هِنٍ قَالَ: هَنَوَان. قَالَ: وَأَمَّا (اسمٌ) فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ»^(١٢٩).

إن صيغةَ الفَنَقْلَةِ في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض وغياب، أمَّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه ابن السراج جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

وفي كيفية الوزن ورد في كتاب شرح التصريح على التوضيح للأزهري ما نصه: «وينبغي أن يعدوا الشين المعجمة في نحو: (أكرمتكش) في خطاب المؤنث، فإن قالوا: هذه مختصة بالوقف. قلنا: وهاء السكت كذلك»^(١٣٠).

إن صيغةَ الفَنَقْلَةِ التي استعملها الأزهري في المسألة هي (فإن قالوا ... قلنا) صيغة جمع في طرفيها، وهي تحمل دلالة الافتراض والغياب.

وورد في كتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الحضرمي ما نصه: «فإن قيل: وما الذي يدلُّ على أَنَّ قَوَّيْتُ: (فَعَلْتُ) ؟ وَلَعَلَّهَا (فَعَلَيْتُ) أَوْ (فَوَعَلْتُ)، وكذلك أيضًا حاحيتُ، ما الذي يدلُّ على أَنَّهُ (فَعَلْتُ) ؟ وَلَعَلَّهُ (فَاعَلْتُ). فالجواب: أَنَّ الذي يدلُّ على أَنَّ قَوَّيْتُ: (فَعَلْتُ) أَنَّهُ لو كان (فَوَعَلْتُ) لكان من باب دَدَن، ولو كان (فَعَلَيْتُ) لكان من باب سَلَسَ وَقَلِقَ. وهما بابان قليلان، (وَقَوَّيْتُ) وأمثاله كثير، فدلَّ ذلك على أَنَّهُ ليس بـ(فَوَعَلْتُ)، ولا بـ(فَعَلَيْتُ)»^(١٣١).

إن صيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (فإن قيل ... فالجواب) تحمل دلالة الغياب في الطرف الأول (فإن قيل)، ودلالة الحضور في الطرف الثاني (فالجواب): أي: أن ما يبني عليه ابن عصفور جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

وفي مسألة (صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر) ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ما نصه: «وكذلك الهاء أيضًا في سائر المنصوبات؛ فإنه يجوز ألا تُمَطَّلَ حركتها في الشعر كضمير المجرور؛ فإنهم يسوون بينهما في ذلك ... وكذلك سائر ما لا ينصرف، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه، فكذلك ههنا، فإن قالوا: الكلام به يتحصل القانون دون الشعر، وصراف ما لا ينصرف لا يوقع لبسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف؛ لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام، قلنا: وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون الشعر، فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام، والله أعلم»^(١٣٢).

إن صيغة الفَنْقَلَة التي استعملها الأنباري في المسألة (فإن قالوا ... قلنا) صيغة جمع في طرفيها، وهي تحمل دلالة الغياب.

ومما ورد في الكتاب لسيبويه في (باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة) ما نصه: «وأرادوا ألا يجعلوا النون زائدة صرفوا، كما أنه لو كان خضخاضً لصرفته، وقلت: ضاعفوا هذه النون، فإن سمعناهم لم يصرفوا، قلنا: لم يريدوا ذلك، يعني التضعيف، وأرادوا نونًا زائدة، يعني في: جنحان، وإذا سميت رجلًا: حبنطي، أو علقي لم تصرفه في المعرفة، وترك الصرف فيه كترك الصرف في عريان، وقصته كقصته»^(١٣٣).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن سمعناهم ... قلنا) تحمل دلالة الافتراض والغياب في الطرف الأول (فإن سمعناهم)، ودلالة الحضور بجماعة المتكلمين في الطرف الثاني (قلنا)؛ أي: أن ما يبني عليه سيبويه جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، ويضع الإجابة عنه مسبقاً.

جاء في كتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الحضرمي ما نصه: «فإن قيل: وقد يجيء (الفيعال) مصدرًا لـ (فاعِل)، قالوا: (قاتله قيتالاً). فالجواب: أن ذلك قليل، فلا ينبغي أن يحمل عليه الحياء والعياء، والذي يدلُّ أيضًا على أن حَاحِيْتُ وعَايَيْتُ: (فَعَلْتُ) قولهم: الحاحاةُ والعاعةُ، بمنزلة الدَحْرَجَةِ والْقَلَقَلَةِ والزَّلْزَلَةِ، ولو كانتا (فاعِلَتُ) لما جاز ذلك؛ ألا ترى أنه لا يقال: قاتَلَ قاتِلَةً، ولا ضارَبَ ضارِبَةً؟ وأيضًا فإنَّ جعل الألف زائدة يؤدِّي إلى دخولهما في الباب القليل - أعني باب: دَدَن - وهو كون الفاء والعين من جنس واحد، فإن قيل: وما الذي يدلُّ على أن الألف منقلبة عن الياء فيهما؟ فالجواب: أن الذي يدلُّ على ذلك أنه لم يجئ قطُّ على أصله، فلو كان من ذوات الواو لجا على أصله، كـ (قَوَقَيْتُ)، فإن قيل: ولأَيِّ شيء لم تُبدَل من الواو ألف، في مثل قَوَقَيْتُ؟ فالجواب: أنهم فرَّقوا بذلك بين ذوات الياء وذوات الواو، وكان إبدال الألف من الياء أولى، لقرب الألف من الياء، ولما في إظهار الياء من اجتماع الأمثال»^(١٣٤).

وردت صيغة الفَنَقْلَة (فإن قيل ... فالجواب) في ثلاثة مواضع في المسألة، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض وغياب، أمَّا الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور دون تحديد المتكلم صاحب الإجابة؛ أي: أن ما يبني عليه ابن عصفور جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

جاء في كتاب المنصف لابن جني تحت (باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة) ما نصه: «قال أبو علي: إنما قلنا: (مُعلوقاً) مُفعول؛ لأنهم قد قالوا في معناه: مُعلاق، فمُعلاق مُفعَل ليس غير»^(١٣٥).

نلاحظ في هذه الفَنَقْلَة أن الصيغة مقلوبة على عكس ما وقفنا عليه من صيغ سابقة، فهو هنا يبرر الإجابة، ويعللها بناء على قولهم، وتجدر الإشارة إلى أن الفَنَقْلَة قد أدت الوظيفة المنوطة بها في هذا السياق على الرغم من القلب الحاصل في صيغتها، أمّا الدلالة العامة فهي دلالة الحضور بجماعة المتكلمين في الطرف الأول (إنما قلنا)، ودلالة الحضور لجماعة الغائبين في الطرف الثاني (لأنهم قد قالوا)، ونقصد بالحضور أن السؤال الذي تبني عليه الفَنَقْلَة في هذه المسألة ليس مفترضاً، إنما هو حاضر وموجود.

جاء في كتاب المنصف لابن جني تحت (باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة) ما نصه: «فأما قولهم: في النسب إلى صنعاء وبهراء: صنعاني وبهراني، فقد ذهبوا فيه إلى أن النون بدلٌ من الهمزة، قال أبو علي: وليس كذلك إنما قدره بدلياً: صنعائي، وبهراوي، ثم أبدل النون من الواو المبدلة من الهمزة، قال: لأننا لم نر النون أبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع، قال: وقد رأيناهم أبدلوا الواو من النون في قولهم: (مَوَّاد)، وهم يريدون: (من واقد)، فلما رأيناهم أبدلوا الواو من النون قلنا: إن النون في بهراني وصنعاني بدل من الواو، ولم نرهم أبدلوا الهمزة من النون ولا النون من الهمزة»^(١٣٦).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فأما قولهم ... قال أبو علي) وهي من الصيغ النادرة في الفَنَقْلَة؛ حيث إن الطرف الثاني ليس المتكلم ولا المخاطب، إنما يسوق النحوي الإجابة على لسان عالم نحوي آخر غائب، وهي وسيلة تستعمل في الإقناع بإحضار حجة لأحد العلماء لتأييد الإجابة، أمّا الدلالة

فهي للحضور في الطرف الأول؛ أي: أن السؤال ليس مفترضاً، وللغياب في الطرف الثاني من حيث تحميل الإجابة لغائب.

أما في الأفعال المعتلة وميزانها الصرفي فقد وردت صيغ الفَنَقْلَة فيها على النحو الآتي:

- الأجوف: ورد في كتاب شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين دنقوز ما نصه: «فإن قيل: إذا اجتمع الزائد مع الأصلي فالمحذوف هو الأصلي كالياء من غاز مع التنوين، وإذا التقى ساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كما هو في قل وبع وخف، قلنا: كل ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً، وأما هاهنا فليس كذلك، بل هما حرفا علة وكذلك؛ أي: كمقول (مبيع) أصله مبيوع (يعني أعل كإعلال يبيع)؛ أي: أعطى حركة الياء إلى ما قبلها (فصار مبيوع) بسكون الياء والواو (فاجتمع الساكنان) الياء والواو (فحذفت الواو) لدفعه (عند سيبويه) على أصله (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) المنقوطة بنقطة واحدة (حتى تسلم الياء) المنقوطة بنقطتين من قبلها وأوًا لضمه ما قبلها، ويسلم البناء من الالتباس بالواوي»^(١٣٧).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض وغياب، أما الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه شمس الدين جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

- المهموز: ورد في كتاب شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين دنقوز ما نصه: «فإن قيل: لم لا تقلب الهمزة ألفاً في (سأل وهمزته)؛ أي همزة سأل (مفتوحة ضعيفة) لينة. قلنا: فتحت: أي: فتحة همزة سأل يحذف المضاف

(صارت قوية بفتح ما قبلها)؛ لأن الشيء يقوى بجنسه (ونحولا هناك المرتع) في لا هناك بقلب الهمزة ألفاً مع كونها وكون ما قبلها مفتوحين شاذ» (١٣٨).

إن صيغة الفَنْقَلَةِ في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض وغياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه شمس الدين جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبقي الإجابة عنه.

– الفعل الرباعي المعتل: ورد في شرح شافية ابن الحاجب للأسترباذي ما نصه: «فإن قيل: ينبغي ألا يُعل – يريد وأبان؛ لأنهما من الأعلام، ولم يوجد فيهما شرط الإعلال؛ لأنهما على بنية توجد في الأفعال، وهي: يفعل وأفعل، أو يبيع وأباع، قلنا: إنما أعلاّ حال كونهما فعلاً، ثم نقلا إلى العلم، ولم يعلا بعد النقل إلى العلم، هذا في (أبان) إن قلنا: إنه أفعل، وأما إن قلنا: إنه فعّال، فلا يتوجه الإيراد المذكور؛ لأنه لم يوجد فعّال في أبنية الأفعال» (١٣٩).

إن صيغة الفَنْقَلَةِ في المسألة هي (فإن قيل ... قلنا) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافتراض، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (قلنا) فدلالة حضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه الأسترباذي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك السؤال، فيستبقي الإجابة عنه.

– الفعل المعتل العين واللام: ورد لدى ابن عصفور الحزرمي ما نصه: «فإن قيل: فلائ شيء لم يردوا المحذوف في المضارع، فيقولون: (يَسْتَحِي)، ويرفعون الياء التي هي لام، ويدغمون فيها العين؟ فالجواب: أن الذي منع من ذلك أنهم لو فعلوه لرفعوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم؛ لأنّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام» (١٤٠).

إن صيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (فإن قيل ... فالجواب) فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب وافترض، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور دون تحديد صاحب القول، سواء أكان من جماعة المتكلمين، أم مخاطبًا، أم غائبًا، وإن ما يبني عليه ابن عصفور جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، فيستبقي الإجابة عنه.

وفي المسألة نفسها ورد في كتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الحضرمي ما نصه: «فإن قيل: وما تُنكر أن يكون (أَفْعَل) من (وَأَلْتُ) أو من (أَلْتُ) كما ذهب إليه الفراء، فيما حكاه ثعلب عنه، والأصل (أَوَّل) إن كان من (وَأَلْتُ)، أو (أَوَّل) إن كان من (أَلْتُ)، ثمَّ أُبدل من الهمزة واو، وأدغمت الواو في الواو؟ فالجواب: أنه لو كان في الأصل (أَوَّل) لجاز أن يجيء على أصله، في موضع من المواضع، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا. فإن قلت: فلعلّه التزم التخفيف فيه، كما فُعل في النبيّ والبريّة. قيل: ذلك قليل، مع أن قياس تخفيف (أَوَّل): (أَوَّل) بإلقاء حركة الهمزة على الواو، وحذف الهمزة، فإن قيل: فلعلّهم خففوه على قياس: شَيِّ وضَوّ، فالجواب: أن ذلك أيضًا لا يُقاس، وإنّما القياس: شَيِّ وضَوّ. وأيضًا فإنّا إنّما قلنا: (إنّ النبيّ والبريّة ممّا ألزم التخفيف البتة) لقيام الدليل على ذلك، لكونهما من النبأ ومن (برأ الله الخلق)، ولم يَقم دليل على أن أوّل من (وَأَلْ)، فتزعم أنه ألزم التخفيف. فإن قيل: الذي يدلُّ على أن العين من أوّل همزة قراءة من قرأ: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾^(١٤١)، فتكون همزة العين دالّة على أن الأصل الهمزة. قيل: القراءة شاذّة، وإذا ثَبَتَ بها رواية فقياسها أن تُحمل على قول الشاعر:

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعْدَةٌ، إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ^(١٤٢).

تعددت صيغ الفَنْقَلَة في هذه المسألة فجاءت على النحو الآتي:

– صيغة (فإن قيل ... فالجواب) تكررت في موضعين.

– صيغة (فإن قلت ... قيل) في موضع واحد.

– صيغة (فإن قيل ... قيل) في موضع واحد.

والدلالة في الطرف الأول من الصيغ الثلاث (فإن قيل، فإن قلت) دلالة غياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني فهي دلالة غياب أيضًا في صيغة (قيل)، ودلالة حضور في صيغة (فالجواب)، وفي الصيغ الثلاث فإن ما يبني عليه ابن عصفور جوابه هو سؤال مفترض لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

– الفعل المعتل اللام: ورد في كتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الحضرمي ما نصه: «فإن قيل: ولأَيِّ شيء قلبت الواو في الفعل ياء، إذا وقعت طرفاً رابعة فصاعداً، وليس معها ما يوجب قلبها ياء؟ فالجواب: أنها في ذلك محمولة على المضارع، نحو: يُغْزِي وَيَسْتَدْنِي وَيَسْتَدْعِي، وقلبت في المضارع ياء لانكسار ما قبلها، كما قلبت في مثل: شَقِي وَرَضِي. فإن قيل: فلأَيِّ شيء انقلبت الواو ياء في مثل (تَفَاعَلَ) و(تَفَعَّلَ)، نحو: تَرَجَّى وَتَغَارَى، وليس لها ما يوجب قلبها في الماضي، ولا في المضارع؟ ألا ترى أنَّ ما قبل الآخر في المضارع مفتوح، كما أنَّ الماضي كذلك، نحو: يَتَغَارَى وَيَتَرَجَّى؟ فالجواب: أنَّ التاء في (تَرَجَّى) و(تَغَارَى) وأمثالهما إنما دخلت على (رَجَّى) و(غَارَى)»^(١٤٣).

وردت صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... فالجواب) في المسألة مكررة في موضعين، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب، أمّا الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور دون تحديد صاحب القول؛ أي: أن ما يبني عليه ابن عصفور جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

وفي المسألة نفسها ورد في كتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الحضرمي ما نصه: «فإن قيل: فلأَيِّ شيء لم يجئ مضارع (فَعَلَ) على قياس الصحيح، كما جاء ذلك في (فَعَلَ) و(فَعُلَ)، فيكون تارة على (يَفْعُلُ) وتارة على (يَفْعُلُ) بالضم والكسر، في ذوات الياء وذوات الواو؟ فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك لالتبست ذوات الياء بذوات الواو؛ ألا ترى أن مضارع (غَزَا) لو جاء على (يَفْعُلُ) لكان (يَغْزِي)، فيصير ك(يرمي)، وكذلك مضارع (رَمَى)، لو جاء على (يَفْعُلُ) لقلت (يَرْمُو) ك(يَدْعُو)، فالتزموا في مضارع ذوات الواو (يَفْعُلُ)، وفي مضارع ذوات الياء (يَفْعُلُ)؛ لئلا تختلط ذوات الياء بذوات الواو، فإن قيل: فهلاً فعلوا ذلك في مضارع (فَعَلَ) و(فَعُلَ)؛ أعني يلتزمون (يَفْعُلُ) في ذوات الواو، و(يَفْعُلُ) في ذوات الياء، خوف الالتباس، فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارعهما عن قياس نظائرهما من الصحيح؛ لأن (يَفْعُلُ) من (فَعَلَ) المضموم العين»^(١٤٤).

وردت صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... فالجواب) في المسألة مكررة في موضعين، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب، أما الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور دون تحديد صاحب القول؛ أي: أن ما يبني عليه ابن عصفور جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

– الفعل المعتل العين: ورد لدى ابن عصفور الحضرمي ما نصه: «فإن قيل: فهلاً فرّقوا في مضارع (فَعَلَ) المكسورة العين، بين ذوات الياء والواو، فالتزموا في مضارع ذوات الواو (يَفْعُلُ) بضم العين، وفي مضارع (فَعَلَ) من ذوات الياء (يَفْعُلُ) بكسر العين، كما فعلوا في (فَعَلَ). فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارع (فَعَلَ) المكسور العين عن قياسه؛ لأن المضارع منه إنما يأتي على (يَفْعُلُ) بفتح العين، وليس كذلك (فَعَلَ)، بل مضارعه يأتي على

(يَفْعُلُ) و(يَفْعِلُ)، فالتزمنا في ذات الواو أحد الجائزين، وهو (يَفْعُلُ) المضموم العين، وفي ذوات الياء أيضاً أحد الجائزين، وهو (يَفْعِلُ) المكسور العين. فإن قيل: فإن الأصل (يَقُومُ) و(يَصُولُ) و(يَبْيَعُ) و(يَكِيدُ) و(يَخُوفُ)، فحرفا العلة - وهما الواو والياء - قد أسكن ما قبلهما، وإذا أسكن ما قبل حرف العلة صح نحو: ظبني وغزو. وهذا في المعتل اللام، فالأحرى أن يكون ذلك في المعتل العين؛ لأن العين أقوى من اللام وأقرب إلى أن تصح. فالجواب: أنهم أعلوا المضارع حملاً على الماضي، فلم يمكنهم أن يعلوا بقلب حرف العلة ألفاً، مع إبقاء سكون ما قبل حرف العلة، فأعلوا بالنقل، فنقلوا حركة العين إلى الفاء، كما نقلوها في إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم والمخاطب»^(١٤٥).

وردت صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... فالجواب) في المسألة مكررة في موضعين، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة افتراض وغياب، أما الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور دون تحديد صاحب القول؛ أي: أن ما يبني عليه ابن عصفور جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

- الفعل المعتل الفاء: ورد في كتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الحصري ما نصه: «فإن قيل: فإنهم لا يقولون (يَعْلَمُ)، فيكسرون حرف المضارعة إذا كان ياء، استثقلاً للكسرة في الياء، فالجواب: أنهم احتملوا هذا القدر من الثقل؛ لأنه يؤدي إلى التخفيف بقلب الواو ياء»^(١٤٦).

إن صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... فالجواب) في المسألة تحمل دلالة الغياب وبناء الإجابة على الافتراض، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب، أما الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور؛ أي: أن ما يبني عليه ابن عصفور جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

وفي المسألة نفسها ورد في كتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الحضرمي ما نصه: «فإن قيل: فلاي شيء لم يجيئوا بمضارعه على (يَفْعَلُ) بكسر العين، فيكون ذلك سبباً للتخفيف بحذف الواو؟ فالجواب: إنهم لو فعلوا ذلك لخرجوا عن قياس مضارع (فَعَلَ): ألا ترى أنه لا يجيء على (يَفْعَلُ) إلا شاذاً، نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ؟ وليس كذلك (فَعَلَ): لأنَّ (يَفْعَلُ) مَقِيسٌ فيه»^(١٤٧).

إن صيغة الفَنْقَلَة (فإن قيل ... فالجواب) في المسألة تحمل دلالة الغياب وبناء الإجابة على الافتراض، فالدلالة في الطرف الأول (فإن قيل) دلالة غياب، أما الدلالة في الطرف الثاني (فالجواب) فدلالة حضور؛ أي: أن ما يبني عليه ابن عصفور جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض ذلك القول، فيستبق الإجابة عنه.

أما الفَنْقَلَة في صيغ التصغير فقد جاءت في مواضع متفرقة في كتب النحو والصرف نذكر منها ما يأتي:

– جاء في كتاب شرح شافية ابن الحاجب للأسترباذي ما نصه: «فإن قيل: الألف في (أَعْلَى) ثانية فيكون وزن الفعل باقياً، قلنا: إنما يثبت الألف في (أَعْلَى) لمنع صرفه؛ فثبتت صرفه متفرّع على منع صرفه؛ لأنه لو صرف لزال الألف لالتقاء الساكنين كزوال الياء في (أَحْيَ)؛ فلو أثبت منع صرفه (بثبوت الألف) لزم الدور»^(١٤٨).

– وفي استعمال الصيغة نفسها ورد أيضاً ما نصه في الكتاب ذاته: «فإن لم يكن له جمع قلة تعين رده إلى واحده، ثم جمعه جمع السلامة لمذكر أو مؤنث على ما تقتضيه الأصول؛ كقولك في (شُسُوع): شُسُيعَات. فإن قيل: إذا رد جمع الكثرة إلى جمع القلة للتصغير فأنت الكثرة، قلنا: لا يفوت، إلا أنه يُستعار صيغة القلة للكثرة»^(١٤٩).

- ووردت الصيغة نفسها لدى الأزهرى في كتاب شرح التصريح على التوضيح بما نصه أيضاً: «فإن قيل: فـ(حبلى) فعلى، وليست من أبنية التصغير الثلاثة، قلنا: نعم! ولكنها توافق (فعيلاً) فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف»^(١٥٠).

إن صيغة الفَنْقَلَة في النصوص الثلاثة للمسألة نفسها هي (فإن قيل .. قلنا) تحمل دلالة الافتراض بالغياب في الطرف الأول (فإن قيل)، ودلالة الحضور بصيغة الجمع للمتكلم في الطرف الثاني (قلنا)؛ أي: أن ما يبني عليه النحويان أجوبتهما لم يقل به أحد قبلهما، بيد أنهما افترضا السؤال، واستبقا الإجابة عنه.

- ووردت الفَنْقَلَة بصيغة أخرى في كتاب شرح شافية ابن الحاجب بما نصه: «فإن قلت: كيف جُمع غلام بالواو والنون مصغراً مع أنه لا يجوز كونه مكبراً؟ قلنا: لأن المصغر كالصفة»^(١٥١).

فصيغة الفَنْقَلَة في المسألة هي (فإن قلت ... قلنا) تحمل دلالة الحضور بالمخاطب في الطرف الأول (فإن قلت) مع افتراض هذا السؤال، ودلالة الحضور في الطرف الثاني (قلنا) بجماعة المتكلمين، وإن الدلالة العامة للفنقلة في هذه الصيغة دلالة افتراض وغياب؛ أي: أن ما يبني عليه الأستراباذي جوابه لم يقل به أحد قبله، بيد أنه يفترض السؤال، فيستبق الإجابة عنه.

- ووردت الفَنْقَلَة بصيغة أخرى في الكتاب نفسه بما نصه: «فإن قال: فُعَيْلٌ هو فعيل، والياء زائدة، قلنا: لا شك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة، مثل تاء التأنيث، بدليل دوران إعراب الكلمة عليها، كما على التاء وتصح المعارضة بنحو حُمَيْرَة وَحُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءَ، فإنها فُعَيْلٌ، والتاء والألفان زوائد»^(١٥٢).

إن صيغة الفَنَقْلَة في المسألة هي (فإن قال ... قلنا) تحمل دلالة الافتراض في الطرف الأول (فإن قال) وهي بصيغة المفرد على خلاف صيغة الإيهام بالنسبة إلى المجهول في المسألة السابقة، أمّا الطرف الثاني (قلنا) فإن الدلالة فيه دلالة الحضور بجماعة المتكلمين؛ أي: أن ما يبني عليه الأستراباذي لم يقل به أحد قبله، بيد أنه افترض السؤال، واستبق الإجابة عنه، فساهمت الفَنَقْلَة في إزالة الخلاف الحاصل في المسألة، وإثبات الصواب بالدليل والبرهان.

الخاتمة

من خلال ما وقفنا عليه من أمثلة في المسائل النحوية فإنه يتبين لنا أن صيغ الفَنَقْلَة جاءت متنوعة بين الحضور والغياب والافتراض، وبين الإجابة بجماعة المتكلمين أو المفرد أو المخاطب أو الغائب أو المبهم أيضاً، بيد أن الوظيفة العامة المنوطة بأسلوب الفَنَقْلَة تحققت في هذه المسائل، فأدت وظيفتها التوضيحية الحجاجية، وأنهت الخلاف في المسائل النحوية الخلافية بإقامة الحجة والدليل المدعوم بالأمثلة والشواهد الشعرية، وقد اختلفت أساليب النحويين في استعمال صيغ مختلفة من الفَنَقْلَة في المسائل التصريفية، حتى وإن كانت متشابهة في الموضوع نفسه.

وقد خلص البحث إلى أبرز النتائج التالية:

- ١ - ليست كل مسألة نحوية تتضمن الفَنَقْلَة مسألة خلافية بالضرورة.
- ٢ - لا يشترط في كل مسألة خلافية في النحو أن تتضمن الفَنَقْلَة.
- ٣ - تؤدي الفَنَقْلَة عدة وظائف لتحقيق الإيضاح وإزالة الإبهام والاستناد إلى التوقع والافتراض لحصر جوانب كل مسألة نحوية بما قيل فيها، وما لم يقل من قبل.
- ٤ - جاء في تعريف الفَنَقْلَة الذي سقناه في بداية البحث أنها تركيب لغوي منحوت من (فإن قال ... قلنا)، بيد أن الدراسة التي تناولناها أوضحت لنا عكس ذلك، فالفَنَقْلَة هي مصطلح ومنهج، وليس فقط تركيباً لغوياً شبيهاً بالحويلة، أو السبحة، ولذلك فإن كل صيغة مقارنة لـ (فإن قالوا ... قلنا) سواء اختلفت معها في الحضور، أو الغياب، أو الجمع، أو المفرد، أو التصريح، أو الإبهام، فهي صيغة فنقلة، ولذلك نقف على صيغ الفَنَقْلَة التي وردت في البحث، وهي خمسٌ وثلاثون صيغةً على النحو الآتي:

- ١- (ألا ترى أنه إذا قيل له ... قال)
- ٢- (أما قولهم ... قلنا)
- ٣- (إنما قلنا ... لأنهم قالوا)
- ٤- (فأما قولهم ... قال أبو علي)
- ٥- (فإن سمعناهم ... قلنا)
- ٦- (فإن قال قائل ... فالجواب)
- ٧- (فإن قال قائل ... قلنا)
- ٨- (فإن قال ... قلنا)
- ٩- (فإن قالوا ... خطأ)
- ١٠- (فإن قالوا ... ففاسد)
- ١١- (فإن قالوا ... قلنا)
- ١٢- (فإن قالوا ... قيل)
- ١٣- (فإن قلت ... قلت)
- ١٤- (فإن قلت ... قلنا)
- ١٥- (فإن قلت ... قيل)
- ١٦- (فإن قلت ... قلنا)
- ١٧- (فإن قيل لك ... قلت)
- ١٨- (فإن قيل ... أجب بأنه)
- ١٩- (فإن قيل ... الجواب)

- ٢٠ - (فإن قيل ... فأقول)
- ٢١ - (فإن قيل ... فالجواب)
- ٢٢ - (فإن قيل ... فقل)
- ٢٣ - (فإن قيل ... فنقول)
- ٢٤ - (فإن قيل ... قلتُ)
- ٢٥ - (فإن قيل ... قلنا)
- ٢٦ - (فإن قيل ... قيل له)
- ٢٧ - (فإن قيل ... قيل)
- ٢٨ - (قال ... قلنا)
- ٢٩ - (قولهم ... قلنا)
- ٣٠ - (لو قلت ... فقل لك ... قلت على ما قلناه)
- ٣١ - (وأما قولهم ... قلنا)
- ٣٢ - (وإن قالوا ... ففيه)
- ٣٣ - (وإن قالوا ... فهو)
- ٣٤ - (وقولهم ... قلنا)
- ٣٥ - (وقيل ... قلنا)

٥ - تعد الفتنّة منهجاً في الحجاج والبرهنة والإقناع ودحض الآراء المخالفة بتقديم الأدلة والشواهد والأمثلة.

٦ - إن ورود صيغة الفَنْقَلَة في المسألة النحوية بصيغة افتراض السؤال تشير إلى قلة خوض النحويين في هذه المسألة؛ لأنهم لو خاضوا فيها تحليلًا لجميع أوجهها النحوية لوضعوا الأسئلة التي لن تكون مفترضة عند علماء آخرين معاصرين أو لاحقين لهم.

٧ - إن ورود صيغة الفَنْقَلَة في المسألة النحوية بصيغة الحضور؛ أي: أن السؤال الذي يعرضه النحويون موجود من قبل، يشير إلى أن المسألة النحوية مجال اختلاف واسع بين النحويين، ولهذا فإن الأسئلة المفترضة تظل نادرة في تأويلها لإحاطة النحويين بالأوجه النحوية الإعرابية والتحليلية كافة.

٨ - قلة عناية النحويين ببعض المسائل التي وردت فيها الفَنْقَلَة مثل القول في إلا التي تدخل على الفعل، وغيرها قياسًا إلى المسائل النحوية الرئيسة.

التوصيات

من خلال البحث الذي تناولناه عن الفَنْقَلَة وأهميتها في كشف أوجه المعنى المتعددة في المسائل النحوية والصرفية ذات الأوجه الإعرابية أو التأويلية المختلفة، أو التي تحتاج إلى زيادة في الإيضاح وإزالة الإبهام، فإننا نخلص إلى التوصيات الآتية:

١ - البحث عن الوسائل الحجاجية الأخر المستعملة في النحو العربي، وهي دراسة غنية تفيد الباحثين، ولعلها تقدم جديدًا في هذا المجال من الدراسات.

٢ - أفراد بحث خاص بالألفاظ المنحوتة أو الطارئة على اللغة العربية بغية الاختصار والإيجاز، وذكر خواصها وأوجه استعمالها ومواضعها التي ترد فيها، وأشهر مستعملاتها، أو ناحتها.

٣ - إعادة تعريف بعض المفاهيم المشكلة في النحو العربي، كما وضعنا هذا في نتائج الفَنَقْلَة فيما سبق.

٤ - تناول الفَنَقْلَة منهجاً دراسياً وفق النحويين الذين استعملوها وصيغة كل منهم في الاستعمال، مثل ابن السراج وأبي البركات الأنباري وابن هشام، وغيرهم، مما يؤكد كون الفَنَقْلَة منهجاً ونظرية دراسية، وليست تركيباً منحوتاً مأخوذاً من جملتين اثنتين اختصاراً، وإن كان هذا هو التعريف اللغوي السليم لها.

الهوامش

- (١) ابن جني، عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، ط ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د. ت، ١/ ٣٥.
- (٢) الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة على الإيضاح، تحقيق: حسن شادلي فرهود، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، ابن عكنون، الجزائر، ١٩٨٤م، ص ٣ - ٤.
- (٣) الغامدي، ناصر بن علي بن ناصر، جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، إشراف: د. حمزة بن حسين الفعير، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ١١٤.
- (٤) هجرس، سعد، «الفَنَقَلَة»، مجلّة الحوار المتمدن، مسقط، سلطنة عمان، العدد (١٦٨٦)، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦م.
- (٥) الغامدي، ناصر بن علي بن ناصر، جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، ص ١١٤.
- (٦) هجرس، سعد، «الفَنَقَلَة»، مجلّة الحوار المتمدن، مسقط، سلطنة عمان، العدد (١٦٨٦)، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦م.
- (٧) الضحي: ٩
- (٨) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي - خديجة عبد الرازق الحديثي - أحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٩) البيت من الطويل، وانظر: ديوان الشنفرى، جمعه وحققه وشرحه: إميل بديع يعقوب، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م، ص ٥٨.

(١٠) العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، إعراب لامية الشنفرى، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، ط ١، المكتب الإسلامى، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٦٤.

(١١) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٨١/١، وانظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، جامع الدروس العربية، ط ٢٨، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٩٣م، ص ٩.

(١٢) انظر: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ٨١/١، وابن هشام، محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّري القاهري الشافعي، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، القاهرة، مصر، ١٣٨٣، ص ١٣، وانظر: هراس، محمد خليل، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط ١، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢م، ص ٤.

(١٣) منقول بتصريف: انظر: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ٨١/١، وانظر: عيد، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، د.ت، ص ٨ - ١٠.

(١٤) ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ٣٦/١.

(١٥) كمال الدين الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م، ٨/١.

- (١٦) الأزهرى، خالد بن عبد الله الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م، ١/١٠٨.
- (١٧) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١/٢٢٩.
- (١٨) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٧.
- (١٩) السابق، ١/٢٨.
- (٢٠) السابق، ١/٣٢ - ٣٣.
- (٢١) الجرجاوي الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ٢/٦٥٦.
- (٢٢) ابن هشام، محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّري القاهري الشافعي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٤ م، ٢/٧٣٥.
- (٢٣) العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط ١، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٥ م، ١/٥٢١.
- (٢٤) انظر: كمال الدين الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أسرار العربية، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، القاهرة، مصر، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ص ٤٠٤ - ٤٠٥، وانظر: القرني، عبد الله بن ناصر، «حركة حروف المضارعة»، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٩) السنة ٣٥ - ١٤٢٣ هـ، ص ٤٥١.
- (٢٥) البيت من الطويل، وانظر: ابن سعيد الأندلسي، نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب، تحقيق: نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى، عمّان، الأردن، ص ٢٦٠.
- (٢٦) العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ١/١٥٦.

- (٢٧) حسن، عباس، النحو الوافي، ط ١٥، دار المعارف، القاهرة، مصر ٥٧٩/٢.
- (٢٨) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٩٢/١.
- (٢٩) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في النحو، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م، ص ٢٧٠.
- (٣٠) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٢.
- (٣١) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج ١، ص ١٢.
- (٣٢) أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش؛ محمد المصري، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٣٩٣.
- (٣٣) القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط ١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م، ص ٢٢.
- (٣٤) أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص ٣٩٤.
- (٣٥) الحج: ١١.
- (٣٦) المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة؛ محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م، ص ٢٤.
- (٣٧) البقرة: ٦؛ يس: ١٠.
- (٣٨) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، ٢٣٩/٢.
- (٣٩) بدر الدين المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٢.

(٤٠) النحل: ٣٦.

(٤١) الأعراف: ٣٠.

(٤٢) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، ص ١٣٢.

(٤٣) الأسترباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م، ١٠١١/٢.

(٤٤) العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢٠٦/١.

(٤٥) ابن آجروم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، متن الأجرومية، دار الصميعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م، ١١/١.

(٤٦) ابن جني، عثمان بن جني الموصل، الخصائص، ١٧٤/١.

(٤٧) الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد، من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح، القاهرة، مصر، د.ت، ص ١٥٨.

(٤٨) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، ٢٦٦/١.

(٤٩) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣٣٠/١.

(٥٠) السابق، ٣١٠/١.

(٥١) بدر الدين المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ٥٠٧/١.

(٥٢) يس: ٣٧.

(٥٣) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، ص ٣١٣.

(٥٤) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٨/١.

(٥٥) السابق، ١٣٢/١.

(٥٦) السابق، ٤١/١.

(٥٧) السابق، ٤٢/١.

(٥٨) السابق، ٦٣/١.

(٥٩) السابق، ٦٤/١.

(٦٠) السابق، ٦٥/١.

(٦١) السابق، ٧٨/١.

(٦٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ١٥٩/١.

(٦٣) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٧/١.

(٦٤) البعيمي، إبراهيم بن سليمان، «المنصوب على نزع الخافض في القرآن»، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٦)، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ٢٦٢.

(٦٥) السابق، «المنصوب على التقريب»، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة التاسعة والعشرون، العدد ١٠٧ - (١٤١٨/١٤١٩هـ)، ص ٥٢٤.

(٦٦) البيت من المتقارب، وانظر: الربيعي، علي بن عدلان بن حماد بن علي، الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ص ٢٧.

(٦٧) السابق، ص ٢٧.

(٦٨) الأحقاف: ١٢.

(٦٩) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، ص ٣٠٥.

(٧٠) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، د.ت، ص ١٣٧.

(٧١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٢٠٤.

(٧٢) البقرة: ١٨٣ - ١٨٤.

(٧٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٧٠٠.

(٧٤) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٣٣.

(٧٥) البقرة: ٢٤٨.

(٧٦) المزمّل: ١٢.

(٧٧) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٦٨.

(٧٨) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي

بو ملحم، ط ١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣ م، ١/١١٣.

(٧٩) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ١/٤٠٨ - ٤٢٧.

(٨٠) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، الفوائد

العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار الرائد

العربي، بيروت، لبنان ١٩٩٠ م، ص ٣٤.

(٨١) الجرجاوي الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ٢/٣٥٦.

(٨٢) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١١٦.

(٨٣) السابق، ١/١١٨.

(٨٤) السابق، ١/١١٨.

(٨٥) ابن السراج، الأصول في النحو، ١/١٠٢.

(٨٦) العايد، سليمان بن إبراهيم بن محمد، «التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين»، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان (٧٩، ٨٠)، السنة العشرون - رجب - ذوالحجة ١٤٠٨هـ، ص ١٦٥.

(٨٧) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٢٥.

(٨٨) دنقور، شمس الدين أحمد، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ط ٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٥٩م، ص ٧٠.

(٨٩) الجرجاوي الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ٢/٢١٥.

(٩٠) النساء: ١.

(٩١) الأحزاب: ١.

(٩٢) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٨٥م، ١/٥٢.

(٩٣) الزخرف: ٦٨.

(٩٤) مريم: ٤٥.

(٩٥) يوسف: ٤.

(٩٦) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٩٩.

(٩٧) الأنعام: ١٥٣.

(٩٨) المدثر: ٣.

(٩٩) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣/٢٩٦.

(١٠٠) البيت من البسيط، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٦١٠ وابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط ١، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠، ٢٩٢/١.

(١٠١) الأنعام: ٢.

(١٠٢) بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٦١١.

(١٠٣) العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ١/٤٣٥.

(١٠٤) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، ص ٢٤٨.

(١٠٥) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/١٠٧.

(١٠٦) النساء: ٧٢.

(١٠٧) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٥٣١.

(١٠٨) المؤمنون: ٤٠.

(١٠٩) آل عمران: ١٥٩.

(١١٠) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١/٥٢٥.

(١١١) المؤمنون: ٤٠.

(١١٢) الجرجاوي الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ١/٥٦٦؛

وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ١٧٩.

(١١٣) ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، اللمحة في شرح

الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة

الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م، ١/٤٦٣.

- (١١٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط ٢، القاهرة، مصر، ج ١، ص ٥١٣.
- (١١٥) الإسراء: ٨٩.
- (١١٦) البقرة: ١٦٤.
- (١١٧) الجاثية: ٥.
- (١١٨) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٧٥م، ج ٣، ص ٣١٥.
- (١١٩) ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق وتقديم وتعليق: زهران البدرأوي، طبعة أروبا، ١٨٨٥م، ص ٤٢، ٤٣، ٤٤.
- (١٢٠) الأسترباذي، حسن بن محمد، شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٨١.
- (١٢١) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٩٨٠م، ٤/١٩٩.
- (١٢٢) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، ط ١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م، ص ٢٠٦.
- (١٢٣) الأسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/٢٤٨.
- (١٢٤) الفتح: ٢٩.
- (١٢٥) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، ص ٢١٥.
- (١٢٦) الفاتحة: ٧.
- (١٢٧) الرحمن: ٣٩.

- (١٢٨) دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ص ١٤٦.
- (١٢٩) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣/٣٢٢.
- (١٣٠) الجرجاويّ الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ٢/٦٧٢.
- (١٣١) ابن عصفور الحَضْرَمي الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، ص ٣٧٢.
- (١٣٢) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٤٢٣.
- (١٣٣) سيبويه، الكتاب، ٣/٢١٩.
- (١٣٤) ابن عصفور الحَضْرَمي الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، ص ٣٧٣.
- (١٣٥) ابن جني الموصلي، المنصف لابن جني: شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط ١، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، مصر، أغسطس ١٩٥٤ م، ١/١٠٨.
- (١٣٦) ابن جني الموصلي، المنصف لابن جني: شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ١/١٥٨.
- (١٣٧) دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ص ١٣٤.
- (١٣٨) السابق، ص ١٠٠.
- (١٣٩) الأستراباذي، حسن بن محمد، شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٨١٢.
- (١٤٠) ابن عصفور الحَضْرَمي، الممتع الكبير في التصريف، ص ٣٦٩.
- (١٤١) النجم: ٥٠.
- (١٤٢) البيت من الوافر، وانظر: ابن عصفور الحَضْرَمي، الممتع الكبير في التصريف، ص ٣٥٨.

(١٤٣) السابق، ص ٣٤٤.

(١٤٤) السابق، ص ٣٣٩.

(١٤٥) السابق، ص ٢٩٣.

(١٤٦) السابق، ص ٢٨٤.

(١٤٧) السابق، ص ٢٨٣.

(١٤٨) الأسترباذي، حسن بن محمد، شرح شافية ابن الحاجب، ١/٣٤٤.

(١٤٩) السابق، ١/٣٥٦.

(١٥٠) الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ٢/٥٧٠.

(١٥١) الأسترباذي، حسن بن محمد، شرح شافية ابن الحاجب، ١/٣٥٥.

(١٥٢) السابق، ١/٢٠٤.

المراجع

- ابن آجرؤم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، متن الأجرومية، دار الصميعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- الأستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية للنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد، من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح، القاهرة، مصر، د.ب.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
- الأنباري، أسرار العربية، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، القاهرة، مصر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- البعيمي، إبراهيم بن سليمان البعيمي، «المنصوب على التقريب»، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، السنة التاسعة والعشرون، العدد (١٠٧)، ١٤١٨ - ١٤١٩هـ.
- البعيمي، إبراهيم بن سليمان البعيمي، «المنصوب على نزع الخافض في القرآن»، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٦)، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش؛ محمد المصري، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، التصريف الملوكي، تحقيق وتقديم وتعليق: زهران البدرأوي، طبعة أروبا، ١٨٨٥م.
- ابن جني، الخصائص، ط ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، د.ت.
- ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط ١، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، مصر، أغسطس ١٩٥٤م.
- ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل، تحقيق: أحمد ناجي القيسي - خديجة عبد الرازق الحديثي - أحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- حسن، عباس، النحو الوافي، ط ١٥، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت.
- حسين، حسن، ثلاثية البردة: بردة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ط ١، دار الكتب القطرية، الدوحة، قطر، ١٤٠٠هـ.
- دنقوز، شمس الدين أحمد (المعروف بديكنقوز أو دنقوز)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ط ٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٥٩م.
- ديوان الشنفرى، جمعه وحققه وشرحه: إميل بديع يعقوب، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط ١، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في النحو، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
- شمس الدين الجوزي، محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي القاهري الشافعي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف ابن جزاء الحارثي، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ٢٠٠٤م.

- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، اللوحة في شرح الملح، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.
- الصبّان، محمد بن علي الصبّان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين دمشقي الحنفي، الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.
- العايد، سليمان بن إبراهيم بن محمد، «التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين»، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان (٧٩، ٨٠)، السنة العشرون - رجب - ذوالحجة ١٤٠٨هـ.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحُصْرَمِي الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، ط ١، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٩٨٠م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، إعراب لامية الشنفرى، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط ١، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٥م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد الفارسي، التكملة على الإيضاح، تحقيق: حسن شادلي فرهود، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، ابن عكنون، الجزائر، ١٩٨٤م.
- عيد، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، د.ت.
- الغامدي، ناصر بن علي بن ناصر، جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، إشراف: د. حمزة بن حسين الفعر، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

- الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم، جامع الدروس العربية، ط ٢٨، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٩٣م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- القرآن الكريم.
- القرني، عبد الله بن ناصر، «حركة حروف المضارعة»، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٩) السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ.
- القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط ١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.
- مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، المعجم الوسيط، ط ٢، القاهرة، مصر، د.ت.
- مجهول، العمدة في إعراب البردة للبوصيري، تحقيق: عبد الله أحمد جاجة، تقديم: محمد علي سلطاني، ط ١، دار اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٢٣هـ.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة؛ محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- الموصلي، علي بن عدلان بن حماد بن علي الربيعي الموصلي، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة للإعراب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٥م.
- النهاوندي الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر، دمشق، سوريا ١٩٨٥م.
- هجرس، سعد، «الفنّانة»، مجلة الحوار المتمدن، مسقط، سلطنة عمان، العدد (١٦٨٦)، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦م.

- هراس، محمد خليل، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط ١، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك؛ محمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٨٦م.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٤م.
- ابن هشام، شرح قطر الندي وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، القاهرة، مصر، ١٣٨٣.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

***Alfanqalah* Positions and Formulas in Arabic Grammar**

Abstract:

Al-fanqalah is a term derived from the linguistic structure, (If you say, I would say) in addition to other formats. we spotted in the study thirty five formations for thirty one grammarians. *Al-fanqalah* was chosen to be our study focus because it was a chosen approach for justifying viewpoints in a specific era in the golden age in Arabic history during the argument between different grammar schools, yet we have not seen any studies dealing with this approach in details: that's why this study may be authentic in grammarian and morphological studies.

The study includes the positions of *Al-fanqalah* and its different formats in two different researches: The first in grammar and the second in morphology. In the first research, the study of *Al-fanqalah* and its connotations was covered in seven volumes, where the grammatical points related to *Al-fanqalah* according to (Sebaoua) index of parts of speech starting with noun, verb and letters. Then in each part we discussed the formats of *Al-fanqalah* and its connotations. After that we ordered the following parts: first (*Al marfoa'at*), (Al majroorats) and styles, whereas in the second research, we covered the order according to morphology then verbs' types, formations, and minimizing forms.

The most remarkable outcomes are: pointing out (Al-fanqalah) in thirty five formats varied from the first pronoun, the addressed and the unknown in two different results either assumptions, which means that the question raised by the grammarian has not been asked before, or the grammarian asked a real existing question.

The recommendations in this study are focusing on the importance of searching deeply in the argumentative styles in grammar and morphology in general and in particular the controversial grammar issues, where grammar approaches presented a pioneering model.

The Author

Dr. Adulmaqsud Mohamed Alkholy

1. Ph.D. in grammar, morphology and prosody, and the theme: (role of significance and context in the grammatical rules at Ibn Jinnie) - Faculty of Dar Al-Uloom, Cairo University (2013). General degree of Ph.D.: First Honors.
2. College of Basic Education, General Authority for Applied Education (delegated).

E-mail: elkholy.a7@gmail.com

Publications:

Research:

1. Suspended Spinal Nebula: Study in light of textual linguistics.
2. Textual coherence in the Tamiri Lama.
3. Sound and rhythm in the poetry of Laila Achaily.
4. Quranic Interludes: Semantic, grammatical phonetical study.

Monograph 521

Alfanqalah:
Positions and Formulas in
Arabic Grammar

Abdulmaqsud M. Alkholy, Ph.D.

College of Basic Education, General Authority for

Applied Education, Kuwait

عزيزي القارئ:

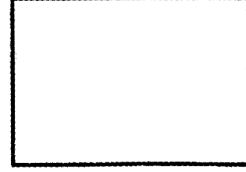
يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجاباتكم عن هذه الأسئلة:

- ١ - العمر: سنة
- ٢ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٣ - بلد الإقامة: ☐ الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر)
- ٤ - التعليم: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- ٥ - طبيعة المهنة: ☐ أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٦ - مواضيعك المفضلة: ☐ أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐ تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٧ - كيف تحصل على الحوليات؟ ☐ شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐ لا
- ٨ - هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ ☐ نعم ☐ لا
- ٩ - رأيك في حجم الحوليات؟ ☐ كبير ☐ متوسط ☐ صغير
- ١٠ - كيف ترى موضوعات الحوليات؟ ☐ متنوعة ☐ غير متنوعة
- ١١ - ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟ ☐ لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع
- ١٢ - هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٣ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٤ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٥ - هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٦ - اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

تحت رعاية كريمة من سمو ولي العهد الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
تنظم الأمانة العامة للأوقاف دولة الكويت
مُسَابَقَةُ الْكُتُبِ الدَّوْلِيَّةِ لِلْأَوْقَافِ
Kuwait International Contest on Waqf Researches

الدورة الحادية عشرة
(١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨ - ٢٠١٩م)
إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية



موضوعات المسابقة الحادية عشرة:

الموضوع الأول: الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة.

الموضوع الثاني: دور المؤسسات الوقفية (الإكومية - الأهلية) في العمل الإغاثي.

شروط التقديم لمسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

أولاً، الشروط العامة للمسابقة:

١. يحق للباحثين: الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات العلمية المشاركة في المسابقة.

٢. تقدم الأبحاث بأحدى اللغات الثلاث (العربية، الإنجليزية، الفرنسية)، بشرط أن يكون البحث مصحوباً بترجمة كاملة إلى العربية.

٣. ألا يقل البحث عن (٩٠) صفحة ولا يتجاوز (١٠٥) صفحات.

٤. الالتزام بشروط البحث العلمي مع مراعاة المنهج النقدي، ومناقشة وجهات النظر المختلفة حول موضوع البحث مع التوثيق العلمي للآراء وفقاً للقواعد المتعارف عليها.

٥. المعايير الأساسية لتحكيم الأبحاث هي: سلامة المنهج العلمي، وتسلل الأفكار، ووضوح العرض، والقدرة على ربط النتائج بالقياسات، وسلامة لغة البحث.

٦. يحق للأمانة العامة للأوقاف سحب أي من الجوائز إذا لم ترق الأبحاث المقدمة إلى المستوى المطلوب، وهي غير ملزمة برد الأبحاث التي تسلمها سواء أكانت فائزة أم غير فائزة.

٧. يحق للأمانة العامة للأوقاف سحب الجائزة من الأبحاث الفائزة التي يتبين مخالفتها للقواعد العلمية.

٨. للأمانة العامة للأوقاف حق نشر الأبحاث الفائزة، والاستفادة منها بالطرق التي تراها ملائمة.

٩. الأبحاث التي تخالف الشروط السابقة لا تدخل تحكيم المسابقة.

١٠. ألا يكون البحث قد سبق أن حصل على جائزة أخرى أو على شهادة علمية. ويحق للأمانة العامة للأوقاف سحب قيمة الجائزة.

إذا اكتشفت أن البحث الفائزة قد نشر سابقاً أو قدم إلى جهة أخرى لعرض آخر أو مستلاً من رسالة علمية.

١١. لا يحق لمن فاز في إحدى دورات المسابقة أن يشارك في الدورة التي تليها مباشرة.

١٢. لا يحق للفائزين نشر أبحاثهم الفائزة بأنفسهم أو التصرف فيها للغير إلا بموافقة خطية من الأمانة العامة للأوقاف.

١٣. تقدم الأبحاث مطبوعة على الكمبيوتر بحجم ورق A4 وفقاً للتخطيط الممتد للصفحة الذي هو على النحو الآتي:

أ- هوامش الصفحة: - الفراغ أعلى وأسفل: ٥٤، ٢٠ سم. - الفراغ يمين ويسار: ٣ سم.

ب- الخط في المتن: - نوعية الخط Traditional Arabic - حجم الخط 18 Bold لتأويلين 16 للكتابة. - المسافة بين الأسطر single

ج- الخط في الهامش: - نوعية الخط Traditional Arabic - حجم الخط 11 - المسافة بين الأسطر single

٤- توثيق الجرائد:

إذا وردت الجريدة لأول مرة، فيذكر اسمها وعددها وتاريخها، ثم عنوان المقال واسم صاحبه ورقم الصفحة ورقم العمود (في غالب الأحيان). وإن وردت فيما بعد، فيتم إيراد اسمها وعددها مع عنوان المقال واسم صاحبه ووضع رمز (م.س) ثم رقم الصفحة والعمود، أو وضع رمز (ن.م) في مكان الرمز السابق إن ورد المرجع نفسه مرة ثانية مباشرة. مع إحداث التعديلات اللازمة في حالة اختلاف المقال والمقال والكاتب ورقم الصفحة.

٥- توثيق المواقع الإلكترونية:

إذا ورد الموقع الإلكتروني لأول مرة فيذكر عنوان البحث أو المقال أو غير ذلك، ثم اسم المؤلف، وعنوان الموقع الإلكتروني، ووقت أخذ المعلومة من الموقع (باليوم والساعة والدقيقة).

ثانياً، إجراءات التقديم للمسابقة:

١) الحصول على نسخة من الكتب التتريفي لموضوعات المسابقة، وعناصرها الاسترشادية من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف:

<http://www.waqaf.org.kw>

٢) ترسل الأبحاث للأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، مرفقاً بها نموذج الاشتراك والسيرة الذاتية على النحو الآتي:

أ- إلكترونيًا: على البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية: serd@waqaf.org

ب- بريديًا: بإرسال نسخة ورقية مع قرص مضغوط على العنوان الآتي:

مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

الأمانة العامة للأوقاف

الدسمية - قطعة ١ - شارع حدود الرقبة

ص ب ٤٨٢ الصفاة ١٣٠٠٥ دولة الكويت.

٣) مزيد من المعلومات حول المسابقة يرجى الاتصال على هاتف:

(الرمز الدولي ٠٠٩٦٥)

٢٢٠٦٥٤٥٩-٢٢٠٦٥٤٤٨-٢٢٠٦٥٤٤٨

فاكس: ٢٢٥٤٢٥٢٦ (٠٠٩٦٥)

رابعاً، جوائز المسابقة:

تقدم جوائز نقدية قيمة للفائزين في كل موضوع على حدة.

١٤. يرفق مع البحث السيرة الذاتية لصاحبه + صورة شخصية.

١٥. تقدم أصول الأبحاث في موعد أقصاه ٢٧ رمضان ١٤٤٠هـ الموافق ٢٠١٩/٥/٢١م.

ثانياً، توثيق المصادر والإحالات المرجعية:

يتم توثيق الإحالات المرجعية وفق الآتي:

أ) الرموز المعتمدة:

اعتماد بعض الرموز في ثنايا البحث، وهي:

[...] : التي تدل على أن هناك كلاماً تم حذفه من النص الأصلي. [] : التي تدل على أن الكلام الموجود بداخل المقوسقين إنما هو إضافة من عند الباحث.

(م.س) : في الهوامش وتعني: مرجعاً سابقاً.

(م.ن) : في الهوامش وتعني: المرجع نفسه.

ب) توثيق المصادر والمراجع:

ويكون على النحو الآتي:

١- توثيق الكتب والكتيبات:

إذا وردت لأول مرة، فسيتم ذكر عنوانها ومؤلفها، ودار النشر أو الطبع، ومكانها، وعدد الطبع، وسننها، ثم رقم الصفحة. وإذا وردت فيها بعد، فيتم ذكر اسم الكتاب، والمؤلف مع وضع رمز (م.س) ثم رقم الصفحة: أو وضع رمز (م.ن) ورقم الصفحة إذا ورد بعد مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق، وإن تكرر وروده بكثرة فيتم الاستغناء عن ذكر (م.س).

٢- توثيق النشرات:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم ذكر عنوانها، وتاريخ حدوثها، والرامي أو المنظم لها (إن وجد)، ثم عنوان البحث المقدم، واسم صاحبه، ورقم الصفحة: وإن كان تدخلاً أو تعقيباً فيذكر اسم صاحبه ورقم الصفحة. وفي حالة ورود الفتوة فيما بعد، فيذكر اسمها وعنوان الموضوع أو البحث مع اسم صاحبه ورقم الصفحة: وإن كان تدخلاً أو تعقيباً فاسم صاحبه بالإضافة لرقم الصفحة من دون تغيير وضع رمز (م.س). قبل رقم الصفحة أو وضع رمز (م.ن). إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق.

٣- توثيق المجلات أو الدوريات:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم إيراد اسم المجلة أو الدورية وعددها وتاريخ صدورها. ثم عنوان الموضوع واسم صاحبه ورقم الصفحة. وإن وردت فيما بعد، فيذكر اسمها وعددها ثم عنوان الموضوع (وقد يتم اختصاره إذا كان طويلاً) واسم صاحبه، مع وضع رمز (م.س). ورقم الصفحة: أو رمز (م.ن). إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية. وفي حالة ما إذا كان الموضوع مختلفاً فيتم ذكر عنوانه واسم صاحبه ثم رقم الصفحة.

إصدار شهري

« تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر »

نعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة



أهداف المجلة :

- * طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
- * أن تكون ساحة إعلامية لنوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
- * نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

- * يسر « المحامي » دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
- * تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

رئيس التحرير :

المحامي / طارق المزني

سكرتير التحرير :

حسين العسكر

مسؤول اشتراكات :

خالد يسر

الهيئة الاستشارية :

فضيلة الشيخ / عبد الله البسام

فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا

فضيلة الشيخ / سعد البريك

سعادة الدكتور / سعود الدريب

سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان

سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر

سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

الاشتراكات: المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار - الرياض - فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير

أ. د. بنیان سعود تركي

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون
منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها.
- البيبلوجرافيا العربية.
- البيبلوجرافيا الإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية.
- (ماجستير - دكتوراه).
- التقارير: مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت

تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 - فاكس: +965 24833705

E-mail: jgaps@ku.edu.kw - jgaps.ku@gmail.com

http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية:

EBSCO Publishing Products

دار المنظومة: www.mandumah.com

الرقم الدولي للمجلة: 0254 - 4288 ISSN



لجنة التأليف والتعريب والنشر



جامعة الكويت مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليف والتعريب
والنشر - التابعة لمجلس النشر
العلمي بجامعة الكويت
في عام 1976.

* أهداف اللجنة :

- 1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.
- 2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية.
- 3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسية التي انعقد عليها الإجماع العربي.

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book). والمترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي:

لجنة التأليف والتعريب والنشر/ جامعة الكويت

ص.ب: 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون: 24984566 - 24984571 (965)

البريد الإلكتروني: atpc@ku.edu.kw

الموقع على الإنترنت: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مجلة الحقوق



رئيس التحرير

الدكتور/ فيصل عبدالله الكندري



صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً



توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣

E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069



التعاون Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ — يناير ١٩٨٦ م

— تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

— تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث — آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / بيلوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشاركون مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير — مجلة التعاون

ص . ب : ٧١٥٣ — الرياض : ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)

Email : attaawun@gcc-sg.org

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	3 KD 15 KD	for individuals. for establishments
Arab Countries:	4 KD 15 KD	for Individuals. for establishments
Other Countries:	15 US\$ 60 US\$	for Individuals. for establishments

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiya 72453, KUWAIT
Tel: (+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: <http://journals.ku.edu.kw/kjs>

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email: info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974 (Split to KJS, JER 2013), Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.
--

المجلة العربية للمعلوم الإنسانية

فضلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ajh بحوث باللغة العربية
ajh بحوث باللغة الإنجليزية
ajh مناقشات وندرات
ajh عروض الكتب الجديدة



رئيسة التحرير

أ.د. نسيمه راشد الغيث

مجلس
النشر
العلمي



ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: (965)24817689 - (965)24815453 فاكس: (965) 24812514

P.O. Box 26585 Safat, 13126 Kuwait - Tel.: (965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعتنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام



رئيس التحرير:
د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية
نشر البحوث الأصلية والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم

ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف
تخصصات العلوم الاجتماعية

عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير
والدكتوراه

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى

EBSCO PUBLISHING

و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت

تلفون: 00965 24810436

فاكس: 24836026

jss@ku.edu.kw

E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الدول الأجنبية		الكويت والدول العربية	
أفراد	١٥ دولاراً	أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية
مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين	مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصري في حساب
جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 000000000000004202608

Visit our Website: apc.kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

حساب المجلة بالاسـتغرام: @jsskuwait

Advisory Board

Prof. Basil Hatim

American University
Sharjah United Arab Emirates

Prof. Mona Baker

Manchester University
United Kingdom

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin

Department of Arabic Language
and Literature - Jordan University

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri

Department of Arabic Language and
Literature - Mohamed V University

Prof. Ismail S. Muqlad

Department of Political Science
Assiout University

Prof. Hamdi Hasan Abul Enein

Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil

Department of Psychology
Ain - Shams University

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari

Editor - in - Chief

Prof. Gassem S. Al-Fuhaid

Department of Arabic Language
and Literature

Prof. Magdi A. Saleh

Department of Philosophy

Prof. Mohamed F. ALQudah

Department of Mass Communication

Prof. Sanad A. Abdulfatah

Department of History

Prof. Abdulmuhsen A. Altabtabae

Department of Arabic Language
and Literature

Prof. Hesham F. Gadel Rab

Department of Psychology

Dr. Layla M. H. Almaleh

Department of English Language
and Literature

Maha Ibrahim Al-Mas'ad

Acting Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS
RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS
OF THE FIELD OF HUMANITIES AND SOCIAL
SCIENCES.

Volume 39, 2019

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Alfanqalah Positions and Formulas in Arabic Grammar

Abdulmaqsud M. Alkholy, Ph.D.

**College of Basic Education General Authority for
Applied Education - Kuwait**



ISSN: 5248 - 1560

Monograph -521 Volume 39

1440 A.H/2019 (jun.)